الجامعة العربية الامريكية

كلية الدراسات العليا

الشباب الفلسطيني والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية مقارنة بين جولات الانتخابات التشريعية ١٩٩٦- ٢٠٢١

إعداد

أمين أحمد أمين سمودي

إشراف

أمجد أبو العز

تم تقديم هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في تخصص

دراسات الشرق الأوسط

فبراير /2024

©الجامعة العربية الأمريكية –2024. جميع حقوق الطبع محفوظة.

إجازة الرسالة

الشباب الفلسطيني والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية مقارنة بين جولات الانتخابات التشريعية ١٩٩٦- ٢٠٢١

إعداد
أمين احمد امين سمودي

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 25/2/2024 وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع
١- الدكتور أمجد أبو العز	مشرفاً ورئيساً	
٢- الدكتور رائد ابو بدوية	ممتحناً داخلياً	
٣- الدكتور اياد ابو زنيط	ممتحناً خارجياً	

الإقرار

أقر أنا معد الرسالة بأني قدمت للجامعة العربية الأمريكية لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة له حيثما ورد، وإن هذه الدراسة، أو أي جزء منها، لم يقدم لنيل درجة عليا لأي جامعة أو معهد آخر.

الطالب : امين احمد امين سمودي

الرقم الجامعي : 202020339

التاريخ : 11/8/2024

التوقيع :

الإهداء

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمْ وَكَانَ فَضْلُ اللهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾

(سورة النساء: الآية ١١٣)

إلى من قال الله في حقّهما "ربِّ ارحمهما كما ربّياني صغيرًا"

إلى روح والدي الغالي .... رمز البذل والعطاء

إلى والدتي الغالية... ينبوع الحب والحنان

إلى زوجتي الغالية.... شريكة الحياة وتوأم الروح

إلى فلذات كبدي ومُهجة فؤادي.... أبنائي أغلى من الروح

إلى إخوتي وأخواتي الغوالي.....سندي وُعزوتي

إلى أرواح شهدائنا ... ملح الأرض ونور الشمس

إلى أسرانا البواسل... أسود الميدان في وجه السّجان الذين كتبوا بعذاباتهم حروف الوطن

إلى المقاومين الثّوار ... الذين حملوا أرواحهم على أكّفهم ليعود وطننا

إلى كل من كان له فضل عليّ ولو بكلمة أو دعوة

إليهم جميعًا أهدي هذا الجهد المتواضع

الشكر والتقدير

الحمد لله رب العالمين... والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين... سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام... أما بعد:

إقرارًا بنعمة الله عز وجل وفضله ومنّته... وحمدًا وثناءً يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه... إذ وفّقني لإنجاز رسالتي المتواضعة.... مُتّمًا بذلك نعمته عليّ بأن شرّفني بطلب العلم... وسلوك دروبه المُنيرة... وإثراء المكتبة الجامعية... وعرفانًا بفضل قامة العلم الدكتور الفاضل/ أمجد أبو العز حفظه الله ورعاه... مشرف رسالتي... فإنني أتقدم له بجزيل الشكر وعظيم الامتنان لما حفّني به من رعاية كريمة... وتوجيه طيب أثرى الرسالة وجوّدها... سائلًا المولى عز وجل أن يُجزيه عني وعن طلبة العلم خير الجزاء.

والشكر والعرفان موصول لعضوي هيئة المناقشة اللذين تفضلا بقبول مناقشة رسالتي لإثرائها بالملاحظات الطيبة والقيّمة.

كما أشكر أساتذتي الكرام في قسم دراسات الشرق الأوسط في الجامعة العربية الأمريكية كلٌ باسمه ولقبه... فما بخلوا بنصحٍ أو توجيه أو إرشاد.. وأشكر كذلك زملائي وزميلاتي الذين سُعدت بصحبتهم طوال سنوات الدراسة وإعداد الرسالة... سائلًا المولى عز وجل أن ينفع بهم ويعلم الإسلام والمسلمين.

وختامًا... فإنني أشكر كل صاحب فضلٍ في مسرتي المهنية المتواضعة... لاسيما أصحاب السبق في ذلك... أسأل المولى عز وجل أن يحفظهم ذخرًا لفلسطين.

ملخص الرسالة

تعتبر مشاركة الشباب في عملية صنع القرار أحد أهم الخطوات الضرورية واللازمة في المجتمع، لما لهم من دور فاعل في ذلك، فالشباب يلتحقون بالأحزاب السياسية ويندرجون خلالها سعياً نحو التغيير، وأملاً في تحقيق الطموحات والآمال، فقد تناول الباحث الشباب الفلسطيني كأحد أهم صنّاع التغيير السياسي في فلسطين، وأكثرهم تأثيراً في جميع نواحي الحياة العامة، وعمل على إجراء دراسة بعنوان "الشباب الفلسطيني والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية مقارنة بين جولات الانتخابات التشريعية ١٩٩٦- ٢٠٢١".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الشباب الفلسطيني والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية مقارنة بين جولات الانتخابات التشريعية ١٩٩٦- ٢٠٢١، تكون مجتمع الدراسة من رؤساء القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٢١ من خلال إجراء أداة الدراسة المقابلة، و(٣٦) عضو من القوائم الانتخابية، وتم استبعاد قائمة حرك فتح، واسترداد (٣٥) قائمة، وذلك بهدف جمع إجاباتهم حول أسئلة الدراسة والمقارنة بينها لاستخلاص نتائج الدراسة والإجابة عن فرضياتها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي بصورته التحليلية كمياً ونوعياً من خلال أداتي الدراسة الاستبانة والمقابلات.

توصل الباحث خلال الدراسة لمجموعة من النتائج ومنها: يوجد العديد من المعايير للترشح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١، تمثلت في المساهمة في إعطاء دور قيادي للشباب الفلسطيني في الاختيار، واعتبار المستوى التعليمي للمُرشح عاملًا أساسيًا في عملية اختيار المُرشح، إضافة إلى القدرة على التأثير على الجماهير في الدائرة الانتخابية دور في اختيار المرشحين، والاعتماد على التوزيع الجغرافي والمُحاصصة للمناطق وضعها بعين الاعتبار في عملية اختيار المرشحين، حيث يتفق هذا القول مع نظرية المشاركة والديمقراطية وتنص هذه النظرية أن هنالك علاقة مباشرة وطردية بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية، فكلما ارتفع مستوى التعليم زادت المشاركة السياسية.

وتبين أن هنالك مجموعة من الأهداف التي وضعتها القوائم الانتخابية للمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١، كان من أبرزها: تفعيل دور الشباب الفلسطيني وتأثيرهم بالشأن الوطني وأن يأخذوا دورهم في الانتخابات تحديدًا وفي القضايا الوطنية بشكل عام، وتحقيق حياة معيشية للشباب بحرية وأمان وثقافة وطنية، وأن يكون لهم دور فعال في صنع القرار في المؤسسات الرسمية والخاصة، وإشراك الشباب في الانتخابات التشريعية والرئاسية ومن ثم للمجلس الوطني والتي لم يُشارك في هكذا انتخابات وتقدير قيمة الممارسة الديمقراطية.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
إجازة الرسالة	أ
الإقرار	ب
الإهداء	ت
الشكر والتقدير	ث
ملخص الرسالة	ج
فهرس المحتويات	ح
فهرس الجداول	د
فهرس الملاحق	ذ
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	**1**
المقدمة	2
مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	3
أهمية الدراسة	6
أهداف الدراسة	6
فرضيات الدراسة	7
منهجية الدراسة	7
أداة الدراسة	8
حدود الدراسة	8
الدراسات السابقة	9
التعقيب على الدراسات	15
الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيم العامة	**18**
المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها وأهدافها ودوافعها	19
أولاً: مفهوم المشاركة السياسية	19
ثانياً: أهمية المشاركة السياسية	21
ثالثاً: نظريات تفسير المشاركة السياسية	23
رابعاً: مستويات المشاركة السياسية	27
خامساً: خصائص المشاركة السياسية	28
سادساً: دوافع المشاركة السياسية	30
المعيقات التي تواجه المشاركة السياسة وأبرز مشاكلها	32
أولاً: أشكال المشاركة السياسية	32
ثانياً: أشكال المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني قبل اتفاقية "أوسلو"	34
ثالثاً: أشكال المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني بعد اتفاقية "أوسلو"	36
رابعاً: معوقات المشاركة السياسية	38
الفصل الثالث: المشاركة السياسية الشبابية والانتخابات التشريعية الفلسطينية للأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٦ و٢٠٢١	**44**
المبحث الأول: الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ١٩٩٦	45

تمهيد	45
مفهوم الانتخابات	45
الانتخابات الفلسطينية وأهميتها	46
الإطار القانوني للنظام الانتخابي الفلسطيني	46
المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦	51
نتائج الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦	52
المبحث الثاني: الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦	56
تمهيد	56
الانتخابات الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٦	56
المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦	57
نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦	58
المبحث الثالث: انتخابات عام ٢٠٢١ من وجهة نظر رؤساء القوائم	63
أهداف المشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٢١	65
المشكلات والمعيقات التي واجهت القوائم الانتخابية	67
مدى رضا الشباب الفلسطيني حول القوائم الانتخابية المشاركة	68
دور استطلاعات الرأي حول مدى المشاركة في الانتخابات	69
الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات	**79**
المبحث الأول: منهجية الدراسة	80
منهج الدراسة	80
مجتمع الدراسة	81
عينة الدراسة	81
أداة الدراسة	81
صدق الاستبانة	82
الأساليب الإحصائية المستخدمة	89
المبحث الثاني: نتائج تساؤلات وفرضيات الدراسة	90
الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة	**114**
قائمة المراجع	121
الملاحق	127
Abstract	128

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1)	توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية	36
الجدول (2)	نتائج الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦ حسب الانتماء السياسي	39
الجدول (3)	نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦	43
الجدول (4)	توزيع الشباب الفائزين في انتخابات المجلس التشريعي حسب الجنس والانتماء السياسي	44
الجدول (5)	الفائزون في الانتخابات المحلية من الشباب دون الأربعين	44
الجدول (6)	أعداد المقترعين حسب الفئات العمرية	45
الجدول (7)	درجات مقياس ليكرت الخماسي	58
الجدول (8)	نتائج الاتساق الداخلي - مجال " معايير الترشح في الانتخابات التشريعية "	59
الجدول (9)	نتائج الاتساق الداخلي - مجال " الهدف من المشاركة في الانتخابات "	60
الجدول (10)	نتائج الاتساق الداخلي - مجال " المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية "	61
الجدول (11)	نتائج الاتساق الداخلي - مجال "دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية"	62
الجدول (12)	نتائج الصدق البنائي للاستبانة	63
الجدول (13)	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة	63
الجدول (14)	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير "الجنس"	65
الجدول (15)	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير "الفئة العمرية"	65
الجدول (16)	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير "الحالة الاجتماعية"	65
الجدول (17)	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير "المؤهل العلمي"	66
الجدول (18)	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير "المسمى الوظيفي"	66
الجدول(19)	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير "مكان الإقامة"	66
الجدول (20)	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير "الانتماء السياسي"	66

الجدول(21)	مفتاح تصحيح الأداة	67
الجدول (22)	معايير الترشح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١	67
الجدول (23)	الهدف من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١	68
الجدول (24)	المعيقات والتحديات لتشكيل القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١	69
الجدول (25)	دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١	72
الجدول (26)	نتائج اختبار" T - لعينتين مستقلتين " – الجنس	74
الجدول (27)	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الفئة العمرية	74
الجدول (28)	نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الفئة العمرية	75
الجدول (29)	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المؤهل الأكاديمي	76
الجدول (30)	نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات المؤهل الأكاديمي	76
الجدول (31)	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المسمى الوظيفي	77
الجدول (32)	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – مكان الإقامة	77
الجدول (33)	نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الانتماء السياسي	78

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
ملحق (1)	الاستبانة بصورتها الأولية	94
ملحق (2)	الاستبانة بصورتها النهائية	101
ملحق (3)	أسئلة المقابلة	107
ملحق (4)	قائمة بأسماء المحكمين	108

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

١.١ المقدمة:

يُعد الشباب قلب المجتمع؛ لأنه يمثل ذخره الحي والمتجدد الذي يضمن استمراريته وتواصله، وهو الطاقة البشرية التنموية التي تحرك مؤسساته، ويعتبر الشباب المحور الأساسي والركيزة الأساسية التي تعتمد عليها المجتمعات؛ لأنهم القوى الإنتاجية التي تحمل أعباء التقدم الاقتصادي والاجتماعي من جهة، ودرع الدفاع عن المجتمع من جهة أخرى، وهو في المقابل يدفع عجلة التنمية ويحمل معيار التغيير، ولا شك أن اهتمام الدولة بطلائعها وشبابها هو مظهر من مظاهر تقدمها ورقيها، وكلما زادت الدولة الحماية والرعاية لهذه الطلائع والشباب على شكل برامج ومشاريع تلبي فيها احتياجاتهم بشكل عام، كلما ضمنت الدولة تنشئة جيل سليم قادر على تحمل أعباء المسؤولية عن رسالته في الحياة، وقادر على النهوض بمجتمعه والنهوض بوطنه، ولذلك تعتبر المشاركة السياسية أحد الأبعاد المهمة للنهوض بالمجتمع[١].

تُمثل المشاركة السياسية معيارًا مهمًا لقياس درجة تقدم الدول وتأخرها في مجال الحقوق والحريات، وكلما زادت المشاركة دل ذلك على الوعي السياسي والثقافي، يميز طرفي السلطة (الحاكم والمحكوم)، أي أنه يجب على الحاكم أن يدفع في اتجاه المشاركة ويسمح لها ويُمهد لها الطريق، كما يجب على الأفراد أن يأتوا للمشاركة إدراكًا منهم لأهميتها في تطوير السياسات العامة للدول وفي إضفاء الشرعية على نتائج الديمقراطية، كالانتخابات على سبيل المثال [٢].

تعتبر المشاركة السياسية للشباب من أهم المواضيع المطروحة في عالمنا اليوم، لما لها من أثر في إرساء البنية المؤسسية للدولة على كافة المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا يحتمل أن يمر بيان سياسي دون إشارة عابرة حول هذا الموضوع، وهناك من السياسيين والباحثين المهتمين بها، من المنتمين إلى العالم الثالث أو المهتمين بشؤونها، وذلك باعتبارها القضية الحاسمة التي يعتمدها بها على نجاح العالم الثالث في إقامتها واقعًا في خروجه من أجل الأزمات والإحباطات التي

---

[١] راشد محمد، ومحمد محمد، ومحمد رامي (٢٠٢٣). دور برلمان الشباب في تدعيم المشاركة السياسية. جامعة الأزهر، مجلة التربية، العدد ١٩٩، الجزء ٥، ص٢.

[٢] الورفلي، إبراهيم (٢٠١٤). المشاركة السياسية. جامعة بنغازي، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، مجلة علمية إلكترونية محكمة، جامعة بنغازي، العدد ٥٩، ص١.

يُعاني منها، يأتي هذا بعد عقود طويلة سيطرت عليها القناعة بأن قضايا الاستقلال وتحقيق التنمية والقضاء على التبعية هي الأولوية الأولي من قضية المشاركة السياسية[١].

ومراعاة لأهمية الانتخابات كشكل من أشكال المشاركة السياسية في حياة المجتمعات الإنسانية، ومراعاة لما تنطوي عليه ممارسة الانتخابات من حق يجب أن تكفله الدول لمواطنيها، فقد أكد رجل القانون الدولي لحقوق الإنسان على هذه الأهمية وشدد على حق الأفراد في اختيار ممثليهم وحقهم في المشاركة في إدارة الحياة العامة لبلادهم، إن الانتخابات العامة تعد العمود الفقري للديمقراطية، فهي ليست غاية في حد ذاتها، بل هي شرط ضروري وإجراء ديمقراطي ضروري لضمان عدم احتكار فئة سياسية معينة للسلطة وعدم تهميش المجتمع بأكمله، وضمان مشاركة مواطني الدولة، وخاصة الشباب، في حق تقرير المصير الداخلي باختيار النظام السياسي وممثليهم كما يحلو لهم[٢].

٢.١ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

لا توجد فئة في المجتمع تسعى إلى التغيير أكثر من فئة الشباب، سواء النساء والرجال وهذا الواقع شهدناه في الفترات الأخيرة والبعيدة، سواء في مناطق حولنا أو في مناطق أخرى بعيدة عنا، ويهدف التغيير الذي يطمح إليه الشباب المشاركة بل وقيادة التغيير في مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية وغيرها، ولكي يحدث التغيير ويستمر ويدوم، لا بد من أن تشارك الفئة التي تطمح إليه، أي فئة الشباب، في الفرص المتاحة لذلك، والفرصة القادمة في بلادنا هي الانتخابات المحلية، ومن المعروف أن المجتمع الفلسطيني بكافة محافله هو مجتمع فتي وشاب، يسكنه النساء والرجال، وأن هذه الفئة العمرية المهمة جداً من المجتمع من المفترض أن تحظى بكل الأهمية سواء في مجالات التخطيط أو التنمية أو طبيعة التغيير أو الجوانب الصحية والاجتماعية، أو في مسألة اختيار الممثلين، أي خلال الانتخابات مهما كان نوعها.

وطوال تاريخ القضية الفلسطينية، قدم الشباب الفلسطيني كل ما في وسعهم للمجتمع الفلسطيني من جهة، ولمواجهة الاحتلال من جهة أخرى، وكل ما قدمه الشباب غالبًا ما كان يتم ضمن الأطر التنظيمية المتاحة ومنظمات المجتمع المدني والتي تطور عملها قبل وبعد إنشاء السلطة الوطنية العام

---

[١] الحسيني، صبري (٢٠١٣). الشباب الجامعي والمشاركة السياسية: تحليل سيسيولوجيا. المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، كلية الآداب، مجلد ٢، العدد ١، ص٧٦٣

[٢] البزم، إبراهيم خليل (٢٠١٤). أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني (١٩٩٦– ٢٠١٢) دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص٢

١٩٩٤ وبعدها، ولم تحدث أي تنمية موازية لتعزيز مشاركة الشباب الفلسطيني في مؤسسات المجتمع المدني، على الرغم من ارتفاع نسبة الشباب في المجتمع الفلسطيني، وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام ٢٠١٧م بلغت نسبة الشباب (١٥-٢٩) سنة في فلسطين ٣٠% من إجمالي السكان، يتوزعون بواقع ٣٦% في الفئة العمرية (١٥-١٩) سنة و٦٤% في الفئة العمرية (٢٠-٢٩) سنة، وبلغت نسبة الجنس بين الشباب ١٠٤ ذكور لكل ١٠٠ أنثى، علما بان تقديرات عدد السكان في فلسطين منتصف العام ٢٠١٧ تشير إلى أن إجمالي عدد السكان بلغ نحو ٤.٩٥ مليون، وتشير بيانات مسح الشباب الفلسطيني ٢٠١٥ الى أن نسبة الأسر التي يرأسها شباب (١٥-٢٩) سنة ١٤% بواقع ١٣% في الضفة الغربية و١٧% في قطاع غزة، كما أشارت البيانات إلى أن ٧٢% من الأسر لديها شاب واحد على الأقل، بواقع ٧١% في الضفة الغربية و٧٤% في قطاع غزة [١].

المجتمع الفلسطيني هو مجتمع نامٍ كغيره من المجتمعات في الدول المجاورة، ولكن واقع الشباب يختلف عن أي مجتمع آخر، فهو يمر حالياً بمرحلة تحول سياسي واقتصادي واجتماعي كبير، أصبحت فيها مسألة المشاركة جزء من الشباب مسألة حيوية وضرورية لبناء مجتمع قوي ومتماسك.

وجاءت هذه الدراسة لتبحث مدى مشاركة الشباب في المجتمع الفلسطيني في الانتخابات التشريعية، وفق معطيات وظروف تغير الوضع السياسي، والوقوف عند مسببات تراجع هذا الدور، في ظل التردي السياسي الحالي، وتراجع مستوى العمل السياسي في هذه البلاد، وعدم وجود هيكليات تنظيمية، والانقسامات الداخلية للأحزاب، وما حدث في عام ٢٠٠٧ من انقسام فلسطيني داخلي، والذي لعب دوراً كبيراً في تراجع اهتمام الشاب الفلسطيني في الحياة السياسية والفعاليات الوطنية الجماهيرية، وبناءً على ما تقدم يمكن تحديد مشكلة البحث في السؤال الرئيس:

ما مدى تأثير الشباب الفلسطيني في المشاركة السياسية للشباب الفلسطينية في الانتخابات التشريعية للأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٦ و٢٠٢١؟ وما أبرز المحددات التي ساهمت في ذلك؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية التالية:

١. ما هي أشكال المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني ما قبل وبعد اتفاقية "أوسلو"؟

٢. كيف كانت المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦؟ وما نتائجها؟

---

[١] موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دولة فلسطين، https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=2049.

٣. ما العوامل المساعدة على المشاركة السياسية في أوساط الشباب الفلسطيني؟

٤. هل الدوافع العامة أكثر تأثيراً على المشاركة السياسية في أوساط الشباب الفلسطيني؟

٥. ما أهم متطلبات المشاركة السياسية في فئة الشباب؟

٦. ما الهدف من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١؟

٧. ما هي المعيقات والتحديات لتشكيل القوائم الانتخابية التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١؟

٣.١ أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

١. إثراء الميدان العلمي والنظري في دراسة المشاركة السياسية لدى الشباب وأهميتها، ودورها في انتخابات تشريعية فلسطينية نزيهة وشفافة، وتعد هذه الدراسة من الدراسات القلائل التي حاولت البحث دور الشباب الفلسطيني في المشاركة السياسية.

٢. تنبع أهمية الدراسة من كونها تتناول فئة هامة من فئات المجتمع الفلسطيني تتمثل في الشباب الذي يعول عليهم في بناء مستقبل أفضل للشعب الفلسطيني.

الأهمية التطبيقية:

١. إبراز أهمية مشاركة الشباب السياسية، وتفعيل دورهم في العمل السياسي.
٢. شغل أوقات الفراغ لدى الشباب بدلاً من اتجاههم في طريق الانحراف.
٣. خلق جيل جديد قادر على مواجهة تحديات العصر السياسية.
٤. السعي إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية والمشاركة السياسية الفعالة لجميع أفراد المجتمع المحلي، والذي يعود بالنفع على التنمية المحلية والقومية.

٤.١ أهداف الدراسة:

١. توضيح أشكال المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني ما قبل وبعد اتفاقية "أوسلو".

٢. شرح طبيعة المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦ وما نتائجها.

٣. تفسير العوامل المساعدة على المشاركة السياسية في أوساط الشباب الفلسطيني.

٤. إيضاح الدوافع العامة أكثر تأثيراً على المشاركة السياسية في أوساط الشباب الفلسطيني.

٥. شرح أهم متطلبات المشاركة السياسية في فئة الشباب.

٦. توضيح أهداف الشباب من المشاركة السياسة.

٧. إيضاح معيقات مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات.

٥.١ فرضيات الدراسة:

تمثلت أبرز فرضيات الدراسة في التالي:

١. يوجد معايير واضحة للترشح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١.
٢. يوجد أهداف محددة للمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١.
٣. يوجد معيقات وتحديات لتشكيل القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١.
٤. يوجد دوافع متعددة لتأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١.

٦.١ منهجية الدراسة:

تُعدّ الظواهر السياسية والاجتماعية ظواهر مركبة ومعقدة ومتعددة الأبعاد، وذلك يحول دون دراستها في إطار منهج واحد دراسة متكاملة، فقد اعتمدت الدراسة على أسلوب التكامل المنهجي، الذي لا يعتمد على منهج معين، وإنما يستفيد من عدة مناهج، وعليه فقد اعتمدت الدراسة على ثلاث مناهج، هي:

١. المنهج الوصفي التحليلي: يقوم على دراسة ظاهرة أو حدثا أو قضية موجودة حاليا، يمكن الحصول منها على معلومات تجيب عن أسئلة البحث دون تدخل الباحث فيها، وهذا ما استخدمته الدراسة في جمع البيانات والوثائق عن مدى لعب الشباب الفلسطيني دورًا في الترويج لانتخابات تشريعية فلسطينية نزيهة وشفافة، ثم معالجتها بتوصيفها وتحليلها من جميع جوانبها وأبعادها، كي نستطيع الخروج بنتائج أقرب للواقع.
٢. المنهج التاريخي: حيث يعتبر واحدًا من أهم المناهج التي يتم استعمالها في سبيل إيضاح أمرٍ ما أو التَّوصل لحقيقةٍ تاريخيَّةٍ بالاستناد إلى العديد من العوامل التي تُلزم الباحث التَّاريخي أن يكون على اطلاعٍ بها.

٣. المنهج المقارن: وذلك من خلال مناقشة دراسة تحليلية مقارنة ما بين انتخابات المجلس التشريعي لعام ١٩٩٦ وانتخابات عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٢١.

٧.١ أداة الدراسة:

تم استخدام المقابلة والاستبيان كأداة رئيسية للدراسة بهدف تحديد مدى لعب الشباب الفلسطيني دورًا في المشاركة السياسية للشباب الفلسطينية في الانتخابات التشريعية للأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٦ و٢٠٢١ وما هي المحددات التي تُساهم في المشاركة السياسية، حيث تم استخدام أداة الدراسة الاستبانة والتي تم توزيعها على عينة عشوائية قصدية مع رؤساء القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١، إضافة إلى عمل مقابلات مع رؤساء القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١ وإثراء الدراسة بأرقام وإحصائيات.

٨.١ حدود الدراسة:

الحدود المكانية: أراضي السلطة الفلسطينية (القدس الشرقية- الضفة الغربية- قطاع غزة).

الحدود الزمانية: الفترة الممتدة من العام ١٩٩٦- ٢٠٢١.

الحدود البشرية: رؤساء القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١.

٩.١ الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

تطرقت العديد من الدراسات السابقة لقضايا تتعلق في هذا البحث وجوانبه، إلا أن الباحث لم يرى دراسة سابقة تتطرق بصورة مباشرة في الشباب الفلسطيني والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية مقارنة بين جولات الانتخابات التشريعية ١٩٩٦- ٢٠٢١، ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث في أنه الأول من نوعه بهذا الخصوص، ومن أهم هذه الدراسات:

١. دراسة (مغربي، ٢٠٢٢) بعنوان " الأساس الدستوري للانتخابات التشريعية الفلسطينية".

هدفت الدراسة للتعرف على وظيفة المجلس التشريعي الفلسطيني ومتى أجريت آخر انتخابات تشريعية، والتعرف على الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦ والنظام الانتخابي الذي تم اعتماده في هذه الانتخابات، والتعرف على آلية تشكيل لجنة الانتخابات المركزية، وعمل لجنة الانتخابات المركزية، وأهمية التعديل القانوني لقانون الانتخابات عام ٢٠٠٧، واعتمدت الدراسة على منهج التحليل والتركيب القانوني الذي يجمع المنهج الاستقرائي الذي يبحث الظواهر من الجزء إلى الكل، أو من الخاص إلى

العام، والمنهج الاستنباطي الذي يبحث الظواهر من العام إلى الخاص، أو من الكل إلى الجزء، ومن أبرز النتائج أن الأنظمة الانتخابية الأكثر شيوعًا واستخدامًا في العالم ثلاث (نظام التعددية ونظام التمثيل النسبي والنظام المختلط)، والمراسيم الرئاسية (قرار بقانون) تم إصدارها من قبل الرئيس محمود عباس بعد تعطل المجلس التشريعي وعدم القدرة على عقد جلساته.

٢. دراسة (جبر، ٢٠١٨) بعنوان " التفكير الناقد وعلاقته بالمشاركة السياسية واتخاذ القرار لدى طلبة الجامعات الفلسطينية".

هدفت الدراسة للتعرف على مستوى وعلاقة التفكير الناقد بالمشاركة السياسية واتخاذ القرار إلى جانب معرفة الفروق في متغيرات (الجنس، العمر، المواطنة، الحالة الاجتماعية، السكن في المحافظة، الجامعة، الكلية، المستوى التعليمي، الانتماء السياسي، عدد سنوات الانتماء السياسي) لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، تكونت عينة الدراسة من طلبة المستوى التعليمي الثاني والرابع للجامعات الفلسطينية التالية (الإسلامية، الأزهر، الأقصى) والمنتسبين للكليات الدراسية الأربعة التالية (التربية، التجارة أو الاقتصاد والعلوم الإدارية أو الإدارة والتمويل، العلوم الصحية أو العلوم الطبية التطبيقية أو العلوم التطبيقية، الهندسة)، من الفصل الدراسي الأول للعام ٢٠١٧/ ٢٠١٨، والبالغ عددهم (٤٥٤) طالبًا وطالبة والذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم نتائج الدراسة: وجود علاقة ارتباطية ضعيفة ما بين التفكير الناقد والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، وجود علاقة ارتباطية قوية ما بين التفكير الناقد واتخاذ القرار لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، وجود علاقة ارتباطية ضعيفة ما بين المشاركة السياسية واتخاذ القرار لدى طلبة الجامعات الفلسطينية.

٣. دراسة (إسماعيل، ٢٠١٧) بعنوان " دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية وتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا".

هدفت الدراسة للتعرف على علاقة الانتخابات في السياق الفلسطيني وأهميتها في تحقيق الهدف الأساسي للشعب الفلسطيني، واتبعت الدراسة منهج دراسة الحالة والمنهج الوصفي التحليلي، وتم التعامل مع الانتخابات كحالة دراسية، ودراستها من مختلف جوانبها سواء البيئة الناظمة لها، أو الأهداف المتوخاة منها، ومن أبرز النتائج: تعتبر الانتخابات الآلية الوحيدة اليوم القادرة على حل العديد من الإشكاليات التي يُعاني منها الشعب الفلسطيني، وتمكنه من تجاوز أزماته، سواء أزمة التمثيل والقيادة، أو أزمة البرنامج الوطني، تمنح الانتخابات المجتمع الفلسطيني فرصة الاقتدار السياسي من خلال عودة الشعب الفلسطيني إلى المشاركة الفاعلة في صنع السياسات العامة وتوجيهها.

وخلصت الدراسة المتعددة النتائج: اقتراح خطة انتخابية قادرة على حل العديد من الإشكاليات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وتمكنه من تجاوز أزماته، سواء أزمة التمييز والقيادة، أو أزمة البرنامج الوطني.

٤. دراسة (دويكات، ٢٠١٦) بعنوان " دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية الوطنية (١٩٩٣– ٢٠١٥)".

هدفت الدراسة للتعرف على دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية الوطنية (١٩٩٣- ٢٠١٥)، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، حيث استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وتكون مجتمع الدراسة من طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، وبلغ حجم عينة الدراسة (١٠٦٢) طالبًا وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى نتائج عدة من أهمها: الأثر السلبي الكبير لاتفاق أوسلو وما تلاه من مفاوضات غير مجدية على تدني مستوى المشاركة السياسية للشباب الجامعي، مما أدى إلى نشاء حالة إحباط بين الشباب الجامعي الفلسطيني إزاء المشاركة الجماهيرية والوطنية والشعبية، تراجع دور الأحزاب والفصائل الفلسطينية خلق حالة من الإحباط لدى الشباب الجامعي الفلسطيني، ما انعكس سلبًا على مستوى المشاركة في الفعاليات السياسية والجماهيرية لدى الشباب، أن الانقسام الداخلي عام ٢٠٠٧ ساهم بشكل كبير في تعزيز اللامبالاة وعدم المشاركة الجماهيرية بين الشباب الفلسطيني.

٥. دراسة (أبو طه، ٢٠١٥) بعنوان " الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية لدى الشباب في محافظة رفح: دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة للتعرف على واقع الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية للشباب في محافظة رفح، ومعرفة محددات وأبعاد الثقافة السياسية لدى النظام الفلسطيني من وجهة نظرهم بالإضافة إلى دراسة أثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية على واقع المشاركة السياسية للشباب، والتطرق إلى معرفة مظاهر المشاركة السياسية السائدة لدى أوساط الشباب الفلسطيني في المحافظة، إضافة إلى معرفة المؤسسات الرسمية وغير الرسمية وفي تنمية المشاركة السياسية لدى الشباب الفلسطيني، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأداة الدراسة الاستبانة، وتكون مجتمع الدراسة من كافة الشباب في محافظة رفح في الفئة العمرية (١٨- ٣٥ سنة)، بلغ عدد سكان محافظة رفح في منتصف عام ٢٠١٤ وفق بيانات التعداد العام للسكان والمنشآت (٢١٧.٧٥٨ نسمة)، وقدر عدد الشباب في الفئة العمرية (١٨- ٣٥ سنة) ما مجموعه (٩٥.٣٢٩ شاب) بما نسبته (٤٣.٧٧%) من سكان المحافظة، وأجريت الدراسة الميدانية على عينة من الشباب كانت عددها (٤٠٠) شابًا وشابة، ومن أهم النتائج التي

توصلت إليها الدراسة: أن مستوى الثقافة السياسية لدى الشباب في محافظة رفح متوسط بما انعكس بشكل سلبي على واقع ومظاهر المشاركة السياسية السائدة بين أوساط الشباب في محافظة رفح، أن المصادر الحزبية هي المصدر الرئيسي في إكساب الشباب الثقافة السياسية بشكل عام حيث شكل الإعلام الخاص (الفصائلي) والجامعات الفصائلية والشخصيات القيادية ما نسبته (٧٠%) من مصادر الثقافة السياسية للشباب في محافظة رفح، وذلك ينعكس على مفهوم الثقافة السياسية لدى الشباب في المحافظة بسبب الازدواجية في المعايير والقيم لدى الأحزاب الفلسطينية القائمة.

٦. دراسة (عامر، ٢٠١٤) بعنوان " أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين ١٩٩٣- ٢٠١٣".

تناولت الدراسة أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، وهدفت إلى معرفة أهم التحديات والصعوبات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في فلسطين، وتأثير أزمة المشاركة السياسية على عملية التحول الديمقراطي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن تساؤلات الدراسة وبحث فرضيتها، ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن أزمة المشاركة السياسية في فلسطين هي ما نتج عن طبيعة المرحلة الانتقالية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، وعدم استيعاب الساحة الفلسطينية لصدمة عملية التسوية والواقع الناجم عن اتفاقية أوسلو، وبالتالي عدم تفهمه للمحددات والقيود التي باتت تحيط بالعمل الفلسطيني، لذلك تبدو الساحة الفلسطينية في حالة فراغ سياسي، وفي حالة من التخبط السياسي لغياب خطاب سياسي جمعي هي بأمس الحاجة إليه، ومن هنا حصلت أزمة مشاركة سياسية في النظام الفلسطيني الجديد، وشكل الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧ بين حركتي فتح وحماس، أزمة لدى المواطنين الفلسطينيين وعزوف على مستوى المشاركة السياسية، بسبب التوترات الحادة ما بين الحركتين، وعدم قدرتهما على إعادة الوحدة ما بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، انقسام سياسي وأزمة وطنية أثرت بذلك على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

٧. دراسة (Jact Ringler, 2008) بعنوان "الوعي السياسي والمواقف عند الطلبة الجامعة في الولايات المتحدة: دراسة استقصائية".

هدفت الدراسة للتعرف على الوعي السياسي للطلبة، وتكونت عينة الدراسة من (٣٢٢) طالبًا وطالبة، حيث عرضت عليهم قضايا مجتمعية، وإقليمية، وعالمية، مع معطيات وسيناريوهات مطروحة، وبعد ذلك ترك الطلبة للتفاعل مع القضايا وتأثيراتها، حيث تم دراستها من وجهة نظر كل طالب، وفق اتجاهاته السياسية، مما جعل الطلبة يكونون فكرة عن القضايا الأمريكية المطروحة، وعرضت بعض

البدائل والحلول المقترحة، وناقش الطلاب تصوراتهم نحو التداعيات المترتبة على هذه القضايا في ضوء العولمة، ومصالح أمريكا، حيث أشارت النتائج إلى أن آراء الطلاب تعارض السياسة الأمريكية في كثير من الجوانب تجاه بعض دول العالم الثالث، واكتشفت قصور البرامج والمناهج الدراسية في دعم وتثقيف الطلبة بالقضايا السياسية المعاصرة، كما يوجد عزوف عند الطلبة للتطرق للقضايا العالمية بشكل عام، في حين أنه لم يعارض أحدًا من الطلبة موقف جنود البحرية الأمريكية في تواجدهم بأفغانستان.

٨. دراسة (عبد الهادي، ٢٠٠٧) بعنوان " التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية الجديدة على ضوء نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الثانية".

هدفت الدراسة لرصد ملامح النخبة السياسية الفلسطينية الجديدة في ضوء العملية الانتخابية المحلية والتشريعية الثانية والفائزين منها تحديدًا، والتي جرت في الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٤/١٢/٢٣ و٢٠٠٦/١/٢٥، والتي جاءت في ظل تأثير عوامل موضوعية وذاتية شكّلت الواقع الاجتماعي السياسي الفلسطيني، وتم اتباع المنهج المسحي على المستوى الكمي للكشف عن السمات الرئيسية الاجتماعية والاقتصادية للنخبتين المحلية والتشريعية الثانية، ومن خلال عينة عشوائية للفائزين في النخبة المحلية، والسير الذاتية للفائزين في النخبة التشريعية الثانية، واتباع المقابلة المعمقة وشبه الموجّهة، واختيار حالات دراسية من مجالس منتخبة ودوائر تشريعية بهدف تعميق المعرفة المتعلقة بالدراسة ومتغيراتها، وتوصلت الدراسة إلى أن النخب المحلية والتشريعية الثانية الجديدتين تتسمان بالتعليم والتدين وغلبة ذوي الأعمار الشابة وبالتنوع الجنسوي والديني والمهني والطبقي والفكري والسياسي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة، وجد أنها تتفق في نقاط وتختلف في نقاط، إضافة إلى إظهار أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة، وبم تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، على النحو التالي:

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي، اختلفت عن دراسة (مغربي، ٢٠٢٢) والتي جاءت بعنوان (الأساس الدستوري للانتخابات التشريعية الفلسطينية) حيث استخدمت المنهج الاستقرائي، واتفقت مع دراسة (جبر، ٢٠١٨) والتي هدفت إلى التعرف على مستوى وعلاقة التفكير الناقد بالمشاركة السياسية واتخاذ القرار، ودراسة (إسماعيل، ٢٠١٧) استخدمت المنهج الوصفي التحليلي حيث هدفت هذه الدراسة إلى (دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية وتحقيق

الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا)، ودراسة (دويكات، ٢٠١٦) استخدمت المنهج الوصفي التحليلي حيث هدفت الدراسة للتعرف على دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية الوطنية (١٩٩٣- ٢٠١٥)، ودراسة (أبو طه، ٢٠١٥) استخدمت المنهج الوصفي التحليلي والتي هدفت للتعرف على واقع الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية للشباب في محافظة رفح، ودراسة (عامر، ٢٠١٤) استخدمت المنهج الوصفي التحليلي حيث تناولت الدراسة أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، ودراسة (Jact Ringler, 2008) التي هدفت للتعرف على الوعي السياسي للطلبة في الولايات المتحدة الأمريكية واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي، ودراسة (عبد الهادي، ٢٠٠٧) استخدمت المنهج المسحي والتي تناولت التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية الجديدة على ضوء نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الثانية.

مجتمع الدراسة: استهدفت الدراسة الحالية الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى رؤساء القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١، فيما استهدفت دراسة (مغربي، ٢٠٢٢) التحليل والتركيب القانوني لقانون الانتخابات عام ٢٠٠٧، ودراسة (جبر، ٢٠١٨) استهدفت طلبة الجامعات الفلسطينية في غزة (الإسلامية، الأزهر، الأقصى)، ودراسة (إسماعيل، ٢٠١٧) استهدفت الانتخابات كحالة دراسية، ودراسة (دويكات، ٢٠١٦) استهدفت طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية، دراسة (أبو طه، ٢٠١٥) استهدفت الشباب الفلسطيني في محافظة رفح، دراسة (عامر، ٢٠١٤) استهدفت المجتمع الفلسطيني، ودراسة Jact Ringler)،(2008 استهدفت طلبة أمريكان، ودراسة (عبد الهادي، ٢٠٠٧) استهدفت عينة عشوائية للفائزين في النخبة المحلية، ومجالس منتخبة ودوائر تشريعية، ودراسة Elien Quintelier)،(2007 شباب وكبار السن من بلجيكا وكندا.

متغيرات الدراسة: تناولت الدراسة الحالية المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية لأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٦ و٢٠٢١، فيما تناولت دراسة (مغربي، ٢٠٢٢) الأساس الدستوري للانتخابات التشريعية الفلسطينية، ودراسة (جبر، ٢٠١٨) العلاقة بين التفكير الناقد والمشاركة السياسية، ودراسة (إسماعيل، ٢٠١٧) تناولت العلاقة بين الانتخابات وإدارة الحياة السياسية الفلسطينية، ودراسة (دويكات، ٢٠١٦) تناولت المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية الوطنية، ودراسة (أبو طه، ٢٠١٥) تناولت الثقافة السياسية وعلاقتها بالمشاركة السياسية، دراسة (عامر، ٢٠١٤) تناولت العلاقة بين المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي، ودراسة Jact Ringler)،(2008 تناولت الوعي السياسي، ودراسة (عبد الهادي، ٢٠٠٧) تناولت التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية الجديدة

على ضوء نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الثانية، ودراسة (Elien Quintelier، 2007) تناولت فروق المشاركة السياسية.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة: استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تعرفه على المشاركة السياسية وصورها ودور الشباب في المشاركة السياسية وأهمية تفعيلها أثناء خوض الانتخابات التشريعية.

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: تميزت في كونها تعتبر من الدراسات الحديثة التي تتناول العلاقة بين المشاركة السياسية للشباب الجامعي في فلسطين، وخاصة عقب أحداث الانقسام الفلسطيني الداخلي، ودورهم في إجراء انتخابات تشريعية شفافة ونزيهة.

١٠.١ فصول الدراسة وأقسامها

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

يتناول الفصل الأول من الدراسة الإطار العام للدراسة من مقدمة عامة عن الدراسة، ومشكلتها، وأسئلتها، والأهمية والأهداف، وكما شمل هذا الفصل الدراسات السابقة التي استند عليها الباحث في تحديد أهم النقاط البحثية التي تُساعد الباحث في الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيم العامة.

يتناول الباحث في هذا الفصل، المشاركة السياسة من حيث مفهومها، وأهميتها، وأهدافها، ودوافعها، ونظريات تفسير المشاركة السياسية، ومستويات المشاركة السياسية، وخصائص ودوافع المشاركة السياسية، والمعيقات التي تواجه المشاركة السياسية، وأشكال المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني قبل وبعد اتفاقية "أوسلو".

الفصل الثالث: الانتخابات التشريعية الفلسطينية للأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٦ و٢٠٢١

يتناول الباحث في هذا الفصل، الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ١٩٩٦م من حيث مفهوم الانتخابات، والانتخابات الفلسطينية وأهميتها، والإطار القانوني للنظام الانتخابي الفلسطيني، والمشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦، ونتائج هذه الانتخابات، وأيضاً الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٦ وذلك من حيث المشاركة في الانتخابات ونتائجها، وإجراءات الانتخابات التشريعية لعام ٢٠٢١ من حيث أهداف المشاركة في هذه الانتخابات، والمشكلات والمعيقات التي واجهت القوائم الانتخابية، ومدى رضا الشباب الفلسطيني حول القوائم الانتخابية المشاركة.

الفصل الرابع: الطريقة والإجراءات:

يتناول الباحث في هذا الفصل، منهجية الدراسة، ومجتمع الدراسة، وعينة وأداة الدراسة، كذلك صدق الاستبانة، والأساليب الإحصائية المستخدمة، ونتائج تساؤلات وفرضيات الدراسة.

الفصل الخامس: مناقشة نتائج الدراسة

يشمل هذا الفصل على أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والمفاهيم العامة

١.٢ المبحث الأول: مفهوم المشاركة السياسية وأهميتها وأهدافها ودوافعها

تعتبر المشاركة السياسية شكلاً من أشكال الديمقراطية وأحد جوانبها السائدة هو النظام السياسي للمجتمع، ويعني ذلك مشاركة غالبية أفراد المجتمع في صياغة النهج السياسي وأسلوب الحياة السياسي لمجتمعهم، فضلاً عن مشاركتهم من خلال التعبير عن آرائهم وتصوراتهم حول سياسة هذا المجتمع، وتعتبر المشاركة السياسية أحد أشكال الديمقراطية وأهم المواضيع التي تهم الدول، لما لها من أثر كبير في إرساء أسس الدولة وتعزيز بناء مؤسساتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي معظم دول العالم، يحظى الشباب أيضًا باهتمام خاص لأنهم قادة المستقبل، وفي الحالة الفلسطينية، يُنظر إلى الشباب على أنهم المستقبل، سواء في النضال الديمقراطي أو في مقاومة الاحتلال.

أولًا: مفهوم المشاركة السياسية:

هنالك العديد من التعريفات التي تتعلق بمفهوم المشاركة السياسية، وهي:

المشاركة السياسية: يشمل مفهوم المشاركة السياسية العديد من الابعاد والانشطة مثل: حضور المؤتمرات والندوات الاجتماعية، والانضمام الى الاحزاب السياسية، والتصويت بهدف إيصال الآراء ووجهات النظر إلى صناع القرار السياسي[١].

المشاركة السياسية هي نشاط يقوم به الأفراد في المجتمع، بهدف التأثير في اتخاذ بعض القرارات الحكومية، ويأخذ اشكالاً متعددة تكون مثل فردي أو جماعي، منظم او تلقائي، ثابت او متقطع، سلمي او عنيف، قانوني او غير قانوني، فعال او غير فعال[٢].

وتعتبر المشاركة السياسية حجر الأساس في عملية الممارسة الديمقراطية وبنيتها الأساسية، فضلاً عن التكوين العملي الواضح لسيادة قيم الحرية والعدالة والمساومة داخل المجتمعات، كما تعتبر

---

[١] عبد الغني، أحمد محمد. أنماط المشاركة السياسية: دراسة ميدانية للطبقات الشعبية بمدينة بني سويف. المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد ٢٣، ٢٠١٩، ص٢٨٦.

[٢] الخوالدة، صالح. المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية ٢٠٠٧– ٢٠١٣. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مجلد ٤٦، العدد ١، ٢٠١٨، ص٢٢٠.

من احد المؤشرات الدالة على النضج السياسي من حيث الارتباط بين المشاركة من جهة، وجهود التنمية بشكل عام والتنمية السياسية بشكل خاص من جهة اخرى[١].

كما وعرفت بأنها: نمط سلوكي إرادي تطوعي يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالحياة السياسية العامة ومظاهرها، بهدف المساهمة والتأثير في عملية صنع القرار السياسي، لتحقيق أهداف معينة، ويمكن قياسه من خلال عدة مؤشرات أبرزها: متابعة الأخبار السياسية، ومناقشة الأمور السياسية، والحصول على بطاقة انتخابية، والتصويت في الانتخابات، والترشيح لعضوية الاتحادات الطلابية أو الاتحادات النقابية، والعضوية الحزبية، حيث يتضمن هذا المفهوم ثلاث عناصر رئيسية هي: العمل، التطوع، الاختيار بين البدائل حيث يصبح الفرد قادراً على تحديد كيفية المشاركة تبعاً لطبيعة النظام السياسي السائد في بلده وطبيعة درجة الديمقراطية، وعن خلفيته الاجتماعية والاقتصادية وما يمتلكه من مهارات وقدرات تؤهله للمشاركة السياسية وقد تكون المشاركة مباشرة او غير مباشرة لتحقيق اهداف معينة قد تكون خاصة او طائفية او طبقية او عامة[٢].

فيما يعرفه الباحث بأن المشاركة السياسية هي: عبارة عن مجموعة من الانشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يقوم بها الفرد داخل مجتمعه، وتكون لديه الرغبة في ممارسة هذه الانشطة، ويكون لديه خلفية وقدرات ومهارات تمكنه من ممارستها، بشرط ان يتوفر الجو السياسي المناسب لتحقيق تلك الانشطة.

ثانيًا: أهمية المشاركة السياسية:

تتزايد أهمية مشاركة الشباب في الشأن العام، باعتبارها إحدى ركائز المواطنة والمشاركة الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة، إلى جانب تزايد أهمية المجتمع المدني كفضاء لهذه المشاركة، وظهر اعتمادها كعنصر أساسي في السياسات الدولية والوطنية خلال منتدى الشباب الذي عقد على هامش المؤتمر الدولي للسياسات الثقافية لليونسكو، الذي عقد بستوكهولم سنة ١٩٩٨، حيث سلط الشباب الضوء على دورهم كقوة دافعة رئيسية في المجال الثقافي، وليس فقط كجمهور مستهلك، وبالتالي حقهم في أن يتم الاستماع إليهم في تطوير أي سياسات بهذا الصدد، وتنفيذها في المستقبل، مما يعكس مدى

---

[١] المعوشرجي، فوزي محمد. المشاركة السياسية للمرأة الكويتية: تحليل بنائي تاريخي. حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، كلية الآداب، عدد خاص، ٢٠١١، ص٢٨٨.

[٢] سليمان، سمير ومحمود، رمضان. أهمية المشاركة السياسية للشباب. التنمية الإدارية، الجهاز المركزي المصري للتنظيم والإدارة، مجلد ٣٢، العدد ١٥٠، ٢٠١٦م، ص٤٨

شعورهم بتعرضهم للاستبعاد والتجاهل والتهميش، ويصاحب هذا الشعور رغبتهم في المشاركة بشرط أن تتاح لهم الفرص[١].

ويمكن تحديد أهمية المشاركة السياسية من خلال أدوارها، وأثرها الكبير في خصائص المجتمع ومن أهم تلك المهام ما يلي: تعد المشاركة السياسية من أهم ركائز الديمقراطية، ويعتمد نمو الديمقراطية وتطورها على ضرورة إتاحة فرصة المشاركة السياسية لفئات وطبقات المجتمع وجعلها حقا يتمتع به أفراد المجتمع، والمشاركة السياسية الهادفة هي التي تخلق المعارضة القوية، ومن ثم العمل على تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وتحويلها إلى ممارسة يومية، وكلما زادت إمكانية المشاركة السياسية، كلما قلّت ظاهرة إساءة استخدام السلطة والشعور بالاغتراب لدى المواطنين في المجتمع، وكلما ترسخت قيم المساواة والحرية، يؤدي ذلك إلى استقرار عام في المجتمع، ونتيجة لذلك يتم تحقيق الشروط الاجتماعية والثقافية والسياسية لنجاح خطط التنمية المختلفة، وتعتبر المشاركة السياسية من أهم مبادئ تنمية المجتمع، ومن المؤكد أن التنمية الناجحة لا يمكن أن تتم بدون المشاركة، وكما وتعتبر المشاركة السياسية الوسيلة الأمثل لدعم وتنمية الشخصية الديمقراطية على كافة المستويات سواء على المستوى الفردي أو الجماعي أو المجتمعي، وتمثل المشاركة السياسية الحق الأساسي لأفراد المجتمع، وهي حق أساسي يجب أن يتمتعوا به، فلهم الحق في اختيار الحكام، والنواب الذين يقومون بالرقابة على الحكام ويوجهونهم نحو ما فيه مصلحة للمجتمع، ومن خلال المشاركة السياسية يستطيع الفرد أن يلعب دوراً في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبلده ومجتمعه، بهدف تحقيق التنمية الشاملة، على أن تتاح له الفرصة للمساهمة في تأسيس وتحديد هذه الأهداف، ومعرفة أفضل الوسائل والأساليب لتحقيقها، وبشرط أن تكون مساهمة الأفراد في هذه الجهود بنّاءة، وذلك بناءً على طلبهم القيام بهذا الدور دون ضغط أو إجبار من قبل السلطات، ومن هنا يمكن القول أن المشاركة السياسية تعطي الفرد الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه مجتمعه ودولته[٢].

وهناك وعي على المستوى الدولي بأهمية تفعيل دور الشباب في المجتمع، لأنهم يمثلون الطاقة الحقيقية للعمل، فأكثر من نصف سكان الأرض في بداية الألفية الثالثة يبلغون من العمر خمسة وعشرون عاماً، ويمثل تطوير أحوال الشباب استحقاقاً اجتماعياً وتنموياً تسعى المجتمعات إلى تحقيقه، وإشباع احتياجاته، ومواجهة تحدياته في ضوء تعقد مسارات الإدماج الاقتصادي والاجتماعي وضيقها المتزايد

---

[١] تاج الدين، أحمد سعيد. الشباب والمشاركة السياسية. ترجمة: نشوى عبد الحميد، د.د، د.ت، ص٤٨.

[٢] البني، حاتم وآخرون. مقياس المشاركة السياسية. مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، كلية التربية، الجامعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد ١٣٥، ٢٠١٣، ص١٨٤.

في إطار ما يعيشه العالم من أزمات اقتصادية ومالية، فضلاً عن الاختلالات والفجوات غير العادلة الناجمة عن العولمة والتي أضعفت قدرة الاقتصادات الوطنية النامية على تحقيق أهدافها التنموية، ولا سيما تمكين الشباب داخل النظام المجتمعي[١].

ويرى الباحث أن المشاركة السياسية بمثابة مبدأ أساسي من مبادئ تنمية الدولة، فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تكون بدونها، حيث أنها تعتبر أفضل وسيلة لتنمية وتدعيم الشخصية الديمقراطية على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع، التي يكون لها الأثر الحقيقي في تنمية الدولة، فهي من أبسط حقوق المواطنين، كونها حق أساسي يجب أن يتمتع به كل مواطن يعيش في المجتمع، أي أنه يتمتع بحق اختياره لحكامه ونوابه الذين يراقبون ويتابعون الحكام ويوجهونهم لما فيه مصلحة ومنفعة للشعب.

ثالثًا: نظريات تفسر المشاركة السياسية:

تعتبر المشاركة السياسة من أهم المواضيع على الساحة العلمية، إذ شغلت المفكرين والعلماء على معظم المستويات الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية؛ وذلك لارتباطها بأفراد المجتمع على حد سواء وبغض النظر عن فئاته وأعراقه وذلك لاشتراكها لمجتمع واحد وثقافة واحدة تؤدي إلى المشاركة السياسية في عملية اتخاذ القرارات، لذلك سأقوم بدراسة نظريات العوامل المؤثر في المشاركة السياسية، وهي[٢]:

المدخل البنائي الوظيفي: ينظر رواد المدرسة البنائية الوظيفية وعلى رأسهم بارسونز إلى المجتمع على أنه نظام مكون من عناصر مترابطة لا يمكن فهمها إلا من خلال فهم مكوناتها، وأن النظام السياسي في ظل علاقة متكاملة مع الأنظمة الأخرى باعتباره نسقاً فرعياً يؤدي طبقة إيجابية للنسق الأكبر في المجتمع، مما يعني أن المشاركة السياسية للأفراد في إطار الديمقراطية الحقيقية تلعب دوراً إيجابياً في المجتمع، ومن خلال المشاركة السياسية لأفراد المجتمع، تسمح إن ما يسميه بارسونز القوة المطابقة للسلطة الشرعية، وهي السلطة التي تنشأ في مفهومها من أهداف جماعية متفق عليها[٣].

---

[١] الزايدي، المنجي. الشباب والتنشئة على قيم المواطنة. ورقة مقدمة إلى مؤتمر قضايا الشباب في العالم الإسلامي، رهانات الحاضر وتحديات المستقبل، منظمة المؤتمر الإسلامي، تونس، ٢٠٠٨، ص١٤.

[٢] بوهالي، سمية. أهمية المشاركة السياسية في تحقيق التنمية السياسية. جامعة محمد بوضياف– المسيلة، ٢٠١٨، ص٣٠.

[٣] عودة، محمود. أسس علم الاجتماع. دار النهضة للنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٥، ص٢٥٣.

ومما سبق يمكن القول أيضاً أن المشاركة السياسية كجزء من النظام السياسي تتأثر بطبيعة وخصائص مكونات الأنظمة الفرعية الأخرى للمجتمع، كالنظام الفرعي الاجتماعي أو نظام القرابة، والنظام الاقتصادي، والنظام الثقافي.

نظرية الصراع الطبقي الكلاسيكية الماركسية: وتعتقد هذه النظرية أن الصراع الطبقي ينتهي بانتصار الطبقة العاملة البرولوتيريا على الطبقة البرجوازية، ويتحول النظام من الرأسمالي إلى الاشتراكي.

لقد أثبت التاريخ أن أكثر دول العالم دكتاتورية وأكثرها انغلاقا على المشاركة السياسية هي تلك التي تبنت الفكر الماركسي، وأن التحول الديمقراطي الذي حدث في أوروبا الشرقية لم يتم إلا بعد تفكك الاتحاد السوفييتي وتفككه، وتحرر هذه المجتمعات من هيمنة الشيوعية.

وتفسر نظرية الصراع الطبقي الكلاسيكي الماركسية المشاركة السياسية كوسيلة للصراع بين الطبقات الاجتماعية، وفقاً للماركسية يعتبر النظام الطبقي الرأسمالي مصدراً للتمييز والتفاوت الاجتماعي، وتعتبر المشاركة السياسية وسيلة للطبقات العاملة للتحرر من هذا النظام وتحقيق المساواة.

النظرية الشعبية الديمقراطية: يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الديمقراطية تتطلب أن يتفاعل المواطنون باستمرار من المناصب الحكومية فيما يتعلق بالسياسة العامة، وأنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يناقشون بالشؤون السياسية زادت مشاركتهم الفعّالة في التصويت، وبالتالي خلق المنافسة على المشاركة المحلية في الأحزاب الجماهيرية، كما يُنظر إلى المشاركة الشعبية على أنها مقوم أساسي للحكومة الديمقراطية داخل المجتمع.

إن (جان جاك روسو) أول من تصور مجتمعاً يقوم على النظام الديمقراطي المباشر في العصر الحديث، حيث دعا في مؤلفه (العقد الاجتماعي) إلى تطبيق المنهج الديمقراطي في الحكم القاضي بحكم الشعب بالشعب، فهو يرى أن نواب الشعب لا يمكن أن يكونوا إلا منفذين لإرادتهم وكل قانون لا يوافق عليه الشعب، ويرى أن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة التي هي إرادة الشعب، أي السيادة الشعبية، التي لا يمكن تطبيقها إلا من خلال الديمقراطية المباشرة عن طريق مشاركة سياسية واسعة للمجتمع، كما ذهب إلى القول أن الحكومة ما هي إلا هيئة تتألف من أعضاء مندوبين عن الأفراد، فهم موظفون، يمكن للشعب عزلهم إذا أراد ذلك[1].

[1] مصعب جعفورة، ومحمد تهامي. الاتجاهات الفكرية والنظرية المفسرة للمشاركة السياسة. مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد (٣)، العدد (١)، ٢٠١٩، ص١٧.

نظرية المشاركة والديمقراطية: تعود هذه النظرية إلى كارول باتمان، وتنص على أن هذه النظرية تقوم على فرضيتن أساسيتين الأول: أن هنالك علاقة مباشرة وطردية بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية، فكلما ارتفع مستوى التعليم زادت المشاركة السياسية، والثانية: هنالك علاقة مباشرة وطردية بين مجال العمل الصناعي والمشاركة السياسية، مما يعني أي أن المشاركة السياسية تزداد في المجتمعات الصناعية، وتنقسم هذه النظرية إلى نظريتين أساسيتين: نظرية سيادة المال: حيث ترى أن السلطة لا تنتمي إلى أفراد محددين بذواتهم بل تعود إلى سيادة الأمة واعتماد نظام الديمقراطية النيابية، ونظرية سيادة الشعب: والتي ترى أن المشاركة الانتخابية ليست وظيفة بل هي حق لكل فرد عاقل وراشد طالما يملك جزء من السيادة الشعبية.

نظرية الاختيار العقلاني: ويعتقد كل من ليفي وجيمس كولمان أن نظريات الاختيار العقلاني في تفسيرها للمشاركة السياسية تُشير إلى أن الأفراد في إطار المناخ السياسي للمشاركة السياسية يحسبون تكاليف وفوائد المشاركة السياسية، وقد لا تكون نقداً بل مزايا ومنافع مثل الحصول على السلطة والتفوق أو الخدمات العامة.

كما أشار ليفي إلى أن المبادئ الأساسية لهذا النموذج مستمدة من النظريات الاقتصادية الكلاسيكية الحديثة في عالم الاقتصاد السياسي، ثم انتقلت إلى علم الاجتماع بحيث ساهم كل من (فريدمان) و (هيكتار) فيما وصفوه بالنموذج الهيكلي لنظرية الاختبار العقلاني حيث اتضح أن الفرد هو الوحدة الأساسية في عملية التحليل باعتباره كعنصر فاعل في النظام السياسي([1]).

نظرية التحديث السياسي: والتي ترى بأنه لا توجد المشاركة السياسة بشكلها الثلاثي إلا في ظل بناء بنية سياسية حديثة في مجتمع حديث يتميز بالتحضر، وانتشار التعليم، طبقة وسطى، ودولة منتجة ومصدرة، وزيادة الدخل القومي هذا ما يتيح عنه وجود أفراد ذوي دخول مرتفعة، حيث يرى ليرنز أن المجتمع الحديث هو مجتمع تشاركي، على عكس المجتمعات التقليدية التي كان نظام الحزب الواحد هو السائد فيها.

ومن أبرز رواد نظرية التحديث السياسي المفكر (صامويل هنتجتون) الذي يرى أن الأحزاب في الدول المتخلفة ضرورة تحديثية، كما أنه يعطي أهمية كبيرة للجانب المؤسسي للتحديث، فحسبه توجد هناك حاجة ملحة لوجود الأحزاب السياسية في العالم الثالث، فالتحديث والتعبئة الاجتماعية وما ينطوي

---

[1] George Ritzer, Sociological Theory, McGraw-Hill , Eighth Edition, New York, 2011، p:417.

عليه من المشاركة السياسية لا يمكن أن يؤدي إلى تحقيق الديمقراطية أو الاستقرار البنائي أو التكامل القومي، بل على العكس من ذلك، يمكن أن يؤدي إلى تفكك النظام السياسي وعدم الاستقرار وانتشار العنف والفساد، ما لم تتم موازنة عمليتي التعبئة الاجتماعية والمشاركة السياسية، واستيعابهما من قبل مؤسسات سياسية قوية وفعّالة وعلى رأسها الأحزاب السياسية وتصبح حينئذ نشأة الأحزاب السياسية في المجتمعات المتخلفة إحدى ضرورات عملية التحديث[١].

نظرية اقتراب الجماعة: يعتبر آرثر بنتلي أول من أدخل نظرية اقتراب الجماعة في التحليل السياسي ودراسة النظم السياسية، في أوائل القرن العشرين، عندما نشر كتابا بعنوان "العمل الحكومي" ركز فيه على دور الجماعات في الحياة السياسية، يعتمد منهج اقتراب الجماعة على الافتراض الرئيسي بأن الجماعة هي وحدة التحليل، مما يعني أن الدراسات الجماعية تركز على مجموعات من الأفراد الذين يتفاعلون معًا لتحقيق الأهداف السياسة المشتركة، بمعنى آخر، انصب الاهتمام الأساسي على دور الجماعات وليس الفرد، على افتراض أن الجماعات أصبحت أكثر تأثيراً من الأفراد في تشكيل الحياة السياسية([٢]).

واستناداً إلى معيار مستوى التنظيم داخل الجماعة، ومعيار نمط الجماعة في التعبير عن أعضائها، صنف غابريال ألموند وبنهام باول وجيمس كولمان، الجماعات إلى ٤ أنواع: جماعات المصالح الترابطية/ التضامنية: وهي جماعات تنشا للتعبير عن مصالح أعضائها وإيصال مطالبهم إلى أجهزة صنع القرار، وهي جماعات دفاعية بالأساس، كمثال عن هذه الجماعات: اتحادات العمال والنقابات المهنية واتحادات رجال الأعمال...، وجماعات المصالح المؤسسية: وهي جماعات مصلحية تنشا في الأصل كجزء من جهاز الدولة وليس للتعبير عن مصالح أعضائها وتعظيم منافعهم، تنشأ هذه الجماعات في الأصل لتحقيق خدمة مجتمعية غير أنها قد تنجح أو تلجا في تحقيق مصلحة ذاتية خاصة بأعضائها، من أمثلتها المؤسسات التشريعية والبيروقراطية، المؤسسة العسكرية والأحزاب السياسية والكنائس، الكتل البرلمانية...، وجماعات المصالح غير الترابطية: وهي جماعات يشترك أفرادها في سمة أو أكثر تربطهم برابطة مشتركة مثل الطبقة الاجتماعية، أو العرق، أو الدين، أو اللغة، أو السنن أو

---

[١] حرب، أسامة الغزالي. الأحزاب السياسية في العالم الثالث. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٧، ص٨.

[٢] المرعشي، فيصل براء ، اقتراب الجماعة. موقع الموسوعة السياسة، ٢٠١٧، https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9.

الإقليم...، وجماعات المصالح الوقتية/ الآنومية: وهي جماعات ليس لها إطار تنظيمي محدد ودائم، بل عادة ما يتجمع أفرادها بصورة عفوية عندما تثور مشكلة ما أو يشعرون بالإحباط بصدد شيء ما، وإن تعبيرها عن المصالح يتسم باستخدام العنف بما يهدد استقرار النظام والمجتمع، كمثال عنها المظاهرات وأعمال الشغب والإضرابات غير السلمية([1]).

ومما سبق حاولت أن أقدم لمحة عامة عن أهم الاتجاهات الفكرية والنظرية القديمة والحديثة التي تناولت موضوع المشاركة السياسية، وفي سياق خطاباتها حول الديمقراطية ونظام الحكم والعلاقات بين المواطنين والحكام والمحكومين، تجدر الإشارة إلى أن أغلب الآراء التي تم مناقشتها أجمعت على أهمية المشاركة السياسية وضرورة تفعيلها في المجتمعات، وتكمن أهميتها في الارتباط العضوي بينها وبين عملية التنمية في كافة الدول والمجتمعات، إذا أردنا تنمية عالمية شاملة ومستدامة.

رابعًا: مستويات المشاركة السياسية:

ويمكن تحديد ثلاثة مستويات للمشاركة السياسية يمثل **المستوى الأول:** قيام الفرد بكافة الأنشطة السياسية بمختلف أنواعها، ومن الممكن أن يصل المشارك إلى حد تولي المناصب العليا في الدولة، أما **المستوى الثاني:** يتضمن الاهتمام بالقضايا السياسية، والتصويت في الانتخابات، ومتابعة الأحداث العامة على المستوى السياسي، ويتضمن **المستوى الثالث:** المشاركة الجزئية في الحياة السياسية، سواء كانت إلزامية أو بهدف الحفاظ على المصالح الشخصية[2].

خامسًا: خصائص المشاركة السياسية:

تتوفر في المشاركة السياسية العديد من الخصائص فالمشاركة السياسية يمكن أن تكون اختيارية وبإرادة حرة، وبناءً على رغبة المواطن بهدف المساهمة في الحياة السياسية، وتحقيق أهداف الحياة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويمكن أن يتم ذلك عن طريق الضغط أو الإكراه، وهو ما يُعرف بالنفاق السياسي، والمشاركة تتماشى مع الطبيعة البشرية، فالإنسان كائن اجتماعي بطبيعته يسعى المشاركة لجعل حياته أسهل وأكثر سعادة، ومن هنا يعطي الإنسان الحق في

---

[1] الحمداني، قحطان أحمد سليمان. الأساس في العلوم السياسية. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٤، ص٣٣٩.

[2] سعد، إسماعيل. النظريات والمذاهب والنظم دراسات في العلوم السياسية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٥، ص٣٢٤.

تقديم الدعم السياسي للعمل السياسي والقادة السياسيين، وحق الامتناع عن الدعم إذا كان العمل السياسي يتعارض مع مصالح الفرد ومصالح المجتمع[١].

كما أن هناك مجموعة من خصائص المشاركة السياسية وهي العمل وهو سلوك الأفراد والجماعات لتحقيق هدف محدد أو مجموعة من الأهداف، وتكون الجهود مبنية على أساس تطوعي واختياري، وتندرج في إطار إحساسهم القوي بالمسؤولية الاجتماعية، والتي هي موقف تجاه الأهداف والمشكلات العامة لدولتهم، ولا تخضع للتأثير أو الضغط المعنوي أو المادي؛ لأنها لا تتوافق مع التعبئة والحشد، ومن حق المشاركين تقديم الدعم السياسي والقادة السياسيين، أو الامتناع عن التصويت ورفض تقديم هذا الدعم لهم، لأن ذلك يتعارض مع مصالحهم الحقيقية وأهدافهم المشروعة، وأن المشاركة السياسية لا تقتصر على منطقة جغرافية معينة، كما قد تكون على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني، فإنه يقدم العديد من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهو سلوك يكتسبه الفرد من خلال الأحداث والتفاعلات التي تحدث داخل المجتمع ومؤسساته وأفراده[٢].

كما تمر عملية المشاركة السياسية الفاعلة بأربع مراحل وهي كما يلي: المرحلة الأولى هي الاهتمام السياسي، حيث تتم متابعة القضايا العامة بشكل متقطع أو مستمر، وتتمثل في المناقشة حول الأحداث السياسية مع أفراد الأسرة والزملاء والأصدقاء، والتي تزداد في أوقات الأزمات والحملات الانتخابية، والمرحلة الثانية تتمثل في المشهد السياسي، وتتمثل بمعرفة الشخصيات ذات الدور السياسي المحلي والوطني، كأعضاء المجالس المحلية المنتخبة أو المجلس التشريعي، ولا يقتصر الأمر على ذلك بل بمعرفة التطورات على الصعيدين الوطني والدولي، ويعرف المواطن أساليب ومراحل عملية اتخاذ القرار، أما المرحلة الثالثة فتتمثل في التصويت السياسي، حيث يصوت الناخب بصوته في الانتخابات التشريعية والرئاسية والمحلية أو الاستفتاء، والمرحلة الأخيرة هي مرحلة المطالب السياسية، وهي عملية الاتصال بالجهات الرسمية المُخولة باتخاذ القرارات، والمشاركة في الجمعيات والمؤسسات التطوعية، والمشاركة في النقابات العمالية والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى تقديم الشكاوى إلى الجهات الرسمية[٣].

---

[١] غنايم، مدحت. تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية: دراسة تأصيلية. ط١، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠١٤، ص٣٣-٣٤.

[٢] هادي، سهيلة. دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي: دراسة حالة مصر ٢٠٠٠- ٢٠١٤. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥، ص١٥-١٦.

[٣] المرجع السابق، ص٢٦-٢٧.

ويرى الباحث أن تلك الخصائص والسمات تبين وتوضح معنى المشاركة السياسية، كونها تظهر الجوانب المعرفية والنفسية والوجدانية التي لها علاقة مباشرة وقوية بهذا المفهوم، فهي تكمل وتعطي قوة سليمة لإبراز معنى وقيمة المشاركة السياسية الفاعلة، فتلك الأبعاد تجعل من عملية المشاركة السياسية أكثر جودة واستمرارية، مما يجعل عملية تماسك المواطن بالمشاركة السياسية أقوى وأنفع، وذلك كونها جاءت من خلال دافع نفسي يؤمن ويعلم بالجوانب المعرفية لهذا المفهوم، كما أن تلك الخصائص والسمات أظهرت أهمية الالتزام بالاختلاف كسد لعدم الوقوع في الرغبات الشخصية النفعية.

سادسًا: دوافع المشاركة السياسية:

وقد تمت الإشارة إلى تقسيمات دوافع المشاركة السياسية بين ممارسيها على النحو التالي: الدافع الذاتي النفسي، من خلال الممارسة الفردية للمشاركة السياسية من أجل تأكيد الذات، والشعور بالقدرة على اتخاذ القرارات، والشعور بالوعي السياسي، والانتماء إلى واجب وطني، والدوافع المادية المتمثلة في رغبة الفرد في المشاركة السياسية بهدف الحصول على مكاسب مادية أو مصالح أو الطمع في الحصول على وظيفة، والدوافع الاجتماعية الدينية المتمثلة في الدوافع الدينية والوطنية المرتبطة بتنظيمات معينة، أو يمكن أن يتحدوا مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، أو أن يكون المُرشح من عائلته أو قبيلته[١].

وقد سلط البعض الضوء على عدد من دوافع المشاركة السياسية، ومنها:

التفاعل من خلال المشاركة مع الآخرين بهدف إشباع الحاجات النفسية والاجتماعية، والتبادل من خلال انتظار الحصول على عائد مجزٍ يفوق الجهد أو الوقت أو المال الذي ضحت به المشاركة السياسية، والقوة الاجتماعية من خلال الحصول على القوة الاجتماعية بهدف تحقيق مصالح شخصية، بالإضافة إلى المصالح المعيارية باعتبار أن المجتمع الغربي المعياري يعتبر ملزماً بالضغط على ما هو سائد في المجتمعات، وعلى القيم الناتجة عن التنشئة الاجتماعية للفرد وتحفيزه على الدخول في أشكال تنظيمية تؤكد المشاركة السياسية، والجوانب البيئية تركز بعض الجوانب الجهود على المشاركة السياسية من أجل تحقيق الاستقلال الأمثل عن الموارد الطبيعية المحيطة بالدولة[٢].

---

[١] الجوهري، عبد الهادي. المشاركة الشعبية: دراسة في علم الاجتماع السياسي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٤، ص٢٣.

[2] Olsen Marvin (1968): The Process Of Social Organization، N. Y.، Rinharts and Winston.

ومن هنا يرى الباحث أن الدوافع لها علاقة مباشرة بطبيعة المعنى الحقيقي من تحقيق المشاركة السياسية، فهي بمثابة المحفزات والمدعمات الحقيقية التي تكشف مستوى مشاركة المواطنين تجاه الأنشطة السياسية المتنوعة، فهي أحد أبعاد المشاركة السياسية، كون لها علاقة بالسمات والصفات الوجدانية النفسية التي تصاحب المشارك السياسي التي تعكس وتبين قرب أو بعد المواطن من المشاركة السياسية السليمة التي قد تكون من نتائجها أنها تبني وتطور أو تهدم وتعيق بناء الدولة.

المعيقات التي تواجه المشاركة السياسية وأبرز أشكالها

أولًا: أشكال المشاركة السياسية:

تتنوع أشكال المشاركة السياسية ومظاهرها، إذ تم تقسيمها على النحو التالي: المشاركة المؤسسية أو الرسمية، وتتم عبر قنوات مؤسسات الدولة الرسمية والدائمة، ممثلة برئيس الدولة، والوزراء، والبرلمانيين والمسؤولين التنفيذيين، والمسؤولين عن الإعلام بكافة أشكاله كالتلفزيون والإذاعة والصحافة، أي المنخرطون في النظام السياسي في السلطة، والمشاركة المستقلة أو الأحادية التي تشمل المواطن على أساس فردي، حيث فهو يتمتع بالحرية المُطلقة في تحديد نوع ودرجة مشاركته، فلديه حرية الاختيار في المشاركة أو عدمها، ففي بعض الدول هناك من يُفضل المشاركة الفردية، ولكن في دول أخرى هناك من يُفضل ويمارس المشاركة السياسية والمؤسسية، وأخيرًا المشاركة المنظمة، وتتمثل بالإطار التنظيمي والمؤسسي القائم، والذي يُمثل حلقة الوصل بين المواطن السياسي والنظام السياسي، أي الأجهزة التي تقوم بدور ومهمة جمع ودمج المطالب الفردية والتعبير عنها وفق تحليل منهجي[١].

وهناك من قسمها على النحو التالي: المشاركة الظرفية، وهي فعل تلقائي يُمارسه المواطن لفترة أو عدة مرات في أوقات مُحددة، ثم تكمن بعده سياسيًا، ومن مظاهرها التصويت والاستفتاءات، والمشاركة الدائمة أو المستمرة، وهي الأهم رغم من قلة عددها من المتورطين فيها، ومن مظاهرها الانتماء إلى الأحزاب السياسية، والنضال السياسي[٢].

---

[١] هادي، سهيلة. دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي. مرجع سابق، ٢٠١٥، ص٣٣.

[٢] رمضان، عبد الرحمن. تنمية مهارات اتخاذ القرار لدى طلاب كلية التربية باستخدام الفكر الفلسفي لدى بيردیائف. مجلة كبية التربية، جامعة طنطا، مصر، المجلد ٤٨، ٢٠١٢، ص٣٦٦.

كما تم ذكر أشكال أخرى تتمثل في التالي:

الأنشطة التقليدية، والتي تشمل التصويت في الانتخابات، والمشاركة في المؤتمرات والندوات الاجتماعية العامة، وإجراء الحملات الانتخابية، والاتصال بالمسؤولين، والانضمام إلى جماعات المصالح والأحزاب السياسية، والأنشطة غير التقليدية، والتي تشكل شكاوى تعتبر قانونية، في حين أن بعض الممارسات السياسية في بعض البلدان تعتبر قانونية، لكنها تعتبر بلدان أخرى غير قانونية، مثل التظاهرات والأحزاب وغيرها من السلوكيات السلمية[١].

وأشار آخرون إلى أن المشاركة السياسية تأخذ الأشكال التالية:

المشاركة السياسية الرسمية، والتي تشمل أصحاب المناصب السياسية في الدولة، أو من يُمارسونها بهدف الحفاظ على مصالحهم، وضمان استقرار النظام الذي يُشرفون عليه، بينما يُواجهون صعوبات من أصحاب المصلحة الآخرين، من أعضاء الدولة أو كبار البيروقراطيين الذين يأتون في المستوى الثاني كنواب ووزراء، والمشاركة السياسية غير الرسمية، والتي تمثلها الأحزاب السياسية أو مجموعات ضغط أو أقليات أو مصالح، ويُمكن اعتبار كل مجموعة مُعارضة مشاركة سياسية غير رسمية[٢].

ثانيًا: أشكال المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني قبل اتفاقية "أوسلو":

يُعتبر أهم ظهور لدور الشباب في التاريخ الفلسطيني الحديث، من خلال تشكيل فريق الكشافة خلال العهد العُثماني، والجمعيات الخطابية الطلابية أوائل عشرينيات القرن العشرين، ومؤتمرات الشباب الفلسطيني العديدة منذ العام ١٩٣٢، ثم أنشطة الروابط والأطر الطلابية المختلفة خلال الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٦٧، تلاها مشاركة واسعة للشباب والطلاب في إيقاد شعلة

---

[١] عودة، ياسر. المشاركة السياسية الاتجاه والممارسة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الاتزان لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، ٢٠١٤، ص٢٨.

[٢] عامر، صبع. دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين ١٩٩٩– ٢٠٠٤. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، ٢٠٠٨، ص٤٢.

النضال الجماهيري ضد الاحتلال منذ السبعينيات حتى اندلاع انتفاضة سنة ١٩٨٧، والتي أبرزت الدور الحيوي الشبابي في قيادة العمل الميداني خلال هذه الفترة[١].

ومن أبرز دوافع وأسباب هذه الصحوة فهي مختلفة باختلاف الجهات المتوجهة نحو الشباب منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وما بعدها، وهناك من يتوجه نحو الشباب انطلاقًا من أن التسوية تتطلب التهدئة، وكون الشباب هم الفئة الأكثر حماسًا، ولهذا يجب في المقابل توجيه البرامج الهادفة نحوهم، وهنالك من يستهدفهم من منطلق تنموي ووطني صادق ومخلص انطلاقاً من مبدأ بدون مشاركة الشباب والوقوف على احتياجاتهم الحقيقية لن تتحقق إجراءات التنمية في فلسطين، وهناك فئة ثالثة تُنفذ مشاريع خاصة بالشباب باعتبارهم أهم الفئات المستهدفة دون أن يرتبط ذلك برؤية واضحة ضمن استراتيجية تنموية شاملة[٢].

وتمثل العمل السياسي عبر الاتحاد العام لطلبة فلسطين، فقد كان لواقع أحداث سنة ١٩٤٨ أثر عميق على فئة الشباب وخاصة فئة الطلاب، ولذلك كانت الحركة الطلابية الفلسطينية أول منظمة شعبية تتشكل بعد النكبة سواء من خلال رابطة الطلاب الفلسطينيين أو الاتحاد العام لطلبة فلسطين، والذي يعتبر أحد الاتحادات الشعبية الممثلة فيه وفي مؤسساته من خلال اللجنة التنفيذية للاتحاد، وذلك بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية[٣].

بالإضافة إلى ذلك، بدأت الكوادر الطلابية بالظهور في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي، وبدأت تتشكل في الجامعات والمعاهد الفلسطينية، وثم انتشرت إلى المدارس، وعملت غالبية الكوادر الطلابية ضمن إطار تنظيمي، كامتداد للفصائل والقوى والأحزاب الفلسطينية، وتنافست هذه الكوادر فيما بينها عبر انتخابات المجالس الطلابية للجامعات الفلسطينية، فهي تعتبر نتاج ومؤشر لمدى قوة وشعبية المنظمات السياسية على صعيد الشارع الفلسطيني، إلا أن دورها السلبي في أداء تلك الأطر في اكتفائها بأن تكون أداة لجذب العناصر الشبابية إلى أحزابها وابتعادها عن ممارسة دورها النقابي

---

[١] أبو طه، حاتم سميح. الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية لدى الشباب في محافظة رفح: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٥، ص٧٢.

[٢] سالم، وليد وآخرون. الشباب في فلسطين واقع وآفاق وسياسات مقترحة. رام الله: بدون دار نشر، ٢٠٠٩، ص٤٥.

[٣] وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (٢٠١٤). دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي. نشر بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٤، الموقع الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemlate.aspx

المطلبي أسفر عن فقد خصوصيتها واستقلاليتها، وبالتالي تكرست كأداة لإنفاذ القرارات عليهم، بدلًا من أن تكون ذات قوة في للمشاركة في صنع القرار[١].

ثالثًا: أشكال المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني بعد اتفاقية "أوسلو":

ومن أهم جوانب وأشكال المشاركة السياسية بعد اتفاقية "أوسلو" في سنة ١٩٩٣: المشاركة من خلال منظمات المجتمع المدني، وتميزت التجربة الفلسطينية بتنوع أشكال وأنواع مؤسسات المجتمع المدني في مختلف مراحل تطورها، وانقسموا إلى: القوى والأحزاب السياسية وكان دور الشباب في المشاركة السياسية عبر الأحزاب، حيث كان الشباب هم النواة الأولى التي شكلت القوى الفلسطينية، ومارسوا النضال الفلسطيني من خلال الاتحادات الشبابية، إلا أنهم اليوم لم يأخذوا فرصتهم في الهيئات القيادية في الأحزاب أو مؤسسات السلطة، ولذا تُشير بعض الدراسات والتقارير إلى تراجع عضوية الشباب في الفصائل السياسية والمنظمات الأهلية، وفي إحدى نتائج هذه الدراسات أعرب (٧٣%) من غالبية الشباب عن عدم انتمائهم لأي من الفصائل السياسية، فضلاً عن خيبة أملهم وفقدان ثقتهم بهذه الفصائل، خاصة أنهم غير قادرين على إنهاء حالة الانقسام وعدم إعطاء الأولوية للشباب في برامجها[٢]، أما القسم الآخر فيتعلق بالمنظمات الأهلية، فبعد قيام السلطة زاد الاهتمام بقطاع الشباب، وظهرت العديد من المنظمات التي شجعت العمل التطوعي، وتركز الاهتمام للحصول على الدعم والتمويل الخارجي، الذي ساهم في ابتعادها بشكل تدريجي عن التنظيم والحزبية، فلم يعد الطابع الوطني يظهر في ملامح وخطط وبرامج عمل تلك المؤسسات، كونها أصبحت ترتبط بأنشطة وبرامج وسياسات المؤسسات الدولية الداعمة، وبالتالي أصبحت تُعاني من مشكلة حقيقية في تحديد القضايا والاحتياجات الأساسية للشباب الفلسطيني ومعالجتها[٣].

---

[١] شقفة، عطا أحمد. الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة. أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، ٢٠١١، ص٦٤.

[٢] هلال، جميل. رؤية نقدية استشرافية "الحراكات الشبابية الفلسطينية". المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، مسارات، رام الله، ٢٠١٣، ص١٠١.

[٣] يوسف، سناء. دور الشباب الفلسطيني في رسم السياسات داخل المؤسسات الشبابية وأثره على التنمية: متطوعو المؤسسات الشريكة لمركز بيسان للبحوث والإنماء نموذجًا (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠٠٩، ص٣٤– ٣٦.

والمشاركة من خلال الانتخابات في ظل الحكم الذاتي، حيث تقتصر المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني في الانتخابات على التصويت أو المشاركة في الحملات الانتخابية، وكانت نسبة الشباب في انتخابات المجلس التشريعي التي جرت خلال عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦ صفراً، وذلك نظراً لما يسمح به قانون الانتخابات من اشتراطه أن يكون عمر المرشح ٢٨ عاماً لقبول ترشيحه، بالإضافة إلى المقاعد المخصصة للأقليات أو من خلال تحديد كوتا للنساء، مستثنياً فئة الشباب الذين يُشكلون نسبة لا بأس بها من المجتمع الفلسطيني من حيث العدد، ومن ناحية أخرى، ساهمت بعض القوانين في العديد من الدول على خفض سن الترشح للبرلمان بما في ذلك السويد، والتي سمحت لكل مواطن بلغ سن الـ١٨ عاماً بالترشح لانتخابات البرلمان، وتركيا خلال عام ٢٠٠٢ خفضت سن الترشح من ٣٠ إلى ٢٥ عاماً، وتعمل حالياً على خفضه ليصبح ١٨ عاماً، وهو ما يتطلب مراعاة مطالب الحملات الشبابية التي تتمثل بتخفيض سن الترشح لـ٢٥ عاماً لعضوية المجلس التشريع و٣٠ عاماً لمنصب الرئيس[١].

والحراك الشعبي في ظل الانقسام، حيث كان هناك العديد من المبادرات الشبابية لتنفيذ حراك مع بعض مؤسسات المجتمع المدني وعلى رأسها بعض الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية، لإنهاء الانقسام الفلسطيني، وإعادة بوصلة النضال مرة أخرى نحو إنهاء الاحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية، وتم تشكيل تلك المجموعات الشبابية من نشطاء شباب بعضهم ينتمي لأحزاب وتنظيمات فلسطينية، وجزء منهم سئم العمل في ضمن أحزابهم وآخرون مستقلون لا ينتمون لأي حزب سياسي فلسطيني، وآخرون لم يعتادون في المجمل النشاط السياسي أو الاجتماعي العام[٢].

وفي الضفة الغربية، كانت بداية الحراك الشبابي في قرية النبي صالح ضد الاحتلال في ايلول/ سبتمبر ٢٠١٠، وبعد ذلك حاول الشباب الخروج للتضامن مع الحراك في كل من تونس ومصر، ثم وحدوا جهودهم لقيادة اعتصام مفتوح انتهى بعد ٥٠ يوماً في أذار/مارس ٢٠١١ مطالباً بإنهاء الانقسام وإجراء انتخابات مجلس وطني جديد، فضلاً عن مطالب أخرى تتعلق بالمفاوضات، ومقاطعة منتجات المستوطنات، وإسقاط اتفاقيتي أوسلو وباريس، وفي قطاع غزة أيضاً، خرجت أولى مظاهر الحراك في نيسان/ ابريل ٢٠٠٦ أبرزها الحملة الشبابية المؤيد للوفاق الوطني "فلسطين أكبر منا جميعاً"، إلا أنها برزت بشدة في شهر أذار/مارس ٢٠١١ مع الاعتصام أمام الصليب الأحمر وفي ساحة الجندي

---

[١] المجدلاوي، محمد. أثر الوعي السياسي للشباب الفلسطيني في المشاركة السياسية في قطاع غزة: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٦، ص٥٥٩.

[٢] عودة، ريهام. استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الحراك الشبابي من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني. مجلة سياسات العدد ٢٩، أكتوبر، ٢٠١٤، ص٢٨.

والمسيرات التي قُدرت بعشرات الآلاف في ساحة الجندي ومن ثم التوجه للكتيبة، وكان آخر حراك للشباب في قطاع غزة في ٢٩نيسان/ ابريل ٢٠١٥ عند مفترق الشجاعية، ومن أبرز المجموعات الشبابية التي أشرفت على الحراك في الضفة وغزة مجموعة ١٥ آذار، ومجموعة شباب ٥ حزيران، ومجموعة فلسطين حرة، ومجموعة شباب غزة، وغيرها من المجموعات الأخرى، التي كان هدفها هو إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة[١].

رابعًا: معوقات المشاركة السياسية:

هناك العديد من الأمور التي تعيق سير وممارسة الأنشطة السياسية، وتحد من المشاركة فيها؛ لأن الأفراد يتأثرون بالعديد من العوامل والمتغيرات، منها ما هو سياسي، ومنها ما هو اجتماعي أو اقتصادي أو ثقافي وغيرها من العوامل المختلفة، كما وتختلف نسبة المشاركة باختلاف ما تقدمه مؤسسات المجتمع المدني من دعم للأفراد وتشجيع لهم على المشاركة السياسية، ولهذه المؤسسات تأثير كبير على مشاركة الأفراد.

وتتعدد معوقات المشاركة السياسية، ومن هذه المعوقات التنشئة السياسية السلبية، والتي تفضل الابتعاد عن العمل السياسي، أو في التعبير عن الرأي بصراحة، وبالتالي فإن الإنسان يبتعد عن ممارسة حقه السياسي، والخوف من السياسة والسلطة وهذا يعود إلى وقائع عاشها الإنسان، وتعرض من خلالها للضرر مثل الضرب والسجن، والإحساس بعدم الجدوى من المشاركة السياسية، وهذا ناتج عن وجود ديمقراطية شكلية، وانتخابات غير نزيهة، وبالتالي يعلم المواطن أن تصويته لن يؤثر في نتائج التصويت، الجهل والأمية السياسية، بحيث لا يستطيع المواطن المفاضلة بين الأحزاب، والقوى المتصارعة الأمر الذي يؤدي إلى عدم المشاركة السياسية، ومن المعيقات التي تحول دون المشاركة السياسية عد الرضا عن النظام السياسي، وأن المشاركة في هذا النظام يؤدي إلى الاعتراف فيه، مما يؤدي إلى العزوف عن العمل السياسي، وضعف الحس الوطني، وغياب الإحساس بالمسؤولية، مما يؤدي بالاستهتار بالسياسة ككل[٢].

وتعتبر ظاهرة الأمية من العوامل التي تحد من المشاركة السياسية، فالمجتمعات التي تنتشر فيها ظاهرة الأمية قد تهمل الانتخابات ولا تهتم فيها؛ وذلك بسبب ضعف ثقافتها ومستواها التعليمي، فتتسبب

---

[١] هلال، جميل. رؤية نقدية استشرافية "الحراكات الشبابية الفلسطينية". مرجع سابق، ٢٠١٣، ص٢٤- ٣٠.

[٢] شعبان خالد رجب، وحجازي غادة عودة. نحو تعزيز المشاركة السياسية للطالبات الجامعيات الفلسطينيات دراسة ميدانية على عينة من طالبات جامعة القدس المفتوحة – فرع رفح، مجلة العلوم السياسية، العدد (٤٦)، ٢٠١٣، ص٩.

الأمية في انتشار ظاهرة الاغتراب السياسي، مما يؤدي إلى عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية[١].

ومن معوقات المشاركة السياسية اضمحلال القوى السياسية والاجتماعية، وتفتت الجهود بسبب الصراعات السياسية والفكرية، وفي العصر الحديث توصف طبيعة المشاركة السياسية في بعض البلاد العربية أنها ذات طابع عسكري، وبأنها مشاركة تعبوية لحزب وحيد، وانتشار الفقر داخل قطاعات واسعة في المجتمع؛ بسبب سوء توزيع الموارد الذي يتنافى مع معايير التوزيع العادل، ويعمل على تدني نسبة المشاركة السياسية، وضعف الأحزاب السياسية في حث الجماهير على المشاركة، وفتح قنوات جديدة بين الجماهير وصناع القرار، وأبرز هذه المعوقات الأزمة الاقتصادية التي أقلقت الشباب على مستقبلهم، ويسعى للبحث عن العمل، ويجري وراء توفير مسكن مناسب، والاهتمام بالأمور الخاصة، والتعامل مع هذه الأوضاع الاقتصادية القاسية، بحيث أصبح عازفاً ومشغولاً عن المشاركة السياسية[٢].

وفي فلسطين بلغت نسبة الشباب الذين يشغلون في المناصب التشريعية ووظائف عليا أقل من ١% عام ٢٠١٩، كما بلغ عدد النواب دون سن الأربعين في المجلس التشريعي الأول عام ١٩٩٦ (١٥) من أصل (٨٨) نائبًا، وفي المجلس الثاني عام ٢٠٠٦ (١٨) من أصل (١٣٢) نائبًا، ولم يمثل الشباب (١٨-٢٩ سنة) في أي حكومة للسلطة، وهم غير ممثلين في هيئات صنع القرار في منظمة التحرير الفلسطينية، وضعف تمثيل الشباب في الهيئات القيادية للأحزاب السياسية الفلسطينية، وعلى الرغم من أن وثيقة السياسة العامة للحكومة الفلسطينية ٢٠٢١-٢٠٢٣ ركزت على تعزيز مشاركة الشباب في الحياة العامة وصنع القرار، إلا أن هذا لم يترجم على مستوى تمثيل الشباب داخل الحكومة، ولا بمشاركتهم في إعداد وثيقة السياسات العامة؛ أو الاستراتيجية القطاعية للوزارات، حيث كانت مشاركتهم هامشية، وإن من معوقات مشاركة الشباب في مراكز صنع السياسات العامة الاحتلال الإسرائيلي وسياساته العدوانية التي تحرم الشعب الفلسطيني من حق تقرير المصير وتطوير مؤسساته الوطنية بطريقة ديمقراطية، فضلاً عن الانقسام الفلسطيني وتداعياته على مجمل أوضاع الشعب الفلسطيني، ولا سيما تعطيل الانتخابات، وحل المجلس التشريعي، وتقليص مساحة المشاركة السياسية، ضعف تمثيل الشباب في الهيئات القيادية للأحزاب، إذ تشير الدراسات إلى أن تمثيل الشباب في الهيئات القيادية للأحزاب تتراوح بين ضعيفة وضعيفة جدًا، وترتفع معدلات البطالة بين الخريجين الشباب (١٩-

---

[١] مكي، ثروت. الإعلام والسياسة. القاهرة: علم الكتاب للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥، ص٩٥.

[٢] عامر، باسل أحمد ذياب. أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (١٩٩٣-٢٠١٣)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، ٢٠١٤، ص٤٤.

٢٩) عامًا ٤٦% (٢٩% في الضفة و٦٨% في غزة)، وبلغت نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٩.٢% (٥٣% في غزة و١٣.٩% في الضفة)، والفقر المدقع ٣٣.٧% في القطاع مقابل ٥.٨% في الضفة[١].

ومن المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للشباب في فلسطيني انتهاك الحريات والحقوق، ويعدّ الانقسام هو المحفز الأول لاستمرار انتهاكات حرية الرأي والتعبير في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما في ذلك الحق في المشاركة السياسية والمشاركة الاجتماعية، وحرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي.

وكشف تقرير أصدرته الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان في فلسطين، في شهر أيار/ مايو ٢٠٢٣، عن انتهاكات واقعة على حقوق الإنسان والحريات في فلسطين؛ وتلقت الهيئة ١٥ شكوى تتعلق بحالات التعذيب وسوء المعاملة (٧ في الضفة الغربية و٨ في قطاع غزة)، وتم توثيق ٣١ حالة انتهاك لحقوق الأفراد بموجب الإجراءات القانونية السليمة، ما يعنى عدم صحة إجراءات التوقيف، كون توقيف المشتكين كان إما لأسباب سياسية أو توقيفًا تعسفيًا؛ حيث بلغ عدد الحالات ٢٧ في الضفة و٤ في القطاع، إضافة إلى ٦ حالات انتهاك لحق التنقل والسفر[٢].

ومن النتائج المباشرة لهذا الانقسام، ميل الشباب إلى الانخراط بشكل أكبر في الأنشطة المجتمعية والثقافية التي تنظمها منظمات المجتمع المدني، بدلًا من الأنشطة الحزبية، ويرجع ذلك إلى تكوين قناعة لدى الشباب بأن الأحزاب السياسية هي من تتحمل المسؤولية عن الانقسام، الذي أثر بشكل مباشر على إمكانيات مشاركتهم السياسية والمجتمعية، وقلّص من حجم الفرص الاقتصادية المتاحة لهم[٣].

وقد أظهرت نتائج استطلاع الرأي بين الشباب الفلسطيني، الذي أجراه مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد) في آب/ أغسطس ٢٠١٣، تراجع اهتمام الشباب وإحجامهم عن المشاركة في

---

[١] أعضاء التكتل الشبابي لدعم الحق والعدالة في الخدمات العامة (٢٠٢٣). ورقة سياسات: تعزيز مشاركة الشباب في مراكز صنع السياسات العامة. موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية– مسارات، https://www.masarat.ps/article/6157.

[٢] التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في فلسطين خلال شهر أيار ٢٠٢٣، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ichr.ps/reports/monthly-reports :

[٣] عودة، رهام (٢٠٢١). تأثير الانقسام السياسي للشباب في الحالة الفلسطينية، مركز الأرض للأبحاث والدراسات السياسية، https://ard.ps.

الحياة الحزبية والتنظيمية بشكل خاص، وفي الحياة السياسية والمجتمعية بشكل عام؛ حيث انخفضت نسبة الاهتمام بالعمل السياسي بين الشباب بمقدار ٢٠ نقطة في قطاع غزة و١٣ نقطة في الضفة الغربية، وأفاد ١٩% فقط بأنهم نشيطون سياسيًا، كما انخفضت نسبة المشاركة الشبابية في الأحزاب إلى ٢٠%([1]).

وأكدت نتائج استطلاع الرأي العام الذي أجراه المركز عام ٢٠١٦، استمرار هذا الاتجاه؛ وقال ٥٠% من الشباب الذين شاركوا في الاستطلاع إنهم لم يتطوعوا قط، و٦٦% لم يشاركوا في أي أنشطة شعبية أو جماهيرية، في حين انخفضت نسبة الناشطين في العمل السياسي إلى ١٥% فقط([2]).

كما أظهر تقرير الانتخابات العامة ٢٠٢١ (المؤجلة) أن ٣٦ قائمة ترشحت للانتخابات التشريعية، منها ٧ منها قوائم حزبية فقط مقابل ٢٩ قائمة مستقلة، من بينها قوائم بملامح شبابية كلية أو جزئية، وهذا مؤشر على تنامي الوعي لدى الشباب ورغبتهم في المشاركة في عملية التغيير([3]).

وعليه يرى الباحث أن السبب الرئيس لعزوف الشباب في فلسطين عن المشاركة السياسية هو الانقسام الداخلي، حيث له تأثير كبير على عزوفهم عن المشاركة السياسية، حيث أن الصراعات الداخلية تشتت انتباه الشباب، وتقلل من ثقتهم في العملية السياسية، لهذا يجب تعزيز الوحدة والتضامن الوطني بين الفلسطينيين، وتشجيع الحوار والمصالحة الوطنية.

---

[1] مركز العالم العربي للبحوث والتنمية (أوراد)، (٢٠١٣). نتائج استطلاع الرأي بين الشباب الفلسطيني. https://www.awrad.org/ar.

[2] مركز أوراد (٢٠١٦). استطلاع الرأي العام في أوساط الشباب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، https://www.awrad.org/ar.

[3] موقع لجنة الانتخابات المركزية (٢٠٢١). تقرير الانتخابات العامة ٢٠٢١ (المؤجلة). https://www.awrad.org/ar.

الفصل الثالث

المشاركة السياسية الشبابية والانتخابات التشريعية الفلسطينية للأعوام ١٩٩٦ و٢٠٠٦ و٢٠٢١

١.٣ المبحث الأول: الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ١٩٩٦

تمهيد:

تحظى الانتخابات التشريعية الفلسطينية بأهمية كبيرة في النظم السياسية الحديثة، وهذا يمثل الدور الرئيسي الذي تلعبه الانتخابات في إنشاء المؤسسات التشريعية للدول من ناحية، ودور المواطنين في المشاركة السياسية من ناحية أخرى، وفي يناير/ كانون ثاني ١٩٩٦، أجريت أول انتخابات تشريعية فلسطينية لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني، وجرت هذه الانتخابات في أعقاب اتفاق الحكم الذاتي الفلسطيني الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، واعتبرتها السلطة الوطنية الفلسطينية هي بداية مرحلة جادة في تطور النظام السياسي الفلسطيني يمكن أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية[١].

مفهوم الانتخابات:

تم تعريف الانتخابات بأنها: "مجموعة القواعد التي تساعد على تنظيم عملية الإدلاء بالأصوات خلال الانتخابات، وتحولها إلى مقاعد، والكيفية التي يتم عبرها ممارسة عملية التصويت وحساب نتائج الانتخابات"[٢].

كما أنها تعتبر أحد مؤشرات الديمقراطية التي من خلالها يختار أفراد الشعب ممثليه لممارسة سلطته، وهي إحدى الوسائل المشروعة للسلطة القائمة وللحكومات والرؤساء الذين يمارسون هذه السلطة التنفيذية، ويمكن أن يتم ذلك من خلال التصويت النسبي ونظام الأغلبية[٣].

---

[١] نوفل، أحمد سعيد. المجلس التشريعي الفلسطيني: دراسة في السلوك الانتخابي لبرامج المرشحين. مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٤، العدد ٢، ١٩٩٨، ص٩٧.

[٢] البزم، إبراهيم. أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني. مرجع سابق، ٢٠١٤، ص٢٠.

الانتخابات الفلسطينية وأهميتها:

إن الانتخابات الفلسطينية بكافة أشكالها ممكنة ومهمة للأسباب التالية: تعتبر الانتخابات مطلباً شعبياً وحقاً ديمقراطياً، بغض النظر عن الظروف السياسية والاجتماعية، فهي تشكل حقاً منصوص عليه في كافة المواثيق الدولية والمحلية، وتعزز الثقافة الديمقراطية وتعيد التفاؤل في المجتمع، فهي وسيلة لتغيير وتطوير المجتمع، بالإضافة إلى ذلك، فهي تساهم في التنمية وتعزيز ثقة المواطنين في قدرتهم على التغيير والإصلاح والمشاركة في اتخاذ القرار[١].

ويضاف إلى ذلك الشعور بالانتماء والوحدة الوطنية، حيث يعزز شعور المواطنين بأهمية مشاركتهم في عملية صنع القرار ورسم السياسات، فضلاً عن إحساسهم بقدرة التأثير والانتماء، بالإضافة إلى عملية ترسيخ مبدأ الوحدة الوطنية، وضمان اختيار المهارات وتعزيز تمثيل الفئات المهمشة، من خلال اختيار الشخص المناسب في المكان المناسب، وانتخاب قيادات متميزة في كافة المجالات التربوية والاقتصادية والسياسية والثقافية، والمساهمة في تعزيز تمثيل ومشاركة الفئات المُهمشة في المجتمع، من خلال إطار قانوني يضمن مشاركتهم بنزاهة[٢].

الإطار القانوني للنظام الانتخابي الفلسطيني:

تم توقيع اتفاقية "أوسلو" بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل" سنة ١٩٩٣، ونصت الاتفاقية في موادها على إقامة حكومة ذاتية انتقالية فلسطينية، حيث اعتبرت الاتفاقية أن للمجلس سلطات تشريعية وتنفيذية، وتحديد ولاية الحكومة بخمس سنوات يتم خلالها تحقيق تسوية دائمة، حيث تم توقيع اتفاقية (غزة- أريحا) بتاريخ ٤ مايو/ أيار ١٩٩٤ لتحديد عمل مجلس السلطة التشريعية والتنفيذية، حيث أعطت صلاحياته إصدار قانون أساسي وقوانين داخلية، والاتفاق لم يذكر وجود مجلس تشريعي منفصل بل تحدثت عن مجلس حكم ذاتي بصلاحيات تشريعية وتنفيذية ولكن نتيجة تفاهمات مع الجانب الإسرائيلي، تم إنشاء المجلس التشريعي لاحقًا للتخصص في إصدار القوانين[٣].

---

[١] سعيد، نادر وعبد المجيد، أيمن. الانتخابات الفلسطينية من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني: الإمكانيات والمحددات وملف الناخبين. برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، المعهد الجمهوري الدولي، ٢٠٠٤، ص١٢-١٤.

[٢] البزم، إبراهيم. أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني. مرجع سابق، ٢٠١٤ص٢٨.

[٣] مغربي، بدر. الأساس الدستوري للانتخابات التشريعية الفلسطينية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤، العدد ٦٠، ٢٠٢٢، ص٣٦.

صدر القانون رقم (١٣) بشأن الانتخابات بتاريخ ٧ ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٥، بقرار رئاسي من الرئيس الراحل ياسر عرفات، وأشار القانون إلى ضرورة إجراء انتخابات حرة ومباشرة لانتخاب رئيس السلطة الوطنية وأعضاء المجلس التشريعي في آن واحد، وأصدر الرئيس قرارًا رئاسيًا بتشكيل لجنة الانتخابات المركزية ومحكمة استئناف للانتخابات، وشدد على أن الانتخابات حق لكل فلسطيني، وحددت أعضاء المجلس التشريعي من (٨٣) عضوًا ينتخبهم الشعب الفلسطيني مباشرة في قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشريف، وجاء القانون لتأسيس نظام انتخابي يقوم على مبدأ الأغلبية النسبية، وتقسيم الضفة الغربية وقطاع غزة إلى (١٦) دائرة، (١١) منها في الضفة الغربية، و(٥) في قطاع غزة، تم تحديد عدد المقاعد البرلمانية لكل دائرة انتخابية بالتناسب مع عدد سكان تلك الدائرة، مما يضمن مقعدًا واحدًا على الأقل لكل دائرة انتخابية، وخصص عدد من المقاعد للمسيحيين ومقعد واحد للطائفة السامرية في نابلس، وقبل إجراء الانتخابات التشريعية أصدر الرئيس الراحل ياسر عرفات القانون رقم (١٦) لعام ١٩٩٥ بشأن الانتخابات والذي تضمن زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي بعدد (٨٨) عضوًا بدلًا من (٨٣) عضوًا[١].

وهنا نجد أن النظام المطبق وفق قانون الانتخابات الفلسطيني لعام ١٩٩٥ هو النظام الفردي بالأغلبية البسيطة، حيث تنقسم البلاد إلى عدد من الدوائر، ويتم انتخاب نائب أو أكثر من كل دائرة حسب عدد السكان، ويعتمد هذا النظام على نظام الأغلبية العددية في تحديد نتائج العملية، يعتبر الفائز في الانتخابات المرشح الحاصل على أكبر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية، ويتم الانتخاب وفق القانون رقم (١٣) لعام ١٩٩٥ بطريقة الاختيار الحر والقوائم المفتوحة، فيكون للناخب الحق في الانتخاب، الحق في الاختيار بين إجمالي عدد المرشحين المدرجة أسماؤهم في القوائم الانتخابية في دائرته الانتخابية، وعدم الامتثال للقوائم الحزبية المغلقة في دائرته الانتخابية، مما يتيح له التصويت لمرشحين فرديين بحرية اختيار العدد المطلوب لشغل المقاعد الانتخابية في الدائرة الانتخابية[٢].

وتوزعت مقاعد المجلس التشريعي على الدوائر بناءً على قانون الانتخابات رقم (١٣) لعام ١٩٩٥ والقرار الرئاسي رقم (٢) لعام ١٩٩٥ بشأن الانتخابات الصادر عن الرئيس الراحل ياسر عرفات بتاريخ ١٤ ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٥ على النحو التالي:

---

[١] صافي، يوسف. تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني (١٩٩٦– ٢٠٠٨). غزة: مركز هدف لحقوق الإنسان، ٢٠٠٨، ص١٣–١٤.

[٢] حرب، جهاد. تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي. سلسلة تقارير قانونية (٢١)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، ٢٠٠٠، ص٦–٧.

جدول رقم (١): توزيع المقاعد على الدوائر الانتخابية

م.	الدائرة	عدد المقاعد	م.	الدائرة	عدد المقاعد
١.	دائرة القدس	٦ مقاعد	٩.	دائرة مدينة غزة	١٠ مقاعد
٢.	دائرة أريحا	مقعد	١٠.	دائرة رفح	٥ مقاعد
٣.	دائرة نابلس	٨ مقاعد	١١.	دائرة سلفيت	مقعد
٤.	دائرة طولكرم	٤ مقاعد	١٢.	دائرة بيت لحم	٤ مقاعد
٥.	دائرة شمال غزة	٧ مقاعد	١٣.	دائرة الخليل	٩ مقاعد
٦.	دائرة طوباس	مقعد	١٤.	دائرة رام الله	٧ مقاعد
٧.	دائرة جنين	٦ مقاعد	١٥.	دائرة دير البلح	٥ مقاعد
٨.	دائرة قلقيلية	مقعدان	١٦.	دائرة خان يونس	٧ مقاعد

واستنادًا للمادة (٥) من قانون الانتخابات الفلسطيني لعام ١٩٩٥، تحدد المقاعد التالية للأخوة من أبناء شعبنا المسيحيين: دائرة غزة (مقعد واحد)، دائرة رام الله (مقعد واحد)، دائرة بيت لحم (مقعدان)، دائرة القدس (مقعدان).

واستنادًا للمادة (٥) من قانون الانتخابات الفلسطيني لعام ١٩٩٥: يحدد مقعد لأبناء شعبنا الفلسطيني من الطائفة السامرية في دائرة نابلس.

وبعد ذلك تم زيادة عدد المجلس التشريعي من (٨٣) مقعد إلى (٨٧) مقعدًا، فأصدر الرئيس الراحل ياسر عرفات مرسومًا رئاسيًا رقم (٥) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات بتاريخ ٢٨ ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٥ إلحاقاً للمرسوم الرئاسي رقم (٢) فوزعت المقاعد الأربعة على الدوائر التالية[١]:

دائرة القدس (مقعد واحد) ليُصبح عدد مقاعد الدائرة (سبعة مقاعد)، ودائرة غزة (مقعد واحد) ليُصبح عدد مقاعد الدائرة (أحد عشر مقعدًا)، ودائرة خان يونس (مقعد واحد) ليُصبح عدد مقاعد الدائرة (ثمانية مقاعد)، دائرة الخليل (مقعد واحد) ليُصبح عدد مقاعد الدائرة (عشرة مقاعد).

[١] موقع لجنة الانتخابات المركزية (٢٠١٣). www.elections.ps

كما تم رفع عدد مقاعد المجلس التشريعي إلى (٨٨) مقعداً وأصدر المرسوم الرئاسي رقم (٦) لعام ١٩٩٥ بشأن الانتخابات بتاريخ ٢٩ ديسمبر/ كانون أول ١٩٩٥ فتم توزيع المقاعد الخمسة على الدوائر التالية[١]:

دائرة القدس (مقعد واحد) ليُصبح عدد مقاعد الدائرة (سبعة مقاعد)، ودائرة غزة (مقعدين) ليُصبح عدد مقاعد الدائرة (اثني عشر مقعدًا)، ودائرة خان يونس (مقعد واحد) ليُصبح عدد مقاعد الدائرة (ثمانية مقاعد)، ودائرة الخليل (مقعد واحد) ليُصبح عدد مقاعد الدائرة (عشرة مقاعد).

وتتمثل أبرز عيوب النظام الانتخابي للانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦ ما يلي[٢]:

لم ينشأ هذا النظام في سياق التنمية الفلسطينية الناتجة عن الحوارات والتوافق بين الأحزاب السياسية الفلسطينية، كما أن عدم توزيع المقاعد بين الدوائر بشكل لا يتناسب مع حجم السكان المقيمين فيها أدى إلى ردود فعل معارضة، وخاصة في المدن الكبرى مثل نابلس والخليل وغزة، وعدم تكافؤ الأصوات في بعض مناطق طوباس وأريحا وسلفيت، كان الناخبون يصوتون لمرشح واحد فقط، بينما في مدن أخرى مثل الخليل وغزة، صوّت الناخبون لعشرة أو اثني عشر مرشحًا، وبرز الطابع الشخصي للانتخابات بحيث كان التركيز على المرشح وعائلته وانتمائه العشائري، وليس على انتمائه السياسي والتنظيمي، بالإضافة إلى استبعاد تمثيل الأحزاب السياسية الصغيرة والمهمشة.

ومن الواضح أن الحديث عن أفضل الأنظمة الانتخابية ومدى ملاءمة النظام الانتخابي لنظام سياسي معين يدفعنا إلى التفكير في تغيير النظام الانتخابي؛ لأن معظم الدراسات تؤكد على أن تغيير النظام الانتخابي مرتبط بتغييرات في الحياة السياسية، باعتبار أن النظام الانتخابي عبارة عن مجموعة من القواعد التي يعتمدها الفاعلون في الساحة السياسية كجزء من إدارتهم[٣].

المشاركة في الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦:

عارضت عدد من الفصائل اتفاقية "أوسلو" والدخول في عملية السلام، ولكن كانت هناك رغبة فلسطينية وعربية لهم لدخول الحياة السياسية الفلسطينية والمشاركة في الانتخابات الفلسطينية عام ١٩٩٦، ولا سيما الحركات الإسلامية التي تمثلها حماس وحركة الجهاد الإسلامي، وبدأت في القاهرة

---

[١] موقع لجنة الانتخابات المركزية (٢٠١٣). www.elections.ps

[٢] صافي، يوسف. تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني (١٩٩٦– ٢٠٠٨). مرجع سابق. ٢٠٠٨، ص١٦.

[٣] مغربي، بدر. الأساس الدستوري للانتخابات التشريعية الفلسطينية. مرجع سابق، ٢٠٢٢، ص٤١.

حوارات لإقناع الفصائل الفلسطينية بالمشاركة في الانتخابات الفلسطينية، وفي مقدمتها حركة حماس، ركزت الجولة الأولى من الحوار على موقف حماس من عدم المشاركة في الانتخابات والتحول إلى حزب سياسي، وبدأت السلطة الاستعداد للانتخابات التشريعية دون الحركات الإسلامية أو بعض الفصائل الأخرى التي رفضت المشاركة في الانتخابات، وقررت ذلك بتاريخ ٢٠ يناير/ كانون ثاني ١٩٩٦ موعد أول انتخابات رئاسية وتشريعية في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية[١].

تباينت مواقف القوى السياسية إزاء الانتخابات التي جرت عام ١٩٩٦م، مع الإشارة إلى عدم ثبات هذه المواقف، وبشكل عام يمكن القول أن هنالك ثلاث تصورات في الساحة الفلسطينية تجاه هذه الانتخابات: الاتجاه الأول: الاتجاه لصالح المشاركة في الانتخابات، ممثلاً بحركة فتح وبعض القوى الوطنية المحسوبة على منظمة التحرير، والتي اعتبرت أن الانتخابات هي الحل لإعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة وديمقراطية، مؤكدين أن هذه القوة ملتزمة بالعملية السلمية، وبالاتفاقيات المبرمة مع الجانب الإسرائيلي وبنهج المفاوضات، الاتجاه الثاني: هو الاتجاه المناهض للانتخابات، ويمثله حركة حماس الرافضة لاتفاق أوسلو، وقررت هذه الحركة عدم المشاركة في أول انتخابات تشريعية ورئاسية على اساس أن هذه الانتخابات تجري في ظل الاحتلال وتنفيذاً لاتفاقات لا تعترف بها الحركة، علاوة على ذلك، إن مرحلة الثورة لم تنته بعد، وأن الواجب الوطني والديني يقتضي توجيه كل الجهود لمقاومة الاحتلال الصهيوني بدلاً من الاهتمام بقضايا ثانوية كالصراع على سلطة، والاتجاه الثالث: ممثلاً بحركة الجهاد الإسلامي وحزب التحرير وبعض القوى الإسلامية الجديدة، ولا تزال هذه القوى ترفض من حيث المبدأ وجود السلطة الوطنية والديمقراطية، وبالتالي ترفض المشاركة في مؤسساتها سواء عن طريق الانتخابات وغيرها([٢]).

نتائج الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦:

وبحسب هذه الانتخابات، انتخب الشعب الفلسطيني ممثليه في المجلس التشريعي في الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة وعددهم (٨٨) عضواً، مثلت هذه الانتخابات أهمية كبيرة، فهي التجربة الأولى التي يذهب من خلالها الشعب الفلسطيني لاختيار قيادته السياسية بشكل عام، انتخابات ديمقراطية مباشرة ظهرت النتائج النهائية للانتخابات بعد مقاطعة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والجهاد

---

[١] الدجني، حسام. فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦ وأثره على النظام السياسي الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ٢٠١٠، ص٧٠-٧٢.

[٢] أبرش، إبراهيم. إشكالية المسألة الانتخابية في مناطق السلطة الفلسطينية في ظل الانقسام. مسارات، المركز الفلسطيني للأبحاث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣، https://www.masarat.ps/article.

الإسلامي وبعض الفصائل الأخرى المعارضة لاتفاق "أوسلو"، حصلت حركة فتح على (٥٠) مقعداً من أصل (٨٨) مقعداً في المجلس التشريعي، والمستقلين (٣٥) مقعداً، ومقعد واحد لكل من ائتلاف الحزب الوطني الديمقراطي وكتلة الحرية والاستقلال وفدا، علماً أن عدداً كبيراً من الفائزين المستقلين ينتمون أصلاً إلى حركة فتح لكنهم دخلوا الانتخابات بموجب بند مستقل، كانت نتائج انتخابات المجلس التشريعي حسب الانتماء الحزبي في الضفة الغربية وقطاع غزة لأول انتخابات تشريعية عام ١٩٩٦ كما يلي[١]:

جدول رقم (٢): نتائج الانتخابات التشريعية الأولى عام ١٩٩٦ حسب الانتماء السياسي

الضفة الغربية وقطاع غزة					
م.	اسم الحركة أو الحزب أو الكتلة	عدد المرشحين	عدد الفائزين	عدد الأصوات	النسبة المئوية
١.	مستقل	٥٠٣	٣٥	٢٠٢٠٢١٣	%٥٧.٥١
٢.	حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)	٧٧	٥٠	١٠٨٥٥٩٣	%٣٠.٩٠
٣.	حزب الشعب الفلسطيني	٢٦	٠	١٠٢٨٣٠	%٢.٩٣
٤.	الائتلاف الوطني الديمقراطي	٥	١	٧٩٠٥٨	%٢.٢٥
٥.	حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني	١١	١	٧١٦٧٢	%٢.٠٤
٦.	كتلة الحرية والاستقلال	٥	١	٥٧٥١٦	%١.٦٤
٧.	جبهة النضال الشعبي الفلسطيني	١٢	٠	٢٦٠٣٤	%٠.٧٤
٨.	جبهة التحرير العربية	٨	٠	٢٢٨١٠	%٠.٦٥
٩.	حركة النضال الإسلامي	٢	٠	١٢٢٨٥	%٠.٣٥
١٠.	حركة الجهاد الإسلامي "كتائب الأقصى"	٤	٠	٨٣٩١	%٠.٢٤
١١.	الكتلة الوطنية المستقلة	٣	٠	٦٨٣١	%٠.١٩
١٢.	كتلة المستقبل	٤	٠	٦٥٨٤	%٠.١٩
١٣.	جبهة التحرير العربية	٤	٠	٣٩١٩	%٠.١١
١٤.	الحركة الوطنية للتغيير	٢	٠	٢٦٥٨	%٠.٠٨
١٥.	التجمع الوطني الفلسطيني	٣	٠	٢٦٣٥	%٠.٠٨
١٦.	حزب البعث العربي الاشتراكي	١	٠	٢٢٣٠	%٠.٠٦
١٧.	الكتلة الوطنية التقدمية	٢	٠	١٧٠٧	%٠.٠٥
	المجموع	**٦٧٢**	**٨٨**	**٣٥١٢٩٥٩**	**%١٠٠.٠**

وفي هذه الانتخابات ترشحت أول امرأة لمنصب الرئيس، وبلغ عدد المسجلين أكثر من مليون فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبلغت نسبة مشاركة النساء حوالي ٤٩% من إجمالي المسجلين، وكانت النسب عند الانتخابات كالتالي: ٥٨%ذكور و٣٢% إناث، وقد قامت ٢٧ امرأة

[١] لجنة الانتخابات المركزية. تقرير لجنة الانتخابات التشريعية الأولى. رام الله، فلسطين، ١٩٩٦، ص١٠٠.

بترشيح أنفسهن للمجلس التشريعي من أصل ٦٧٢ أي بنسبة ٤% وقد نجحت ٥ نساء فقط بالحصول على عضوية المجلس التشريعي المكونة من ٨٨ عضوا أي ما نسبته ٥.٦%([1]).

أتت هذه النتائج على أرضية سياسية تميزت بأن حركة (فتح) خاضت هذه الانتخابات دون منافسة من قوى المعارضة، ودخلت حركة (فتح) الانتخابات بقوائم رسمية لأي بقوائم مقرة من قيادة فتح لكن عدداً من كوادر الحركة رشح نفسه من خارج تلك القوائم لاعتبارات مختلفة، ولقد فاز من مرشحي القوائم الرسمية لحركة فتح (٤٧) مرشحاً، ونجح من الذين ترشحوا من خارج القوائم (٢١) مرشحاً أو ما يعادله (٣١%) من أعضاء حركة فتح في المجلس التشريعي، لم يبرز في المجلس أعضاء من فئات عمالية أو من النقابات العمالية، ولعل هذا الغياب المترافق مع ضعف حضور التنظيمات اليسارية التي تتبنى الدفاع عن مصالح العمال والفئات الكادحة في المجلس وخارجه، يعكس التراجع الذي دخل على وزن هذه الطبقة في المجتمع[2].

لقد أدخلت الانتخابات العامة ممارسة مؤسسة جديدة على الساحة الفلسطينية، ورسخت في الوقت نفسه سيطرة تنظيم واحد في السلطة بمختلف مؤسساتها وأجهزتها التنفيذية والقضائية والتشريعية، أي أن من يشغلون مناصب مهمة يأتون من الطبقات العليا من بيروقراطية منظمة التحرير الفلسطينية الجديدة، وتشارك البرجوازية المحلية بثقل ثانوي يميل تنظيمياً وسياسياً إلى مصلحة حركة (فتح)، ومن هنا نرى أن جميع أعضاء المجلس التشريعي الذين عملوا قبل ترشحهم للانتخابات التشريعية يأتون من حركة (فتح)، وإن أغلبية (٩٢%) الذين عملوا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية من حركة (فتح) أيضاً، والأقلية المتبقية من المستقلين([3]).

ومن ما سبق تبين أن ومنذ أول انتخابات جرت في فلسطين عام ١٩٩٦م؛ لم يكن للشباب الكفؤ ذكورًا و إناثًا على حد سواء دورًا ساطعا كأعضاء في المجلس التشريعي أو المجالس البلدية و غيرها، وهذا يعمل على استمرارية تكديس طاقات الشباب الفلسطيني، وعدم استثمارها بصورة تخرج منهم قادة سياسة للمستقبل.

---

[1] الغزاوي، وصال. المرأة العربية والتغيير السياسي. الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص١٢٠.

[2] القاسم، أنيس. النظام السياسي الفلسطيني. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، رام الله، ١٩٩٦، ص٢٥٠.

[3] عامر، باسل أحمد ذياب. أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين (١٩٩٣-٢٠١٣). ٢٠١٤، ص١٤٢.

٢.٣ المبحث الثاني: الانتخابات التشريعية الفلسطينية عام ٢٠٠٦

تمهيد:

جرت الانتخابات التشريعية الثانية بتاريخ ٢٥ يناير/ كانون ثاني ٢٠٠٦، بعد عام من إجراء الانتخابات الرئاسية، فيما صدر قانون الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٥ بتاريخ ١٣ أغسطس/ آب ٢٠٠٥، بعد شهر من مصادقة المجلس التشريعي عليه بالقراءة الثالثة، وشهد القانون نقاشاً وجدلاً واسعاً في مستويات عدة خلال مراحل إقراره، في حين أصر العديد من نواب حركة فتح في المجلس التشريعي على الإبقاء على النظام الانتخابي الموجود في قانون الانتخابات العامة لعام ١٩٩٥ (النظام الفردي القائم على الأغلبية البسيطة)، فيما طالب عدد من النواب المستقلين اعتماد التمثيل النسبي الكامل لانتخاب أعضاء المجلس التشريعي، مما عمل على صدور قانون الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٥ بتحديد عدد مقاعد المجلس التشريعي (١٣٢) مقعداً وتحديد ولايته بأربعة سنوات وإقرار قانون الانتخاب المختلط (٥٠% فردي- ٥٠% تمثيل نسبي)، حيث يتم انتخاب (٦٦) دوائر تتضمن (٦) نواب للمسيحيين و(٦٦) يتم انتخابهم على أساس التمثيل النسبي للقوائم[١].

اختلفت الانتخابات التشريعية في عام ٢٠٠٦ عن الانتخابات السابقة التي جرت عام ١٩٩٦، حيث أنها جرت ضمن نطاق تنافس أوسع بين المرشحين.

الانتخابات الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٦:

وتأتي أهمية الانتخابات الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٦ من مشاركة معظم القوى الفلسطينية، خاصة حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وحركة حماس المتمثلة بقائمة الإصلاح والتغيير التابعة لها، بالإضافة إلى كافة التيارات التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم تشارك حركة الجهاد الإسلامي لأسباب أيديولوجية وسياسية، وجرت الانتخابات التشريعية بعد انتخابات المجالس البلدية التي فازت فيها حماس بنسبة ٤٠%[٢].

المشاركة في الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦:

لم يكن تاريخ ٢٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٦ يوماً للديمقراطية فحسب، بل كان بداية لمرحلة جديدة من العمل السياسي، من خلال تسليط الضوء على التعددية السياسية في المجتمع الفلسطيني، تميزت الانتخابات التشريعية الثانية بنسبة مشاركة عالية في عملية التصويت بلغت (٧٧٪)، بناءً على

---

[١] صافي، يوسف. تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني (١٩٩٦– ٢٠٠٨). مرجع سابق. ٢٠٠٨، ص١٠٨.

[٢] شعبان، خالد. دور الصحف الفلسطينية في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني. مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني، ٢٠٠٨، ص١٠.

الأرقام التي أعلن عنها رئيس لجنة الانتخابات المركزية، حيث شارك حوالي (٩٨٠) ألف ناخب من أصل العدد الإجمالي للناخبين المسجلين، وبلغ عددهم (١.٣) مليون ناخب، شاركت حماس للمرة الأولى في الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦، وعملت وسائل الإعلام على تقديم برنامجها الانتخابي وإلقاء الضوء على مبادئها الأساسية ومدى تناقضها مع رؤيتها المعارضة لاتفاقية "أوسلو"، وشهدت الانتخابات التشريعية تنافس (٤٣٦) مرشحًا على نصف مقاعد المجلس التشريعي (٦٦) في إطار تقسيم الأراضي الفلسطينية إلى (١٦) دائرة، ودائرة القدس (٣٩) مرشحاً، ودائرة جنين (٣٢) مرشحاً، ودائرة طولكرم (١٧) مرشحاً، ودائرة طوباس (٩) مرشحين، ودائرة نابلس (٣٣) مرشحاً، ودائرة قلقيلية (١٠) مرشحين، ودائرة سلفيت (٣٦) مرشحاً، ودائرة الخليل (٥٥) مرشحاً، ودائرة شمال غزة (٢٨) مرشحاً، ودائرة غزة (٥٣) مرشحاً، ودائرة دير البلح (٢٠) مرشحاً، ودائرة خان يونس (٤٤) مرشحاً، ودائرة رفح (١١) مرشحاً[١].

في المقابل تنافست (١٢) قائمة تمثل الأحزاب والقوى السياسية على نصف المقاعد الأخرى (٦٦) مقعداً في المجلس التشريعي، وقائمة الشهيد أبو علي مصطفى (٥١ مرشحاً) وقائمة الشهيد أبو العباس (١١ مرشحاً) وقائمة الحرية والعدالة الاجتماعية (١٣ مرشحاً) وقائمة التغيير والاصلاح (٦٢ مرشحاً)، وقائمة الائتلاف الوطني للعدالة والديمقراطية (٧ مرشحين)، وقائمة الطريق الثالث (١٦ مرشحاً)، وقائمة الحرية والاستقلال (١٠ مرشحين)، وقائمة العدالة الفلسطينية (٨ مرشحين)، وقائمة حركة فتح (٤٧ مرشحاً)[٢].

نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦:

أ سفرت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عن مجلس تشريعي مكون من قوتين رئيسيتين، حماس وحركة فتح، مع غياب طرف ثالث ذي حجم فاعل، حيث فازت قائمة "التغيير والإصلاح" التابعة لحماس (٧٤ مقعداً)، منها (٢٩ مقعداً) في المجلس التشريعي بحسب التمثيل النسبي، و(٤٥ مقعداً) وفق نظام الأغلبية البسيط (فردي)، فيما فازت حركة فتح بـ (٤٥ مقعداً) منها (٢٨ مقعداً) على أساس التمثيل النسبي، و(١٧ مقعدا) بنظام الأغلبية، وحصلت باقي القوائم على (٩ مقاعد) وبحسب التمثيل النسبي يتوزع على النحو التالي (قائمة الشهيد أبو علي مصطفى التابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بثلاثة مقاعد، قائمة البديل التابعة لتحالف الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وحزب الشعب على مقعدين،

[١] شقاقي، خليل. الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني. مرجع سابق، ١٩٩٦، ص٢٥-٢٦.

[٢] حرب، جهاد. تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي. سلسلة تقارير قانونية (٢١)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٦، ص١٣-١٦.

وقائمة فلسطين المستقلة التابعة للدكتور مصطفى البرغوثي ومستقلين اثنين، وقائمة الطريق الثالث التابعة للدكتور سلام فياض والمستقلين على مقعدين، حيث لم تفز هذه القوائم بأي من المقاعد، مقاعد وفق نظام الأغلبية "الفردية"، وفاز المستقلون بأربعة مقاعد وفق نظام الأغلبية "الفردية" في دوائر مدينة غزة وطولكرم بدعم من حماس[1].

ويمكن توضيح نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦ من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٣): نتائج الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦

م.	صفة الترشح	عدد المقاعد نظام الفردي	عدد المقاعد نظام النسبي	مجموع المقاعد	النسبة المئوية
١.	قائمة التغيير والإصلاح "حماس"	٤٥	٢٩	٧٤	%٥٦.١
٢.	قائمة حركة فتح	١٧	٢٨	٤٥	%٣٤.١
٣.	قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٠	٣	٣	%٢.٣
٤.	قائمة البديل	٠	٢	٢	%١.٥
٥.	قائمة فلسطين المستقلة المبادرة الوطنية	٠	٢	٢	%١.٥
٦.	قائمة الطريق الثالث	٩	٢	٢	%١.٥
	مستقلين	٤	٠	٤	%٣
المجموع		**٦٦**	**٦٦**	**١٣٢**	**%١٠٠.٠**

أظهرت نتائج الانتخابات التشريعية الثانية أن حركة حماس حصلت على (٧٤) مقعداً من مقاعد المجلس الـ(١٣٢) أي بنسبة (٥٦%)، وحصلت حركة فتح على (٤٥) مقعداً أي بنسبة (٣٤%)، وحصلت باقي القوائم الانتخابية (الجبهة الشعبية وتحالف البديل والمبادرة الوطنية والطريق الثالث) على (٩) مقاعد أي بنسبة (٧%)، وحصل المستقلون (المتحالفون مع حركة حماس) على (٤) مقاعد أي بنسبة (٣%)، كما نجد أن مجموع ما حصلت على القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية الثانية من مجموع الأصوات الصحيح كالتالي: حركة حماس قد حصلت في التمثيل النسبي ما نسبته (٤٤%) بمعدل (٢٩) مقعداً وحركة فتح على ما نسبته (٤٢%)، بمعدل (٢٨) مقعداً، وحصول قائمة أبو علي مصطفى على ما نسبته (٥%) بمعدل (٣) مقاعد، وحصول كل من قائمة البديل والطريق الثالث وفلسطين المستقلة على ما نسبته (٣%)، بواقع مقعدين لكل قائمة حزبية، أما نتائج الانتخابات وفق نظام

[1] حرب، جهاد. تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي. ص٢٢٦- ٢٤٤.

الأغلبية البسيطة (الفردي)، فحصلت حركة حماس على ما نسبته (٤١%) من مجموع الأصوات الصحيحة بمعدل (٤٥) مقعداً، وحصول حركة فتح على ما نسبته (٣٦%)، من مجموع الأصوات الصحيحة بمعدل (١٧) مقعداً، وحصول المستقلين على ما نسبته (٢٠%) من نسبة الأصوات الصحيحة بمعدل (٤) مقاعد فقط، وعدم حصول باقي الأحزاب الأخرى في النظام الفردي على أي مقعد في المجلس التشريعي[١].

وترشح لهذه الانتخابات (١٢٢) شاباً منهم (١٨) إناث، و (١٠٤) ذكور على مستوى الدوائر والقوائم من أصل (٧٢٨) مرشحاً، وكانت النتيجة أن فاز ما مجموعه (١٨) شاباً منهم (٢) إناث، و (١٦) ذكراً، وتوزع الشباب الفائزون على كتلتي حماس وفتح، ولم تسجل القوائم الأخرى نجاحاً لأي شاب، علماً بأن عدد المرشحين حسب نظام القوائم كان (٦٨) مرشحاً، ومن جهة أخرى فقد برزت مشاركة الشباب واضحة في عملية الاقتراع لهذه الانتخابات[٢].

جدول (٤):

توزيع الشباب الفائزين في انتخابات المجلس التشريعي حسب الجنس والانتماء السياسي

القائمة	إناث	ذكور	المجموع
التغيير والإصلاح/ حماس	١	١١	١٢
فتح	١	٥	٦
قوائم أخرى ومستقلون	٠	٠	٠
المجموع	٢	١٦	١٨

وفي الانتخابات المحلية تُشير الإحصاءات الخاصة بلجنة الانتخابات المركزية إلى أن هناك تقدماً ملموساً لافتاً في مستوى مشاركة الشباب في عملية الترشح للانتخابات المحلية بمراحلها الأربع، فقد ترشح ما مجموعه (٢٩٥٤) شاباً، منهم (٧٦١) إناث، و (٢١٩٣) من الذكور، وقد فاز ما مجموعه (٨٧٠) شاباً، منهم (١٧١) من الإناث، و (٦٩٩) من الذكور، علماً أن هذه الانتخابات قد جرت لانتخاب (٢٦٣) مجلساً محلياً وبلدية في الضفة وقطاع غزة.

جدول (٥):

الفائزون في الانتخابات المحلية من الشباب دون الأربعين

المنطقة	عدد الفائزين	الفائزين الشباب ٤٠ فأقل	
		ذكور	اناث
غزة	١٠٢	٨١	٢٢
الضفة	٩٧٨	٧٩٧	١٨١

[١] شقاقي، خليل. الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني. مرجع سابق، ١٩٩٦، ص٣٢٦.

[٢] حقائق حول الشباب الفلسطيني وقيادة المجال العام، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، ص٢.

المجموع	١٠٨١	٨٧٨	٢٠٣

نسبة المشاركة الشبابية في انتخابات المجلس التشريعي عام ٢٠٠٦:

جدول رقم (٦): يبين أعداد المقترعين حسب الفئات العمرية

الدائرة	المقترعون	١٨-٢٢ سنة	%	٢٣-٣٠ سنة	%	٣١-٤٠ سنة	%	٤١-٥٠ سنة	%
القدس	٤١٠٠٦	٧٣٩٤	١٨	١٠٠٣٣	٢٤	٩٩٤٤	٢٤	٦٨٦٠	١٧
جنين	٧٩٣١٧	١٣٤٧٧	١٧	١٨١٣٦	٢٣	٢٠٠٥٠	٢٥	١٣٥٧٧	١٧
طولكرم	٥٥٧٢٨	٩٢٠٣	١٧	١٢١٥١	٢٢	١٣٥٥٢	٢٤	١٠٢٨٤	١٨
طوباس	١٧٤٧٩	٣٠٤٣	١٧	٤١٠٥	٢٣	٤٤٠٦	٢٥	٢٧٣٤	١٦
نابلس	١٠٣٣٦٢	١٧٣٥٠	١٧	٢٢٨٤٨	٢٢	٢٦٤٥٩	٢٦	١٧٩٢٢	١٧
قلقيلية	٢٧٢٥٠	٥١٢٥	١٩	٦٥٣٧	٢٤	٦٥١٧	٢٤	٤٥٩٧	١٧
سلفيت	٢٢٢٣٧	٤١٦٧	١٩	٥٠٧٧	٢٣	٥٣٥٠	٢٤	٣٧٢٩	١٧
رام الله	٨٣١٥٣	١٥٠٣٠	١٨	١٨٨٢٨	٢٣	١٩٦٧٢	٢٤	١٤٣٦٦	١٧
أريحا	١٢٣٣٨	٢٠١٦	١٦	٢٩٠٧	٢٤	٣٢٢٧	٢٦	٢٢٠١	١٨
بيت لحم	٥١٤٣٥	٨٨٣٧	١٧	١١٧٥٧	٢٣	١٢٨١٩	٢٥	٨٧٩٦	١٧
الخليل	١٣١٠١١	٢٥٨٦٧	٢٠	٣٢٨٧٩	٢٥	٣٢٢١٥	٢٥	٢٠٥٣٦	١٦
شمال غزة	٧٩٧٧٥	١٧٦٥٥	٢٢	٢٠١٧٨	٢٥	١٨٢٩٩	٢٣	١٢١٥٤	١٥
غزة	١٣٦٥٥١	٢٨٠٣٤	٢١	٣٣٩٦٣	٢٥	٣٠٨٩٠	٢٣	٢٢٠٠٧	١٦
دير البلح	٦٣٥٣٢	١٣٠٧١	٢١	١٥٣٩٣	٢٤	١٤١٠١	٢٢	١٠٢٥٠	١٦
خان يونس	٨٣٧٨٩	١٧٨٢١	٢١	٢٠٩٧١	٢٥	١٨٢٦١	٢٢	١٢٨٣٩	١٥
رفح	٥٤٤٦١	١١١٤٣	٢٠	١٣٣٦٠	٢٥	١٢٢٨١	٢٣	٨٧٩٩	١٦
المجموع	١٠٤٢٤٢٤	١٩٩٢٣٣	١٩	٢٤٩١٢٣	٢٤	٢٤٨٠٤٣	٢٤	١٧١٦٥١	١٦

من خلال الاطلاع على الجدول السابق يتضح أن هناك نسبة مشاركة عالية من فئة الشباب التي تتراوح أعمارهم ما بين (١٨- ٣٠ عاماً)، في انتخابات المجلس التشريعي للعام ٢٠٠٦، حيث بلغت نسبة المشاركة للفئة العمرية ما بين (١٨-٢٢ عاماً) (١٩%)، فيما بلغت نسبة المشاركة للفئة العمرية ما

بين (٢٣- ٣٠ عاماً) (٢٤%)، وهو ما يشير إلى مدى الوعي لدى فئة الشباب بأهمية المشاركة في الانتخابات، ورغبتهم في التغيير، وتتقارب مع نسبة الفئة العمرية من عمر ٣١ عاماً فما فوق.

٣.٣ المبحث الثالث: انتخابات عام ٢٠٢١ من وجهة نظر رؤساء القوائم

أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ ١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٢١، مرسومًا رئاسيًا يحدد مواعيد إجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني على ثلاث مراحل، وهي المرة الأولى منذ ١٥ عامًا التي تجري فيها مثل هذه الانتخابات، وحُدد يوم ٢٢ مايو/ أيار ٢٠٢١ لإجراء الانتخابات التشريعية، ويوم ٣١ يوليو/ تموز ٢٠٢١ للانتخابات الرئاسية، على أن تعتبر نتائج انتخابات المجلس التشريعي الخطوة الأولى في تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وتنتهي انتخابات المجلس الوطني بتاريخ ٣١ أغسطس/ آب ٢٠٢١[١].

وعقب إصدار المرسوم الرئاسي، قدمت (٣٦) قائمة مرشحين لخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ومن أهم القوائم المُسجلة: العاصفة (حركة فتح)، حيث سجلت حركة التحرير الوطني الفلسطيني "فتح" قائمتها الانتخابية متحالفة مع أربعة فصائل صغيرة من منظمة التحرير الفلسطينية، وترأس القائمة نائب رئيس الحركة محمود العالول، وضم التحالف "جبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي، والجبهة العربية الفلسطينية، وجبهة التحرير العربية".

وتحت قائمة "القدس موعدها" سجلت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) قائمتها الانتخابية لخوض الانتخابات التشريعية برئاسة خليل الحية، وضمت قيادات من الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس الشرقية، وقطاع غزة، ومسيحيين وأكاديميين، ومستقلين وأسرى في سجون الاحتلال الإسرائيلي، فيما تقدم ناصر القدوة بطلب ترشيح قائمته "الحرية" للانتخابات التشريعية بدعم من عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الأسير مروان البرغوثي، ويرأس القدوة القائمة التي تضم أكاديميين وقيادات من حركة فتح.

بينما سجّل رئيس التيار الإصلاحي في حركة فتح محمد دحلان، قائمة باسم "المستقبل"، لخوض الانتخابات، والتي تضم قيادات سابقة في الحركة من الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة، كما شكّلت الجبهة الشعبية لتحرير فسطين قائمة "نبض الشعب"، وضمت قادة في سجون الاحتلال أبرزهم الأمين العام للجبهة أحمد سعدات "رئيسًا للقائمة"، والقيادية خالدة جرار، وعاهد أبو غلمة، وقائمة

---

[١] النعامي، صالح (٢٠٢١). الانتخابات الفلسطينية ٢٠٢١: السياق والتوقعات. مركز الجزيرة للدراسات، نشر بتاريخ ٢٩ يناير ٢٠٢١، الموقع الإلكتروني: https://studies.aljazeera.net/ar/article/4902

"التغيير الديمقراطي" شكّلتها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وترأسها القيادي إبراهيم أبو حجلة، وضمت أسرى في سجون الاحتلال.

كما شكّل حزب الشعب الفلسطيني والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) قائمة تحالف باسم "اليسار الموحد"، وقائمة "نحو التغيير وإنهاء الانقسام" التي شكلتها المبادرة الوطنية الفلسطينية برئاسة مصطفى البرغوثي، وتضم (٥٠) مرشحًا من نشطاء في الحركة وشخصيات وطنية مستقلة، فيما مثلت القوائم المستقلة بقائمة "فلسطين للجميع" والتي شكّلها مفيد الحساينة وزير الأشغال الأسبق، وضمت شخصيات مستقلة، وقائمة "وطن" للنائب السابق في المجلس التشريعي حسن خريشة، وضمت نخب فكرية ومجتمعية وثقافية، كما وسجّل رئيس الوزراء الأسبق سلام فياض قائمته الانتخابية لخوض الانتخابات تحت اسم "معًا قادرون".

بينما كانت القوائم المستقلة الصغيرة على النحو التالي: "كرامتي الشبابية، الوفاء والبناء، طفح الكيل، المرابطون، نبض البلد، فلسطين الموحدة، العدالة والبناء، فلسطين تجمعنا، القدس، عائدون، القائمة المستقلة، نهضة وطن، صوت الناس، العهد للوطن، الفجر الجديد، تجمع الكل الفلسطيني، قائمة العودة، قائمة عدالة والبناء، قائمة الحراك الفلسطيني الموحد، قائمة حلم، تجمع المستقلين، قائمة كفاءة، المستقبل الفلسطيني، الحركة الوطنية، الحرية والكرامة"[١].

إلا أنه فيما بعد تم إصدار مرسوم رئاسي يقضي بتأجيل الانتخابات التشريعية بتاريخ ٣٠ نيسان/ أبريل٢٠٢١، والذي فرض واقعًا صعبًا على مجمل المشهد الفلسطيني وفرص إجراء الانتخابات التشريعية، كما وشكّل صدمة للمجتمع الدولي الذي كان يأمل أن ينتج عن هذه الانتخابات حكومة شرعية تُمثل الشعب الفلسطيني، كما لاقى استهجانًا ورفضًا من العديد من الجهات الفلسطينية سواء فصائل أو شخصيات ذات حيثية في المجتمع الفلسطيني.

أهداف المشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٢١:

وأجمع المشاركون على أن أحد أهم الأهداف والطموحات الوطنية التي حددتها القوائم الانتخابية خلال برنامج الانتخابات التشريعية ٢٠٢١، هو قيام السلطة الفلسطينية بإنشاء مراكز تمويل لدعم الشباب، وخاصة طلاب الجامعات، والسعي لربط المؤهلات الفنية بالدراسات العليا، كما وهدفت هذه الانتخابات إلى تفعيل دور الشباب الفلسطيني وتأثيره في الشأن الوطني، ليتولوا دورهم في الانتخابات بشكل خاص وفي القضايا الوطنية بشكل عام، وتحقيق حياة معيشية للشباب في حرية وأمان وثقافة وطنية، وأن يكون

[١] أبو سمرة، قيس (٢٠٢١). ٣٦ قائمة لخوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية (إطار) أغلبها قوائم صغيرة مستقلة. وكالة الأناضول التركية، نشر بتاريخ ١ نيسان/أبريل ٢٠٢١، الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar/2195089

لهم دور فعال في صنع القرار في المؤسسات الرسمية والخاصة، وجاءت هذه الانتخابات لتفعيل كافة الآليات والوسائل التي تضمن مشاركة المرأة في بناء مجتمعها، وتهدف هذه الانتخابات إلى تشجيع المشاريع الهادفة إلى تطوير كفاءات الشباب وقدراتهم على المستوى العلمي والتطبيقي، والارتقاء بالمستوى الثقافي والتعليمي للوطن، والعمل على تقنين هجرة الشباب الفلسطيني من خلال توفير حياة كريمة لهم، ودعم حقهم في العيش بأمان، والدفاع عن حقوق الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة، كما وهدفت هذه الانتخابات إلى المساهمة في زيادة الضمان الاجتماعي للأفراد من الفئات المهمشة، بما يتماشى مع الغلاء وارتفاع الأسعار وزيادة معدلات البطالة والفقر بسبب العدوان الإسرائيلي والحصار، والسعي إلى إقرار قانون عادل للضمان الاجتماعي، ويكون التركيز على عدالة هذا النظام لأن هناك معارضة شديدة من أبناء المجتمع حول تطبيق نظام ضمان اجتماعي غير عادل وغير منصف سواء لصاحب العمل أو العامل، ودعم تفعيل قانون الشباب الفلسطيني وإجراء تعديلات على مواد قانون العمل لفلسطيني حيثما يستدعي ذلك، وللطفل الفلسطيني، وكذلك القوانين التي من شأنها أن تحمي حقوق الشباب والمرأة والأحداث.

من وجهة نظر الباحث يرى ضرورة تأييد مطالب الفئة الشابة في حقها بخوض الانتخابات النزيهة و أن يكون لها دور أكثر فعالية بالمجتمع ، كون الفئة الشبابية هي الفئة التي تبنى عليها دعائم و ركائز الدول ، حيث أن الأغلبية من الشباب يجمعون على أنه لابد من تفعيل دور الشباب في المؤسسات المحلية و الوطنية ، و إتاحة الفرصة له لتقديم آرائهم في القضايا الوطنية ، و رفع قلم الرقابة عنهم للتحدث بحرية وعدم تهميش الفئة الشبابية المستقلة التي لا تنتمي لأي من الأحزاب السياسية في الوطن ، و كذلك تفعيل دور المرأة الشابة بهذا المجال.

بالتالي حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة **(إســـماعيل، ٢٠١٧)** حيث تعتبر الانتخابات الآلية الوحيدة اليوم القادرة على حل العديد من الإشكاليات التي يُعاني منها الشعب الفلسطيني، وتمكنه من تجاوز أزماته، سواء أزمة التمثيل والقيادة، أو أزمة البرنامج الوطني، تمنح الانتخابات المجتمع الفلسطيني فرصة الاقتدار السياسي من خلال عودة الشعب الفلسطيني إلى المشاركة الفاعلة في صنع السياسات العامة وتوجيهها.

كما نجد بأن محتوى نظرية **المدخل البنـــائي الـــوظيفي** تتفق مع هذا القول كونها بحثت بأن المشاركة السياسية للأفراد في إطار الديمقراطية الحقيقية تلعب دوراً إيجابياً في المجتمع.

المشكلات والمعيقات التي واجهت القوائم الانتخابية:

بين المستجيبون بأن من أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٢١ وجود فجوة بين ما يشعر به الشباب وبين ما تراه القيادات، مما يُشعر

الشباب بالغربة وعدم تلبية احتياجاتهم، وكانت العقبة الأكبر هي حجم البطالة التي واجهتها القوائم الانتخابية، ومن المعيقات قلة الدعم المالي لمشاركة الشباب، وعدم التفاؤل بأن الانتخابات ستنتج قادة شباب مستقلين، وأن لمال السياسي سيلعب دوراً كبيراً في شراء ذمم المنتخبين وخصوصًا من التنظيمات الكبيرة، وآلية الوصول إلى الشباب وإقناعهم، إضافة إلى ضعف تفاعل الشباب مع القوائم بسبب عدم ثقتهم بها بحسب التجربة، وصعوبة البحث عن شباب يريدون التغيير وتجتمع بهم كل الصفات ليكونوا أعضاء في المجلس التشريعي، غير مرنين أمام الضغوطات، ومستعدين للتضحية بأنفسهم من أجل الشعب.

على ضوء ذلك يعزي الباحث السبب بأن الأغلبية من الشباب واجهوا صعوبات في خوض الانتخابات، فالبعض لم يكن مقتنعا بأن الانتخابات سوف تحدث، والبعض الآخر واجه صعوبة في توفير الإمكانيات المالية لدفعها كرسوم لخوض الانتخابات، بينما فئة قليلة من الشباب قالوا بأنهم لم يواجهوا صعوبات في خوض الانتخابات، وبالتالي من الضروري توفير الإمكانات المادية بالدرجة الأولى للشباب من أجل تحديد قوائم الانتخابات والتصويت عليها، وتقديم النصائح لهم وإرشادهم على الطرق الأكثر فعالية في تحديد القوائم التي يسعون إليها.

حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة **(عامر، ٢٠١٤)** في أزمة المشاركة السياسية في فلسطين هي ما نتج عن طبيعة المرحلة الانتقالية التي شهدتها الساحة الفلسطينية، وعدم استيعاب الساحة الفلسطينية لصدمة عملية التسوية والواقع الناجم عن اتفاقية أوسلو، وبالتالي عدم تفهمه للمحددات والقيود التي باتت تحيط بالعمل الفلسطيني، لذلك تبدو الساحة الفلسطينية في حالة فراغ سياسي، وفي حالة من التخبط السياسي لغياب خطاب سياسي جمعي هي بأمس الحاجة إليه.

كما نجد بأن **نظرية الاختيار العقلاني** بحثت في المناخ السياسي، وعملية المشاركة السياسية، كون الأفراد يحسبون تكاليف وفوائد المشاركة السياسية، وقد لا تكون نقداً، بل مزايا ومنافع مثل الحصول على السلطة والتفوق أو الخدمات العامة.

مدى رضا الشباب الفلسطيني حول القوائم الانتخابية المشاركة:

يجد المستجيبون بأن من أبرز معالم رضا الشباب الفلسطيني عن القوائم الانتخابية المشاركة في الانتخابات التشريعية ٢٠٢١ أن هنالك رضا من القوائم وهو ما يؤكد على أهمية توجهات الشباب ومشاركتهم في اختيار قيادتهم، كما ويظن البعض أنه اكتفى بقوائم انتخابية معينة من الشباب، خاصة الأكثر استقلالية ونزاهة، لكن الشباب سرعان ما فقدوا الثقة في هذه القوائم التي ادعت -من وجهة

نظرهم- الاستقلال، عندما ظهرت أسماء القادة السياسيين التي تقف وراءها وتدعمها سواء من فتح أو حماس وغيره، وهذا مثّل للقوائم الانتخابية ولأغلب الشباب عودة للحلقة المفرغة، ومزيدًا من التيه في الخلافات السياسية وتكرار لذات التجربة ، وإضافة إلى عدم الحصول على بطاقات تسهيل مهمة للإعداد للدعاية الانتخابية، وكان يتم إيقاف أفراد القوائم الانتخابية على الحواجز الشرطية وأحيانًا لفترات طويلة.

يرى الباحث بأن نسبة رضا عالية تصل إلى ٩٠% من قبل الشباب على القوائم الإنتخابية كونها تعكس انتماءهم للوطن وسعادتهم بأن هناك منافسة نزيه للحصول على المناصب بالوطن، بل أن الأغلبية كان متحمسا لموضوع القوائم الإنتخابية لشعورهم بأنها تمثلهم بالدرجة الأولى، وبالتالي من الضروري تقديم دورات تعليمية لفئة الشباب لتعريفهم على الطرق و الأسس الأكثر فاعلية في وضع القوائم الإنتخابية و عن كيفية اختيارها.

بالتالي تختلف هذه النتيجة مع دراسة (دويكات، ٢٠١٦) والتي أظهرت بأن هناك حالة من الاحباط لدى الشباب الجامعي الفلسطيني إزاء المشاركة الجماهيرية والوطنية والشعبية.

كما يتفق كلام المبحوثين مع النظرية الشعبية الديمقراطية حيث يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الديمقراطية تتطلب أن يتفاعل المواطنون باستمرار من المناصب الحكومية فيما يتعلق بالسياسة العامة، وأنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يناقشون بالشؤون السياسية زادت مشاركتهم الفعّالة في التصويت، وبالتالي خلق المنافسة على المشاركة المحلية في الأحزاب الجماهيرية، كما يُنظر إلى المشاركة الشعبية على أنها مقوم أساسي للحكومة الديمقراطية داخل المجتمع.

دور استطلاعات الرأي حول مدى المشاركة في الانتخابات:

أكد المستجيبون بأن هناك جهود مكثفة للجهات الإعلامية ومراكز الأبحاث حول عملية المشاركة بالانتخابات حيث بدأت بإعداد استطلاعات للرأي حول مدى مشاركة الجمهور بشكل عام والشباب بشكل خاص في الانتخابات التشريعية ٢٠٢١، والتي كانت من أبرز نتائجها: هناك مراقبة مستمرة لكافة استطلاعات الرأي ومراقبة القوائم الانتخابية بشكل دائم، لأنها كانت تساعد بتحديد الوجهة في الانتخابات، وخاصة استطلاعات الرأي التي قام بها مركز الشقاقي، هناك متابعة استطلاعات الرأي نظرًا لأهمية موقف الشعب من القضايا المحورية واتجاهات التصويت للقوائم، وخاصة القوائم المستقلة التي تشكل أغلبية صامتة مؤثرة ، وهناك من يرى أن كل استطلاعات الرأي تؤكد على أنه لن تكون هناك انتخابات، إلا أنه توجّب حضور كفاءة شابة تُواجه مساعي طمسها من المتشبثين بالمناصب العليا ،

وإضافة إلى ذلك، رأى البعض أنه لا توجد استطلاعات رأي حقيقية وصادقة على شاشات وسائل الإعلام التابعة للتنظيمات، لكن كانت هناك تقديرات للوضع ودراسات للأوضاع الداخلية أكد فيها المحللون على أن الشعب يتجه لانتخاب القوائم المستقلة ذات الكفاءات، وهنالك الذين رأوا أنهم يعلمون بشكل شبه يقيني أن الانتخابات لن تجرى تحت أي ظرف من الظروف وأن المستوى السياسي لا يريد إحداث تغيير سياسي وإعادة الحكم للشارع؛ لأنهم يعلمون أن نسبة الخسارة كبيرة جداً، ورغم ذلك كانت هناك مراقبة من خلال استطلاعات الرأي التي تتمتع بالاستقلالية.

بالتالي يرى الباحث بأن انقسمت الآراء كالتالي: ٧٠% كانوا يتابعون موعد الانتخابات بكل التفاصيل الدقيقة، بينت ٣٠% لم يكن لديهم أي أمل بإقامة انتخابات نتيجة الانقسام الداخلي بين حركتي فتح وحماس، وأنه من الضروري حث الشباب على متابعة الانتخابات واعطائهم آمال ووعود جدية بأن العمل على المشاركة الفاعلة بالانتخابات ضرورية لبناء مستقبل الشباب.

حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة **(عامر، ٢٠١٤)** والتي تطرقت إلى الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧ بين حركتي فتح وحماس، أزمة لدى المواطنين الفلسطينيين وعزوف على مستوى المشاركة السياسية، بسبب التوترات الحادة ما بين الحركتين، وعدم قدرتهما على إعادة الوحدة ما بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، انقسام سياسي وأزمة وطنية أثرت بذلك على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

كما يتفق القول مع **نظرية التحديث السياسي** أن الأحزاب في الدول المتخلفة ضرورة تحديثية، كما أنه يعطي أهمية كبيرة للجانب المؤسسي للتحديث.

تواصل القوائم الانتخابية:

بين المستجيبين بأن هناك تواصل ما بين القوائم الانتخابية بنسبة ٥٠%، فالبعض رأى أن التواصل ضروري ما بين القوائم الانتخابية والبعض الآخر أعتبر الأمر ليس ذو أهمية بالغة، كون أن هناك اختلاف في الأهداف لدى الأحزاب سياسية حيث كل منهم يضع أهداف مختلفة عن بعضهم الأخر.

وبصفتي كباحث.. أرى أن انه يجب توضيح الدور الفعال للتواصل مع القوائم الانتخابية ليتم التنسيق معها ومعرفة توجهاتها السياسية والمستقبلية وبرامجها الانتخابية، بمعنى ضرورة تعزيز عملية المشاركة السياسية بين الأحزاب الموجودة في المجتمع، وذلك من أجل زيادة أقبال الشباب على العملية الانتخابية، وذلك عن طريق وضع خطة تهدف إلى المشاكل التي يعاني منها الشعب الفلسطيني.

هذا ما جاءت به **نظرية الاختيار العقلاني** إلى أن الأفراد في إطار المناخ السياسي للمشاركة السياسية يحسبون تكاليف وفوائد المشاركة السياسية

حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (**إسماعيل، ٢٠١٧**) الذي توصل إلى نتيجة ضرورة اقتراح خطة انتخابية قادرة على حل العديد من الإشكاليات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وتمكنه من تجاوز أزماته، سواء أزمة التمييز والقيادة، أو أزمة البرنامج الوطني.

دعم المؤسسات الأهلية والمبادرات الشبابية أثناء التحضير للانتخابات:

من خلال المقابلة وجد المستجيبون بأن هناك بعض من قدم الدعم المادي ولو بشكل بسيط والبعض قدم الدعم المعنوي والبعض لم يقدم أي شيء، ويعود سبب التفاوت في تقديم الدعم الى تشكيك فئة كبيرة من الشباب بأن الانتخابات لن تحدث بسبب الظرف السياسي الراهنة.

وبدوري كباحث، أرى أن تقديم الدعم المادي والمعنوي للقوائم الانتخابية وذلك لأعطاها الفرصة لتوضيح أهدافها عبر الوسائل الإعلامية بشكل أكبر وبكل شفافية، وذلك لاستقطاب أكبر عدد من الجمهور.

حيث تتفق هذه النتيجة مع **دراسة (أبو طـــه، ٢٠١٥)** والتي توصلت إلى أن هناك دور كبير لوسائل الإعلام في زيادة الوعي لدى الشباب حول عملية المشاركة السياسية.

التحديات التي واجهت القوائم الانتخابية من خلال ترتيبها وتنظيمها واختيار مرشحيها.

أظهر المستجيبين من أبرز الصعوبات التي تم مواجهتها بالانتخابات هي أيجاد أشخاص مناسبين للترشح عن اقتناع، فالأغلبية لم يكونوا مقتنعين بمبدأ الترشح، أما التحدي والمشكلة الثانية فكانت بالرسوم المالية المرتفعة للأشخاص الراغبين بترشيح أنفسهم، خاضه أن في تلك الظروف كان الوضع الاقتصادي يعاني الركود لدرجة كبيرة.

بصفتي كباحث.. أنصح بأن يتم توفير ميزانية مدروسة من قبل الدولة بشكل علمي ودقيق للأشخاص الراغبين بالترشح مع إعلامهم بأن الميزانية هذه خاضعة للرقابة الدقيقة، كما أوصي بتقديم برامج تأهيلية للأشخاص الذين يرغبون بخوض الانتخابات حيث تعمل هذه البرامج على تشجيعهم بالدرجة الأولى من أن هذا واجب وطني، ثانيا أن لاطلاع المرشحين على القوانين الخاصة بالانتخابات وعلى المهام التي ستوكل لهم بعد الفوز في الانتخابات وكيفية البدا بالعمل بها.

حيث يتفق هذا القول بما بحثت به دراسة(**عامر، ٢٠١٤**) حول التحديات والصعوبات التي واجهت عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

موقف القرار الرئاسي بإلغاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي كانت مقررة العام الماضي

تباينت الآراء حول موقف القوائم الانتخابية من المرسوم الرئاسي بإلغاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية عام ٢٠٢١، كان من أبرزها أن هناك من لم يتفاجأ بالقرار الصادر من الرئيس معتبرين أن

هذا استمرارًا لمصادرة حق الشعب الفلسطيني في اختيار من يُمثله، وكان هناك دعوات للمشاركة في وقفات لرفض القرار الصادر، وهناك من توافق مع المرسوم الرئاسي مشيرين إلى أنه لا انتخابات بدون القدس، ولكن الواجب أن دخول القدس إلى ساحة الانتخابات وفرض السيادة الديمقراطية في الميدان، إلا أنهم يرون بأن تأجيل الانتخابات كان سببه عامل ذاتي يتعلق بالخوف من النتائج في ظل وجود أكثر من قائمة لحركة فتح، فكان هناك امتعاض كونهم يرون الانتخابات المخرج الوحيد للخروج من حالة الجمود السياسي، ورأى آخرون بأن القرار الرئاسي بإلغاء الانتخابات بمثابة السكين الذي ذبح آخر آمال الشباب في تغيير الواقع، رافقه التّغول على المرشحين في الضفة بشكل خاص.

يرى الباحث بأن الجميع مكتئب وحزين بسبب تأجيل أو إلغاء الانتخابات كما قال الأغلبية، وأن هذا القرار جاء محبط للآمال التي كان يسعى لتحقيقها الأغلبية من الشباب، بالتالي أوصي بأن في حالة تقرر موعد إلغاء الانتخابات أن تقوم الدولة بوضع خطة واضحة للشعب تفصل فيها الموعد الجديد للانتخابات المقبلة وعن كيفية البدا والشروع بها في أوقات محددة تلتزم الدولة بها.

كما يتفق هذا القول مع نظرية **الصراع الطبقي الكلاسيكية الماركسية**، والتي بحثت في الانغلاق على المشاركة السياسية.

كيف تنظرون لمستقبل العمل السياسي في ظل حالة الانقسام الراهنة؟

من خلال إجابات المستجيبين تبين بأن هناك من يرى بأن مستقبل قاتم للعمل السياسي لأن برنامج السلطة السياسي قد أفلس ولا تنظر لها حكومة الاحتلال، إلا من منظور البعد الأمني والدور الوظيفي، فإفلاس مشروع السلطة التفاوضي أو السلمي ما زالت مُصرة على مشروعها الذي لم يعد مشروع وطني يُلبي الطموحات الوطنية الفلسطينية، وفي نفس الوقت تترصد وتُلاحق المشروع المقاوم، إضافة إلى أن العمل السياسي متردي، والشعب ضاعت آماله بإحداث أي تغيير سياسي، لن يكون هناك تغيير إلا إذا انتظمت صفوف الشباب لتشكيل أحزاب سياسية شبابية مستقلة تُحاسب وتناهض الفساد، حتى لو لم تمنح هذا الترخيص من الحكومات القائمة.

بالإجماع، الكل يرى أن المستقبل السياسي غامض ولا يمكن المراهنة عليه لطالما بقي هذا الانقسام الوطني بين حركتي فتح وحماس، وأن المصالحة الوطنية هي الحل الأمثل للبدا في وضع سياسة واضحة للشعب لكي يتمكن الجميع من النهوض بمستقبل الدولة، وبصفتي كباحث.. أرى أن المصالحة الوطنية بين حركتي فتح وحماس هي السبيل الوحيد أمامنا للنهوض بالعمل لسياسي للوطن، فالمصالحة الوطنية تعمل على تقسيم المهام على كل فئات الوطن، كما تسهم في بناء جيل متسامح وطموح يعمل بجهد من أجل بلده توسيع رقعة العمل السياسي الداخلي والخارجي للوطن.

حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (**عامر، ٢٠١٤**) والتي تطرقت إلى الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧ بين حركتي فتح وحماس، أزمة لدى المواطنين الفلسطينيين وعزوف على مستوى المشاركة السياسية، بسبب التوترات الحادة ما بين الحركتين، وعدم قدرتهما على إعادة الوحدة ما بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، انقسام سياسي وأزمة وطنية أثرت بذلك على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

كما يتفق القول مع **نظرية التحديث السياسي** أن الأحزاب في الدول المتخلفة ضرورة تحديثية، كما أنه يعطي أهمية كبيرة للجانب المؤسسي للتحديث.

الإنجازات والمشاريع التي من الممكن أن تقدمها القوائم الانتخابات الشبابية في حال تمت الانتخابات

يجد المستجيبون بأن من أهم الإنجازات والمشاريع التي من الممكن أن تقدمها القوائم الانتخابات الشبابية في حال تمت الانتخابات تخفيض نسبة البطالة، العمل على إنشاء مشاريع صغيرة ذات اكتفاء ذاتي للأسر، وضع الرجل المناسب بالمكان المناسب، الثقة بالنفس والشعور بتحمل المسؤولية لبناء الوطن، وضع طاقاتهم في مجال لخدمة القضية الفلسطينية والنهوض بالوطن للأحسن.

بصفتي كباحث، أرى أن هناك الكثير من البرامج التي كان مخططا لها من قبل الفئات الشابة في حال تمت الانتخابات وتم اختيار الأشخاص المناسبين للمناصب الفعالة في الدولة، لذا أرى من الضروري العمل على إعادة العمل بالانتخابات الشرعية ليتسنى للشباب الفرصة المناسبة من أجل تحقيق اهدافهم وأحلامهم.

هذا ما جاءت به **نظرية الاختيار العقلاني** إلى أن الأفراد في إطار المناخ السياسي للمشاركة السياسية يحسبون تكاليف وفوائد المشاركة السياسية

حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة (**إسماعيل، ٢٠١٧**) الذي توصل إلى نتيجة ضرورة اقتراح خطة انتخابية قادرة على حل العديد من الإشكاليات التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، وتمكنه من تجاوز أزماته، سواء أزمة التمييز والقيادة، أو أزمة البرنامج الوطني.

الصعوبات في الاتصال والتواصل مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية لإيصال الرسالة

انقسمت الآراء حسب المقابلة إلى قسمين، فالبعض أكد بوجود صعوبات بالوصول إلى وسائل الإعلام الرسمية لكونها مسيسة لجهة ما، والبعض أكد على أن وسائل الإعلام كانت حاضرة و تتابع مجريات الأحداث.

بصفتي كباحث.. حسب نتائج المقابلة، أنصح بأن يكون للإعلام حضور كبير و ملفت للنظر، فالإعلام هو الواجهة الحضارية للوطن وهو الذي ينقل للمواطنين مجريات الأحداث دون حيادية لاسيما أن الانتخابات تعتبر من أهم مظاهر الديموقراطية في الوطن .

حيث تتفق هذه النتيجة مع **دراسة (أبو طه، ٢٠١٥)** والتي بحثت في دور وسائل الإعلام في زيادة الوعي لدى الشباب حول عملية المشاركة السياسية.

تأثير العامل الديني في سلوك الناخبين.

يرى الأغلبية بأن الخطاب الديني ليس ذا تأثير كبير على الناخبين، فقد أصبح هناك وعي لدى المواطن و يستطيع أن يميز ما بين الخطابي الديني (المسيس) كما قالوا ، وبين الخطاب الديني الفعلي ، وبالرغم من أننا مجتمع عربي مسلم و يتابع المسائل الدينية ، إلا انه يجب أن لا ننسى بأن هناك اخوة لنا من الطائفة المسيحية و لا تنظر إلى الخطاب الديني على أنه الأساس في العمل السياسي مثلا .

وبصفتي كباحث.. أرى أنه من المستحسن أن يتم تقديم الشعارات و الأهداف الانتخابية تحت مسمى (مصلحة الوطن أولا) و بعيدا عن أي شخصنة أو انتماء ديني .

وهذا يتفق مع النظرية **الشعبية الديمقراطية** كلما زاد عدد الأشخاص الذين يناقشون بالشؤون السياسية زادت مشاركتهم الفعّالة في التصويت، وبالتالي خلق المنافسة على المشاركة المحلية في الأحزاب الجماهيرية، كما يُنظر إلى المشاركة الشعبية على أنها مقوم أساسي للحكومة الديمقراطية داخل المجتمع.

حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة **(عبد الهادي، ٢٠٠٧)** والتي توصلت إلى أن النخب المحلية والتشريعية الثانية الجديدتين تتسمان بالتعليم والتدين وغلبة ذوي الأعمار الشابة وبالتنوع الجنسوي والديني والمهني، والطبقي والفكري والسياسي.

الانقسام الفلسطيني الداخلي يعتبر أكبر معضلة تواجه المجتمع، والخطة البرامجية لإنهائه.

الغالبية من القوائم لديهم خطة لتقديم المصالحة الوطنية ما بين فتح وحماس، لأنهم يعتبرون الانقسام الداخلي بمثابة نكبة ثالثة حلت على الشعب الفلسطيني ، لذى لابد من العمل على إنهاء الانقسام قبل الشروع بأي عمل وطني .

بصفتي كباحث.. ارى أن تقديم مشروع المصالحة الوطنية بين حركتي فتح وحماس هو الأساس بالدرجة الأولى من أجل النهوض بالمستقبل السياسي للوطن.

حيث تتفق هذه النتيجة مع دراسة **(عامر، ٢٠١٤)** والتي تطرقت إلى الانقسام الفلسطيني عام ٢٠٠٧ بين حركتي فتح وحماس، أزمة لدى المواطنين الفلسطينيين وعزوف على مستوى المشاركة

السياسية، بسبب التوترات الحادة ما بين الحركتين، وعدم قدرتهما على إعادة الوحدة ما بين شطري الوطن الضفة الغربية وقطاع غزة، انقسام سياسي وأزمة وطنية أثرت بذلك على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين.

كما يتفق القول مع **نظرية التحديث السياسي** أن الأحزاب في الدول المتخلفة ضرورة تحديثية، كما أنه يعطي أهمية كبيرة للجانب المؤسسي للتحديث.

المعايير التي تم اختيار المرشحين للقوائم الانتخابية

تمثلت الإجابات حول اهم المعايير التي يتم من خلالها اختيار المرشحين للقوائم الانتخابية السيرة الحسنة الاستعداد للتضحية من اجل الناس ... الشهادة العلمية.. التاريخ النضالي.، مؤمن بالعمل والقضية الفلسطينية، التعليم والكفاءة والتاريخ النضالي ومدى الاستقلالية، كانت هذه الكلمات بالإجماع من كل الفئات التي تم مقابلتها.

بصفتي كباحث.. أرى أن هناك إجماعا على أن يكون الشخص المنتخب شخصية لها دورها الريادي في المجتمع، ويشهد لها الجميع بالانتماء الوطني، لذى من الضروري أن يتم العمل على إبراز الشخصيات الريادية الوطنية في الوطن وتقديمها للمجتمع.

حيث يتفق هذا القول مع **نظرية المشاركة والديمقراطية** وتنص هذه النظرية أن هنالك علاقة مباشرة وطردية بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية، فكلما ارتفع مستوى التعليم زادت المشاركة السياسية.

تفعيل دور الشباب في المجتمع المدني لمواكبة التحول الديمقراطي من خلال المشاركة في الانتخابات

أجمع المبحوثين بأنه يمكن تفعيل دور الشباب في المجتمع المدني، وذلك من خلال تعديل القوانين الانتخابية وتخفيض عمر من يحق له الترشح التشريعي او الرئاسة، رفع نسبة الوعي بالحق في المطالبة بالتمتع في الممارسة الديمقراطية، مشاركة كافة مؤسسات المجتمع المدني والجامعات ومؤسسات حقوق الانسان والتجمعات الشبابية في تشكيل لوبي ضاغط للتحول الديمقراطي، تعزيز وتفعيل دورهم في الاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني المختلفة.

بصفتي كباحث، أدعو لتفعيل دور الفئة الشبابية من خلال تشجعهم على التوجه للانتخابات وذلك من خلال القوائم الانتخابية، فهناك ترقب كبير من أجل إعادة إقامة وفتح صناديق الاقتراع في كافة

محافظات الوطن بما فيها القدس، وعدم تهميش أي طبقة من طبقات المجتمع سواء كانت بدوافع حزبية أو دينية اجتماعية.

حيث يتفق هذا القول مع **النظرية الشعبية الديمقراطية** حيث يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الديمقراطية تتطلب أن يتفاعل المواطنون باستمرار من المناصب الحكومية فيما يتعلق بالسياسة العامة، وأنه كلما زاد عدد الأشخاص الذين يناقشون بالشؤون السياسية زادت مشاركتهم الفعّالة في التصويت، وبالتالي خلق المنافسة على المشاركة المحلية في الأحزاب الجماهيرية، كما يُنظر إلى المشاركة الشعبية على أنها مقوم أساسي للحكومة الديمقراطية داخل المجتمع.

الفصل الرابع

الطريقة والإجراءات

المبحث الأول: منهجية الدراسة

مقدمة:

تناول هذا الفصل وصفا للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

منهج الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج التاريخي من خلال سرد تاريخي لانتخابات المجلس التشريعي لعامي ١٩٩٦ و٢٠٠٦ والظروف التي واكبت تلك الفترتين، وظروف انتخابات ٢٠٢١، إضافة إلى المنهج الوصفي التحليلي والتي تحاول من خلالها وصف الظاهرة موضوع الدراسة (مدى لعب الشباب الفلسطيني دورًا في الترويج لانتخابات تشريعية فلسطينية نزيهة وشفافة) وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وهو أحد أشكال التحليل والتقدير العلمي المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة محددة وتصويرها كميًا عن طريق جمع بيانات ومعلومات مقننة عن الظاهرة أو المشكلة وتصنيفها وتحليلها وإخضاعها للدراسات الدقيقة، كما سيستخدم الباحث المنهج المقارن من خلال مناقشة دراسة تحليلية مقارنة ما بين انتخابات المجلس التشريعي لعام ١٩٩٦ وانتخابات عام ٢٠٠٦ وعام ٢٠٢١.

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسين للمعلومات:

١. **المصادر الثانوية**: حيث اتجه الباحث في معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدارسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.
٢. **المصادر الأولية**: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة لجأ الباحث إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض، واداة المقابلة مع رؤساء القوائم الانتخابية لعام ٢٠٢١.

مجتمع الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة فان المجتمع المستهدف يتكون من (٣٦) قائمة انتخابية خلال العام ٢٠٢١.

عينة الدراسة:

تم استخدام طريقة العينة العشوائية القصدية، حيث تم توزيع (٣٦) استبانة على أفراد مجتمع الدراسة، وقد تم استرداد (٣٥) استبانة بنسبة (٩٧.٢%)، حيث لم تستجب قائمة حركة (فتح) للاستبانة.

أداة الدراسة:

تم إعداد استبانة حول " الشباب الفلسطيني والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية مقارنة بين جولات الانتخابات التشريعية ١٩٩٦- ٢٠٢١"

حيث تتكون من قسمين رئيسين هما:

القسم الأول: وهو عبارة عن **البيانات الشخصية** للمستجيبين (الجنس، الفئة العمرية، الحالة الاجتماعية، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، مكان الإقامة، الانتماء السياسي).

القسم الثاني: وهو عبارة عن **فقرات الاستبانة**، ويتكون من أربع مجالات وهي:

المجال الأول: معايير الترشح في الانتخابات التشريعية، ويتكون من (١٢) فقرة.

المجال الثاني: الهدف من المشاركة في الانتخابات، ويتكون من (١٧) فقرة.

المجال الثالث: المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية، ويتكون من (١٤) فقرة.

المجال الرابع: دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية، ويتكون من (١٣) فقرة.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (٥):

جدول (٧): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	معارض بشدة	معارض	محايد	موافق	موافق بشدة
الدرجة	١	٢	٣	٤	٥

صدق الاستبانة:

يعني صدق الاستبانة تمثيلها للمجتمع المدروس بشكل جيد، أي أن الإجابات التي نحصل عليها من أسئلة الاستبيان تعطينا المعلومات التي وضعت لأجلها الأسئلة (البحر والتنجي،٢٠١٤: ١٤)، ويوجد العديد من الاختبارات التي تقيس صدق الاستبانة أهمها:

١- صدق آراء المحكمين "الصدق الظاهري":

يقصد بصدق المحكمين "هو أن يختار الباحث عددًا من المحكمين المتخصصين في مجال الظاهرة أو المشكلة موضوع الدراسة" (الجرجاوي،٢٠١٠: ١٠٧) حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين تألفت من (٣) متخصصين في دراسات الشرق الأوسط، وأسماء المحكمين بالملحق رقم (٤)،

وقد استجاب الباحث لآراء المحكمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة، وبذلك خرج الاستبيان في صورته النهائية - انظر الملحق رقم (٣).

٢- صدق المقياس:

أولا: الاتساق الداخلي

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إلية هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه.

جدول (٨)

نتائج الاتساق الداخلي - مجال " معايير الترشح في الانتخابات التشريعية "

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	ساهم الانتماء للحزب والحركة وحشد التأييد لخوض الانتخابات في اختيار المرشحين للقائمة	.509*	0.000
٢.	شكلت الكفاءة والجدارة والسمعة الحسنة عامل أساسي في اختيار المرشحين للفصيل	.587*	0.000
٣.	لعب عامل القدرة على التأثير على الجماهير في الدائرة الانتخابية دوراً في اختيار المرشحين	.437*	0.004
٤.	شكلت المشاركة في وضع وصياغة البرنامج الانتخابي للقائمة عامل أساسي في اختيار المرشحين للدوائر الانتخابية.	.893*	0.000
٥.	شكّل امتلاك الثقافة والمعرفة الجيدة بالمجتمع الفلسطيني عمل أساسي في اختيار المرشحين	.642*	0.000
٦.	لعبت العلاقات الشخصية دورا كبيرا في اختيار المرشحين	.463*	0.003
٧.	شكل العُمر عاملًا أساسيًا في عملية اختيار المرشح	.552*	0.000
٨.	اعتمدت القائمة التوزيع الجغرافي والمحاصصة المناطقية بعين الاعتبار في عملية اختيار المرشحين للقائمة	.557*	0.000
٩.	شكل الانتماء القبلي أو الطائفي دورًا في اختيار مرشحي القائمة	.425*	0.005
١٠.	ساهمت رغبة القائمة في إعطاء دور قيادي للشباب الفلسطيني في الاختيار	.416*	0.007
١١.	تدخلت أطراف إقليمية في عملة اختيار المرشحين	.493*	0.001
١٢.	لعب المستوى التعليمي عاملًا أساسيً في عملة اختيار المرشح	.572*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

يوضح جدول (٨) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " معايير الترشح في الانتخابات التشريعية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ≥ α وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (٩)
نتائج الاتساق الداخلي - مجال " الهدف من المشاركة في الانتخابات "

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	الهدف الأساسي لتشكيل القائمة هو إعطاء دور الشباب وتعزيز مشاركتهم السياسية	.537*	0.000
٢.	محاربة الفساد يُعتبر عاملا أساسيا في خوض الانتخابات	.550*	0.000
٣.	شكّل دعم وتبني خيار المقاومة السلمية عاملًا أساسيًا في الدفع لتشكيل القائمة الانتخابية	.593*	0.000
٤.	تبني المقاومة العسكرية الشاملة ضد الاحتلال عاملًا أساسيًا في المشاركة للانتخابات	.752*	0.000
٥.	هدفت القائمة من المشاركة في الانتخابات الوصول إلى السلطة	.557*	0.000
٦.	تعتبر الأهداف السياسة أولوية على جدول البرنامج الانتخابي للقائمة	.530*	0.000
٧.	تعتبر الأهداف الاقتصادية أولوية على جدول البرنامج الانتخابي للقائمة	.474*	0.002
٨.	تعتبر الأهداف الاجتماعية أولوية على جدول البرنامج الانتخابي للقائمة	.449*	0.003
٩.	من أولويات القائمة الانتخابية إنهاء الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني	.554*	0.000
١٠	فقدان الأمل في التغيير عاملًا أساسيًا في قرار خوض الانتخابات في قائمة منفصلة	.543*	0.000
١١	عدم إعطاء الحركات والفصائل الفلسطينية القائمة حاليا فرص سياسية يعتبر عاملًا أساسيًا في خوض الانتخابات بقائمة جديدة	.491*	0.001
١٢	فقدان الأمل بالتغيير في ظل وجود الأحزاب والفصائل الفلسطينية الموجودة لعب دوراً اساسياً في قرار تشكيل القائمة والمشاركة في الانتخابات	.579*	0.000
١٣	ايماننا بان الشباب الفلسطيني يمتلك الخبرات الشبابية القادرة على التغيير الذي ينشده الشعب الفلسطيني كن دافعا لنا للمشاركة	.434*	0.005
١٤	رغبتنا في تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية والمشاركة في الفعاليات الدولية لعب دور في مشاركتنا في الانتخابات	.507*	0.000
١٥	رغبتنا في إعطاء ملف الأسرى والمعتقلين الأهمية الكبرى في المناقشات والمداولات لخوض الانتخابات دافعا أساسيا للمشاركة	.573*	0.000
١٦	ايماننا بأهمية تعزيز الحق الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وجدار الفصل العنصري والاستيطان شكل دافع لرئيس للقائمة للمشاركة في الانتخابات	.620*	0.000
١٧	ايماننا ان بالتغيير لا يمكن أن يكون ممكنا إلا إذا جاء من الداخل عامل أساسي في اخاذنا قرار المشاركة في الانتخابات	.575*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

يوضح جدول (٩) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " الهدف من المشاركة في الانتخابات " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ≥ α وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (١٠)

نتائج الاتساق الداخلي - مجال " المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية "

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	وضع البرامج السياسية كانت من أكثر التحديات التي واجهتنا خلال عملية تشكيل القائمة ووضع أهدافها وبرامجها.	.558*	0.000
٢.	الحصول على مصادر تمويل الحملات الانتخابية كان من ابرز التحديات لقائمتنا الانتخابية.	.693*	0.000
٣.	شكّل تحديد الكوتا النسائية تحدي للقائمة الانتخابية في سعيها لاختيار مرشحيها من النساء	.618*	0.000
٤.	مواجهة العديد من التحديات السياسية والاجتماعية التي تتعلق بمشاركة العنصر النسائي في القوائم الانتخابية كان من ابرز التحديات التي واجهتنا.	.524*	0.001
٥.	شكل صعوبة الاتصال والتواصل بين أعضاء القوائم الانتخابية في محافظات الوطن تحدي كبير للقائمة	.534*	0.000
٦.	إلقاء الضوء إعلاميا على برامج وخطط القائمة الانتخابية كان تحديا أمام القائمة في سعيها للحصول على تغطية إعلامية والتواصل مع الجمهور الفلسطيني	.595*	0.000
٧.	شكّل التواصل مع الأسرى الراغبين في الدخول بالقوائم الانتخابية عائق أمام القائمة الانتخابية.	.739*	0.000
٨.	نعتقد انه تم إعطائنا الحرية في تنظيم اللقاءات الجماهيرية والتواصل الفعال والنشط مع المجتمع الفلسطيني	.547*	0.000
٩.	اعتبار انتماء القوائم المستقلة بشكل غير مباشر للقوائم الانتخابية المنافسة الرئيسية كان من أبرز التحديات	.408*	0.007
١٠	شكّلت الولاءات الخارجية للقوائم الانتخابية سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية تحديا للقائمة	.525*	0.001
١١	حاولت السلطة الفلسطينية التأثير على سير عملية اختيار المرشحين للقائمة	.560*	0.000
١٢	حاولت الأجهزة الأمنية الفلسطينية التأثير على سير اختيارنا لمرشحينا والتأثير على خططنا الانتخابية	.614*	0.000
١٣	تم تشكيل القائمة وبرامجها بكل حرية وأجواء ديمقراطية	.541*	0.000
١٤	وجود قناعة بالقدرة على استقطاب الشباب في ظل المنافسة بين الأحزاب والفصائل الفلسطينية الرئيسية كان من ابرز التحديات التي واجهناها.	.511*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

يوضح جدول (١٠) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ≥ α وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (١١)

نتائج الاتساق الداخلي - مجال "دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية"

م	الفقرة	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig.)
١.	نعتقد ان تدخل الاحتلال الإسرائيلي في إجراء الانتخابات التشريعية ساهم في تأجيلها.	.543*	0.000
٢.	نعتقد ان التدخلات العربية والإقليمية ساهمت بتأجيل الانتخابات التشريعية.	.683*	0.000
٣.	لعب تدهور الوضع الاقتصادي في الضفة وقطاع غزة دورا بتأجيل الانتخابات التشريعية.	.696*	0.000
٤.	تأجيل الانتخابات الفلسطينية نتيجة للانقسام الفلسطيني -الفلسطيني ساهم بتأجيل الانتخابات التشريعية.	.656*	0.000
٥.	باعتقادنا ان موقف الاحتلال الإسرائيلي من مشاركة القدس في الانتخابات التشريعية كانت سبب عدم عقدها.	.862*	0.000
٦.	غياب الحوار الوطني بين الفصائل الفلسطينية ساهم بتأجيل الانتخابات التشريعية.	.558*	0.000
٧.	باعتقادنا ان عدم جاهزية المجتمع الدولي للرقابة وقبول نتائج الانتخابات التشريعية ساهم بتأجيلها.	.734*	0.000
٨.	نعتقد ان تأجيل الانتخابات يعود لعدم وجود نية حقيقية لدى القيادة الفلسطينية تنظيم الانتخابات.	.622*	0.000
٩.	نعتقد ان خوف الفصائل الفلسطينية من التغيير وفقدان التأثير السياسي عامل أساسي في تأجيل الانتخابات.	.541*	0.000
١٠.	تعتقد ان ارتفاع عدد القوائم الانتخابية إلى ٣٦ قائمة يعبر عن أزمة سياسية عميقة وفراغ قيادي في الساحة الفلسطينية السياسية.	.531*	0.000
١١.	ارتفاع عدد القوائم الانتخابية إلى ٣٦ قائمة مؤشر على سعي فلسطيني حقيقي للتغيير.	.554*	0.000
١٢.	ارتفاع عدد القوائم الانتخابية إلى ٣٦ ساهم في تكريس للانقسام الفلسطيني.	.831*	0.000
١٣.	القوائم الانتخابية الفلسطينية المستقلة بمثابة مخرج من سيطرة الفصائل الفلسطينية.	.514*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

يوضح جدول (١١) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال " دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية " والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ≥ α وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

ثانيا: الصدق البنائي

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

جدول (١٢)
نتائج الصدق البنائي للاستبانة

المجال	معامل بيرسون للارتباط	القيمة الاحتمالية(Sig.)
معايير الترشح في الانتخابات التشريعية	.721*	0.000
الهدف من المشاركة في الانتخابات	.757*	0.000
المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية	.860*	0.000
دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية	.784*	0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

يبين جدول (١٢) أن جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ≥ α وبذلك تعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

ثبات الاستبانة:

يعني الثبات استقرار الاستبيان وعدم تناقضه مع نفسه، أي يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة (البحراوي، ٢٠١٨: ٣)، حيث تحقق الباحث من ثبات استبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (١١).

جدول (١٣)

معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
معايير الترشح في الانتخابات التشريعية	12	0.790
الهدف من المشاركة في الانتخابات	18	0.717
المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية	14	0.714
دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية	14	0.758
جميع فقرات الاستبانة معا	58	0.793

واضح من النتائج الموضحة في جدول (١٣) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل مجال حيث تتراوح بين (0.714،0.790)، بينما بلغت لجميع فقرات الاستبانة (0.793)، وهذا يعنى أن الثبات مرتفع ودال إحصائيا.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفريغ وتحليل الاستبانة من خلال برنـامج التحليل الإحصـائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS 28)، حيث تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

١. النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
٢. المتوسط الحسابي والوزن النسبي والانحراف المعياري.
٣. اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
٤. معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient).
٥. اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test).
٦. اختبار تحليل التباين الأحادي(One Way Analysis of Variance - ANOVA).

المبحث الثاني

نتائج تساؤلات وفرضيات الدراسة

مقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الاستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على المتغيرات الشخصية للمستجيبين، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من استبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

المتغيرات الشخصية للمبحوثين

جدول (١٤): الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية %
ذكر	28	80.0
أنثى	7	20.0
المجموع	35	100.0

يتضح من جدول (١٤) أن ما نسبته 80.0% من عينة الدراسة ذكور، بينما 20.0% إناث، وهذا بديهيا أن يكون عدد الذكور أكثر من الإناث، كونهن لا يدركن أهمية موضوع الانتخابات، والأقل مشاركة في أي برنامج انتخابي

جدول (١٥): الفئة العمرية

الفئة العمرية	العدد	النسبة المئوية %
من ٢٥- ٣٥ سنة	-	-
من ٣٦- ٤٥ سنة	10	28.6
من ٤٦- ٥٥ سنة	16	45.7
من ٥٦ سنة فأكثر	9	25.7
المجموع	35	100.0

يتضح من جدول (١٥) أن ما نسبته 28.6% من عينة الدراسة تتراوح أعمارهم من ٣٦- ٤٥ سنة، 45.7% تتراوح أعمارهم من ٤٦- ٥٥ سنة، بينما 25.7% أعمارهم من ٥٦ سنة فأكثر، وهذا يدل بأن غالبية الأعضاء في البرامج الانتخابية أعمارهم تتراوح ما بين ٤٦- ٥٥ سنة.

جدول (١٦): الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	النسبة المئوية %
أعزب/ آنسة	-	-
متزوج/ة	35	100.0
مطلق/ة	-	-
أرمل/ة	-	-

المجموع	35	100.0

يتضح من جدول (١٦) أن ما نسبته ١٠٠.٠% حالتهم الاجتماعية متزوج/ة.

جدول (١٧): المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة المئوية %
ثانوية فأقل	-	-
دبلوم	2	5.7
جامعي	25	71.4
دراسات عليا	8	22.9
المجموع	35	100.0

يتضح من جدول (١٧) أن ما نسبته 5.7% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي دبلوم، 71.4% مؤهلهم العلمي جامعي، بينما 22.9% مؤهلهم العلمي دراسات عليا، وهذا يدل بأن أغلب الأعضاء في القوائم الانتخابية متعلمين، ومن أصحاب الشهادات العلمية المرتفعة.

جدول (١٨): المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة المئوية %
قطاع حكومي	4	11.4
قطاع خاص	20	57.1
منظمات غير حكومية	11	31.4
المجموع	35	100.0

يتضح من جدول (١٨) أن ما نسبته 11.4% من عينة الدراسة مسماهم الوظيفي قطاع حكومي، 57.1% مسماهم الوظيفي قطاع خاص، بينما 31.4% مسماهم الوظيفي منظمات غير حكومية.، وهذا يدل بأن الاستبيان وزعت على أصحاب القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية الداعمين للحملة الانتخابية.

جدول (١٩): مكان الاقامة

مكان الإقامة	العدد	النسبة المئوية %
مدينة	15	42.9
قرية	6	17.1
مخيم	11	31.4
مجمع قروي	3	8.6
المجموع	35	100.0

يتضح من جدول (١٩) أن ما نسبته 42.9% من عينة الدراسة يقيمون في مدينة، 17.1% يقيمون في قرية، 31.4% يقيمون في مخيم، بينما 8.6% يقيمون في مجتمع قروي.

حيث يدل من خلال الجدول السابق بأن فئة الدراسة انقسمت ما بين مدينة وقرية ومخيم ومجمع قروي، وأن العدد الأكبر كان لمدينة.

جدول (٢٠): الانتماء السياسي

الانتماء السياسي	العدد	النسبة المئوية %
فتح	-	-
حماس	1	2.9
الجهاد الإسلامي	-	
الجبهة الشعبية	1	٢.٩
الجبهة الديموقراطية	1	٢.٩
مستقل	29	٨٢.٨
أخرى	3	٨.٥
المجموع	35	100.0

يتضح من جدول (٢٠) أن ما نسبته 2.9% من عينة الدراسة ينتمون إلى حماس والجبهة الشعبية والجبهة الديموقراطية لكل منهم، 82.8% مستقلين، بينما 8.5% لهم انتماءات سياسية أخرى، وهذا يدل بأن الغالبية العظمى للأشخاص الذين انتمائهم مستقل، كون أن هناك أحزاب سياسية ابتعدت عن الميدان الانتخابي خوفا من الملاحقة الأمنية مثل حماس والجهد الإسلامي.

مفتاح تصحيح الأداة:

تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (٥-١=٤) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (٤/٥=٠.٨٠) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول (٢١)

مفتاح تصحيح الأداة

المتوسط الحسابي	الوزن النسبي	درجة الموافقة
من 1 – 1.80	من 20% -36%	قليلة جداً
أكبر من 1.80 - 2.60	أكبر من 36% - 52%	قليلة
أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر من 52%- 68%	متوسطة
أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر من 68%- 84%	كبيرة
أكبر من 4.20 - 5	أكبر من 84 %-100%	كبيرة جداً

ولتفسير نتائج الدراسة والحكم على مستوى الاستجابة، اعتمد الباحث على ترتيب المتوسطات الحسابية على مستوى المجالات للاستبيان ومستوى الفقرات في كل مجال، وقد حدد الباحث درجة الموافقة حسب المحك المعتمد للدراسة.

الاجابة عن اسئلة الدراسة:

السؤال الاول: ما معايير الترشح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١؟

للإجابة عن هذا السؤال تم اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الأولى: يوجد معايير واضحة للترشح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، النتائج موضحة في جدول (٢٠).

جدول (٢٢)

معايير الترشح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
١.	ساهم الانتماء للحزب والحركة وحشد التأييد لخوض الانتخابات في اختيار المرشحين للقائمة	3.43	1.01	68.57	٨	كبيرة
٢.	شكلت الكفاءة والجدارة والسمعة الحسنة عامل أساسي في اختيار المرشحين للفصيل	3.89	0.83	77.71	٤	كبيرة
٣.	لعب عامل القدرة على التأثير على الجماهير في الدائرة الانتخابية دورًا في اختيار المرشحين	3.97	0.82	79.43	٣	كبيرة
٤.	شكلت المشاركة في وضع وصياغة البرنامج الانتخابي للقائمة عامل أساسي في اختيار المرشحين للدوائر الانتخابية.	3.69	0.87	73.71	٧	كبيرة
٥.	شكّل امتلاك الثقافة والمعرفة الجيدة بالمجتمع الفلسطيني عامل أساسي في اختيار المرشحين	3.74	0.89	74.86	٦	كبيرة
٦.	لعبت العلاقات الشخصية دورا كبيرا في اختيار المرشحين	3.86	0.85	77.14	٥	كبيرة
٧.	شكل العُمر عاملًا أساسيًا في عملية اختيار المرشح	3.74	0.92	74.86	٦	كبيرة
٨.	اعتمدت القائمة التوزيع الجغرافي والمحاصصة المناطقية بعين الاعتبار في عملية اختيار المرشحين للقائمة	3.97	0.92	79.43	٣	كبيرة
٩.	شكل الانتماء القبلي أو الطائفي دورًا في اختيار مرشحي القائمة	3.89	1.18	77.71	٤	كبيرة
١٠	ساهمت رغبة القائمة في إعطاء دور قيادي للشباب الفلسطيني في الاختيار	4.17	0.98	83.43	١	كبيرة
١١	تدخلت أطراف إقليمية في عملة اختيار المرشحين	3.29	1.41	65.71	٩	متوسطة
١٢	لعب المستوى التعليمي عاملًا أساسيً في عملة اختيار المرشح	4.11	0.87	82.29	٢	كبيرة

	جميع فقرات المجال معاً	3.81	0.38	76.24		كبيرة

من جدول (٢٢) تبين أن المتوسط الحسابي لمجال " معايير الترشح في الانتخابات التشريعية " يساوي 3.81 أي أن الوزن النسبي 76.24%، وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

من وجهة نظر الباحث هذا يدل بان معايير الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١ واضحة لأفراد العينة حيث تمثلت في المشاركة في وضع وصياغة البرنامج الانتخابي للقائمة عامل أساسي في اختيار المرشحين للدوائر الانتخابية، كما لعب المستوى التعليمي عاملًا أساسيً في عملة اختيار المرشح، كما شكل الانتماء القبلي أو الطائفي دورًا في اختيار مرشحي القائمة.

وقد حصلت الفقرة " ساهمت رغبة القائمة في إعطاء دور قيادي للشباب الفلسطيني في الاختيار " على أعلى درجة موافقة بنسبة 83.43%، حيث يعزو الباحث السبب بأن جميع الأحزاب السياسية ترغب في دعم عملية المشاركة الشبابية في السياسية ، كونهم شباب المستقبل، وقد يملكون أفكار إيجابية تعود على المجتمع الفلسطيني بالإيجابية، وبينما حصلت الفقرة " تدخلت أطراف إقليمية في عملة اختيار المرشحين" على اقل درجة موافقة بنسبة 65.71%.وهذا يدل بأن عملية الانتخابات خاصة في المجتمع الفلسطيني لا تدعم عملية تدخل أطراف غير فلسطينية في العملية الانتخابية.

السؤال الثاني: ما الهدف من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١؟

للإجابة عن هذا السؤال تم اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الثانية: يوجد أهداف محددة للمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، النتائج موضحة في جدول (٢١).

جدول (٢٣)

الهدف من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
١.	الهدف الأساسي لتشكيل القائمة هو إعطاء دور الشباب وتعزيز مشاركتهم السياسية	4.37	0.77	87.43	5	كبيرة جدا
٢.	محاربة الفساد يُعتبر عاملا أساسيا في خوض الانتخابات	4.40	0.69	88.00	3	كبيرة جدا
٣.	شكّل دعم وتبني خيار المقاومة السلمية عاملًا أساسيًا في الدفع لتشكيل القائمة الانتخابية	3.97	0.92	79.43	13	كبيرة
٤.	تبني المقاومة العسكرية الشاملة ضد الاحتلال عاملًا أساسيًا في المشاركة للانتخابات	4.14	0.94	82.86	11	كبيرة
٥.	هدفت القائمة من المشاركة في الانتخابات الوصول إلى السلطة	3.77	0.91	75.43	18	كبيرة
٦.	تعتبر الأهداف السياسة أولوية على جدول البرنامج الانتخابي للقائمة	3.94	0.87	78.86	15	كبيرة

٧.	تعتبر الأهداف الاقتصادية أولوية على جدول البرنامج الانتخابي للقائمة	4.57	0.65	91.43	2	كبيرة جدا
٨.	تعتبر الأهداف الاجتماعية أولوية على جدول البرنامج الانتخابي للقائمة	4.31	0.68	86.29	9	كبيرة جدا
٩.	من أولويات القائمة الانتخابية إنهاء الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني	4.17	0.66	83.43	10	كبيرة
١٠	فقدان الأمل في التغيير عاملًا أساسيًا في قرار خوض الانتخابات في قائمة منفصلة	3.80	0.90	76.00	17	كبيرة
١١	عدم إعطاء الحركات والفصائل الفلسطينية فرص سياسية يعتبر عاملًا أساسيًا في خوض الانتخابات بقائمة جديدة	3.83	0.92	76.57	16	كبيرة
١٢	فقدان الأمل بالتغيير في ظل وجود الأحزاب والفصائل الفلسطينية الموجودة لعبة دورًا أساسيًا في قرار تشكيل القائمة والمشاركة في الانتخابات	4.14	0.73	82.86	11	كبيرة
١٣	إيمانًا بأن الشباب الفلسطيني يمتلك الخبرات الشبابية القادرة على التغيير الذي ينشده الشعب الفلسطيني كان دافعًا لنا للمشاركة	4.34	0.64	86.86	8	كبيرة جدا
١٤	رغبتنا في تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية والمشاركة في الفعاليات الدولية لعب دورًا في مشاركتنا في الانتخابات	3.94	0.84	78.86	14	كبيرة
١٥	رغبتنا في إعطاء ملف الأسرى والمعتقلين الأهمية الكبرى في المناقشات والمداولات لخوض الانتخابات دافعًا أساسيًا للمشاركة	4.40	0.60	88.00	4	كبيرة جدا
١٦	إيماننا بأهمية تعزيز الحق الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وجدار الفصل العنصري والاستيطان شكّل دافعًا رئيسيًا للقائمة للمشاركة في الانتخابات	4.34	0.64	86.86	6	كبيرة جدا
١٧	إيماننا أن بالتغيير لا يُمكن أن يكون ممكنًا إلا إذا جاء من الداخل عامل أساسي في أخذنا قرار المشاركة في الانتخابات	4.63	0.49	92.57	1	كبيرة جدا
	جميع فقرات المجال معاً	4.19	0.28	83.81		كبيرة

من جدول (٢٣) تبين أن المتوسط الحسابي لمجال " الهدف من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية " يساوي 4.19 أي أن الوزن النسبي 83.81%، وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، يرى الباحث من أجل المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١ ضرورة تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها تحقيق الأهداف السياسية للقوائم الانتخابية، وتحسين الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كما من أولويات القائمة الانتخابية إنهاء الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني كون المجتمع الفلسطيني مجتمع واحد.

وقد حصلت الفقرة " إيماننا أن بالتغيير لا يُمكن أن يكون ممكنًا إلا إذا جاء من الداخل عامل أساسي في أخذنا قرار المشاركة في الانتخابات " من وجهة نظر الباحث بأن من الضروري تحقيق التحديث السياسي، وذلك من خلال فتح باب المشاركة السياسية للشباب، حيث يتم ذلك من خلال زيادة الوعي السياسي لديهم.

على أعلى درجة موافقة بنسبة 92.57%، بينما حصلت الفقرة "هدفت القائمة من المشاركة في الانتخابات الوصول إلى السلطة " على أقل درجة موافقة بنسبة 75.43%.

حيث يرى الباحث بأن كل قائمة انتخابية تهدف في المشاركة في الجانب السياسي، كون الوصول إلى السلطة يحتاج إلى مسؤولية وضغوطات كبيرة، وهذا ما نرى في الأيام التي نعيشها كمية الضغوط التي يعيشها رجال السلطة تجاه معالجة الأزمات التي يعيشها المجتمع الفلسطيني.

السؤال الثالث: ما المعيقات والتحديات لتشكيل القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١؟

للإجابة عن هذا السؤال تم اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الثالثة: يوجد معيقات وتحديات لتشكيل القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، النتائج موضحة في جدول (٢٣).

جدول (٢٤)
المعيقات والتحديات لتشكيل القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
١.	وضع البرامج السياسية كانت من أكثر التحديات التي واجهتنا خلال عملية تشكيل القائمة ووضع أهدافها وبرامجها	4.00	0.87	80.00	5	كبيرة
٢.	الحصول على مصادر تمويل الحملات الانتخابية كان من أبرز التحديات لقائمتنا الانتخابية	3.80	1.02	76.00	8	كبيرة
٣.	شكّل تحديد الكوتا النسائية تحدي للقائمة الانتخابية في سعيها لاختيار مرشحيها من النساء	3.69	1.05	73.71	9	كبيرة
٤.	مواجهة العديد من التحديات السياسية والاجتماعية التي تتعلق بمشاركة العنصر النسائي في القوائم الانتخابية كان من أبرز التحديات التي واجهتنا	3.66	1.14	73.14	10	كبيرة
٥.	شكّل صعوبة الاتصال والتواصل بين أعضاء القوائم الانتخابية في محافظات الوطن تحدي كبير للقائمة	3.91	0.98	78.29	6	كبيرة
٦.	إلقاء الضوء إعلاميًا على برامج وخطط القائمة الانتخابية كان تحديًا أمام القائمة في سعيها للحصول على تغطية إعلامية والتواصل مع الجمهور الفلسطيني	4.26	0.82	85.14	1	كبيرة جدا
٧.	شكّل التواصل مع الأسرى الراغبين في الدخول بالقوائم الانتخابية عائق أمام القائمة الانتخابية	4.03	1.01	80.57	4	كبيرة
٨.	نعتقد أنه تم إعطائنا الحرية في تنظيم اللقاءات الجماهيرية والتواصل الفعال والنشط مع المجتمع الفلسطيني	3.11	0.63	62.29	14	متوسطة
٩.	اعتبار انتماء القوائم المستقلة بشكل غير مباشر للقوائم الانتخابية المنافسة الرئيسية كان من أبرز التحديات	4.17	0.71	83.43	2	كبيرة
١٠.	شكّل الولاءات الخارجية للقوائم الانتخابية سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية تحديًا للقائمة	4.09	0.82	81.71	3	كبيرة
١١.	حاولت السلطة الفلسطينية التأثير على سير عملية اختيار المرشحين للقائمة	3.46	1.01	69.14	13	كبيرة
١٢.	حاولت الأجهزة الأمنية الفلسطينية التأثير على سير اختيارنا لمرشحينا والتأثير على خططنا الانتخابية	3.91	1.15	78.29	7	كبيرة

١٣.	تم تشكيل القائمة وبرامجها بكل حرية وأجواء ديمقراطية	3.60	0.85	72.00	11	كبيرة
١٤.	وجود قناعة بالقدرة على استقطاب الشباب في ظل المنافسة بين الأحزاب والفصائل الفلسطينية الرئيسية كان من أبرز التحديات التي واجهناها	3.54	0.95	70.86	12	كبيرة
	جميع فقرات المجال معاً	3.80	0.38	76.04		كبيرة

من جدول (٢٤) تبين أن المتوسط الحسابي لمجال " المعيقات والتحديات لتشكيل القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية " يساوي 3.80 أي أن الوزن النسبي 76.04%، وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال، أي أن هناك مجموعة من المعيقات والتحديات لتشكيل القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١، حيث تتمثل تلك المعيقات والتحديات صعوبة الاتصال والتواصل بين أعضاء القوائم الانتخابية في محافظات الوطن تحدي كبير للقائمة، والحصول على مصادر تمويل الحملات الانتخابية كان من أبرز التحديات لقائمتنا الانتخابية، كون الحملات الانتخابية تطلب مبالغ مالية كبيرة من أجل نشر فكرة القوائم الانتخابية على الشعب، وتشجيعهم على انتخابها.

وقد حصلت الفقرة " إلقاء الضوء إعلاميا على برامج وخطط القائمة الانتخابية شكّلت تحدي أمام القائمة في سعيها للحصول على تغطية إعلامية " على أعلى درجة موافقة بنسبة 85.14%، كون هناك بعض القوائم الانتخابية تكون معادية للرئيس والأجهزة الأمنية، ومن أجل عدم تفشي الفساد والفتنه يتم ملاحقتها أعلاميا.

بينما حصلت الفقرة "نعتقد أنه تم إعطائنا الحرية في تنظيم اللقاءات الجماهيرية والتواصل الفعال والنشط مع المجتمع الفلسطيني " على أقل درجة موافقة بنسبة 62.29%.

حيث يرى الباحث بأن السلطة الفلسطينية تدعم عملية الانتخابات، ولا تضع الضغوطات على القوائم الانتخابية حيث تعطيهم الحرية في تنظيم اللقاءات الجماهيرية والتواصل الفعال والنشط مع المجتمع الفلسطيني.

السؤال الرابع: ما دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١؟

للإجابة عن هذا السؤال تم اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الرابعة: يوجد دوافع متعددة لتأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١.

لاختبار هذه الفرضية، تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لمعرفة درجة الموافقة، النتائج موضحة في جدول (٢٤).

جدول (٢٥)

دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة الموافقة
١.	نعتقد أن تدخل الاحتلال الإسرائيلي في إجراء الانتخابات التشريعية ساهم في تأجيلها	4.31	0.99	86.29	4	كبيرة جدا

٢.	نعتقد أن التدخلات العربية والإقليمية ساهمت بتأجيل الانتخابات التشريعية	4.37	0.73	87.43	٣	كبيرة جدا
٣.	لعب تدهور الوضع الاقتصادي في الضفة وقطاع غزة دورًا بتأجيل الانتخابات التشريعية	3.86	1.09	77.14	٨	كبيرة
٤.	تأجيل الانتخابات الفلسطينية نتيجة للانقسام الفلسطيني- الفلسطيني ساهم بتأجيل الانتخابات التشريعية	4.37	0.77	87.43	٣	كبيرة جدا
٥.	باعتقادنا أن موقف الاحتلال الإسرائيلي من مشاركة القدس في الانتخابات التشريعية كانت سبب عدم عقدها	3.94	1.03	78.86	٧	كبيرة
٦.	غياب الحوار الوطني بين الفصائل الفلسطينية ساهم بتأجيل الانتخابات التشريعية	4.17	0.66	83.43	٦	كبيرة
٧.	باعتقادنا أن عدم جاهزية المجتمع الدولي للرقابة وقبول نتائج الانتخابات التشريعية ساهم بتأجيلها	3.80	1.08	76.00	١٠	كبيرة
٨.	نعتقد أن تأجيل الانتخابات يعود لعدم وجود نية حقيقية لدى القيادة الفلسطينية تنظيم الانتخابات	3.51	0.98	70.29	11	كبيرة
٩.	نعتقد أن خوف الفصائل الفلسطينية من التغيير وفقدان التأثير السياسي عامل أساسي في تأجيل الانتخابات	4.46	0.66	89.14	١	كبيرة جدا
١٠	نعتقد أن ارتفاع عدد القوائم الانتخابية إلى ٣٦ قائمة يعبر عن أزمة سياسية عميقة وفراغ قيادي في الساحة الفلسطينية السياسية	4.40	0.65	88.00	٢	كبيرة جدا
١١	ارتفاع عدد القوائم الانتخابية إلى ٣٦ قائمة مؤشر على سعي فلسطيني حقيقي للتغيير	4.40	0.60	88.00	٢	كبيرة جدا
١٢	ارتفاع عدد القوائم الانتخابية إلى ٣٦ ساهم في تكريس للانقسام الفلسطيني	3.83	1.07	76.57	٩	كبيرة
١٣	القوائم الانتخابية الفلسطينية المستقلة بمثابة مخرج من سيطرة الفصائل الفلسطينية	4.26	0.74	85.14	٥	كبيرة جدا
	جميع فقرات المجال معاً	4.14	0.37	82.78		كبيرة

من جدول (٢٥) تبين أن المتوسط الحسابي لمجال " دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية " يساوي 4.14 أي أن الوزن النسبي 82.78%، وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

حيث يعزى الباحث السبب بأن هناك مجموعة من الدوافع من أجل تأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١ تمثلت في الانقسام الفلسطيني ساهم بتأجيل الانتخابات التشريعية؛ وذلك بسبب انتشار المشاكل، وتشتت ميول الشعب الفلسطيني للحزب الذي سيمثله، كما أن ارتفاع عدد القوائم الانتخابية إلى ٣٦ ساهم في تكريس للانقسام الفلسطيني.

وقد حصلت الفقرة " نعتقد أن خوف الفصائل الفلسطينية من التغيير وفقدان التأثير السياسي عامل أساسي في تأجيل الانتخابات" على أعلى درجة موافقة بنسبة 89.14%، يرى الباحث بأن هناك أحزاب سياسية حدث فيها انقسامات نتج عن ذلك فقدان التأثير السياسي لها في المجتمع.

بينما حصلت الفقرة " نعتقد أن تأجيل الانتخابات يعود لعدم وجود نية حقيقية لدى القيادة الفلسطينية تنظيم الانتخابات" على أقل درجة موافقة بنسبة 70.29%.

حيث يرى الباحث بأن عدم وجود نية حقيقية لدى القيادة الفلسطينية في تنظيم الانتخابات قد يكون سبب وراء تأجيل الانتخابات، ولك على أرض الواقع القيادة الفلسطينية تدعم الديموقراطية، وعملية المتشاركة السياسية.

السؤال الخامس: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغيرات الدراسة (الجنس- الفئة العمرية- الحالة الاجتماعية- المؤهل العلمي- المسمى الوظيفي- مكان الإقامة- الانتماء السياسي).

للإجابة عن هذا السؤال تم اختبار الفرضية التالية:

الفرضية الخامسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغيرات الدراسة (الجنس- الفئة العمرية- المؤهل العلمي- المسمى الوظيفي- مكان الإقامة- الانتماء السياسي).

ويتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا الى الجنس.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " T - لعينتين مستقلتين "، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٢٦): نتائج اختبار" T - لعينتين مستقلتين " – الجنس

المجال	الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t	مستوى الدلالة
معايير الترشح في الانتخابات	ذكر	28	3.78	0.41	-1.000	0.325
	أنثى	7	3.94	0.23		
الهدف من المشاركة في الانتخابات	ذكر	28	4.18	0.29	-0.252	0.803
	أنثى	7	4.21	0.22		
المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية	ذكر	28	3.77	0.42	-1.138	0.263
	أنثى	7	3.95	0.16		
دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية	ذكر	28	4.10	0.38	-1.286	0.208
	أنثى	7	4.30	0.25		
جميع مجالات الاستبانة	ذكر	28	3.98	0.29	-1.183	0.245
	أنثى	7	4.11	0.12		

من النتائج الموضحة في جدول (٢٦) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" T - لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى الجنس.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا الى الفئة العمرية.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " التباين الأحادي "، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٢٧): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الفئة العمرية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معايير الترشح في الانتخابات التشريعية	بين المجموعات	0.814	2	0.407	3.172	0.055
	داخل المجموعات	4.107	32	0.128		
	المجموع	4.921	34			
الهدف من المشاركة في الانتخابات	بين المجموعات	0.264	2	0.132	1.817	0.179
	داخل المجموعات	2.324	32	0.073		
	المجموع	2.588	34			
المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية	بين المجموعات	0.459	2	0.229	1.616	0.215
	داخل المجموعات	4.542	32	0.142		
	المجموع	5.001	34			
دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية	بين المجموعات	0.919	2	0.459	4.071	0.027
	داخل المجموعات	3.611	32	0.113		
	المجموع	4.530	34			
جميع مجالات الاستبانة	بين المجموعات	0.507	2	0.254	4.108	0.026
	داخل المجموعات	1.975	32	0.062		
	المجموع	2.482	34			

من النتائج الموضحة في جدول (٢٧) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 للمجالات " معايير الترشح في الانتخابات التشريعية، الهدف من المشاركة في الانتخابات، المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية "، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات تعزى إلى الفئة العمرية.

أما بالنسبة لمجال "دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية " والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى الفئة العمرية.

نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الفئة العمرية

جدول (٢٨): نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات الفئة العمرية

الفئة العمرية	**المتوسط الحسابي**	من ٣٦- ٤٥ سنة	من ٤٦- ٥٥ سنة	من ٥٦ سنة فأكثر
من ٣٦- ٤٥ سنة	4.10			
من ٤٦- ٥٥ سنة	4.06	0.033		
من ٥٦ سنة فأكثر	3.80	0.294*	0.261	

*الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

من النتائج الموضحة في جدول (٢٨) تبين أن هناك فروق بين كل من متوسطات الذين فئتهم العمرية تتراوح من ٣٦ الى ٤٥ سنة وبين متوسطات الذين فئتهم العمرية ٥٦ سنة فأكثر، وذلك لصالح الذين فئتهم العمرية تتراوح من ٣٦ الى ٤٥ سنة ، بينما تبين عدم وجود فروق بين باقي الفئات الأخرى.

– حول متوسطات استجابات عينة ($\alpha \leq 0.05$)لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا الى المؤهل الأكاديمي.

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " التباين الأحادي "، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٢٩): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المؤهل الأكاديمي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معايير الترشح في الانتخابات التشريعية	بين المجموعات	1.538	2	0.769	7.273	0.002
	داخل المجموعات	3.383	32	0.106		
	المجموع	4.921	34			
الهدف من المشاركة في الانتخابات	بين المجموعات	0.098	2	0.049	0.629	0.540
	داخل المجموعات	2.490	32	0.078		
	المجموع	2.588	34			
المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية	بين المجموعات	1.317	2	0.658	5.719	0.008
	داخل المجموعات	3.684	32	0.115		
	المجموع	5.001	34			
دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية	بين المجموعات	2.925	2	1.463	29.169	0.000
	داخل المجموعات	1.605	32	0.050		
	المجموع	4.530	34			
جميع مجالات الاستبانة	بين المجموعات	1.074	2	0.537	12.208	0.000
	داخل المجموعات	1.408	32	0.044		
	المجموع	2.482	34			

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من النتائج الموضحة في جدول (٢٩) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 لمجال " الهدف من المشاركة في الانتخابات "، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى المؤهل الأكاديمي.

أما بالنسبة لباقي المجالات والمجالات مجتمعة معا فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أقل من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذه المجالات والمجالات مجتمعة معا تعزى إلى المؤهل الأكاديمي.

نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات المؤهل الأكاديمي

جدول (٣٠): نتائج اختبار شيفيه لمقارنة متوسطات فئات المؤهل الأكاديمي

المؤهل الأكاديمي	المتوسط	دبلوم	جامعي	دراسات عليا

	الحسابي			
دبلوم	4.16			
جامعي	4.10	0.068		
دراسات عليا	3.69	0.478*	0.411*	

*الفرق بين المتوسطين دال إحصائياً عند مستوى دلالة ٠.٠٥ ≥ α.

من النتائج الموضحة في جدول (٣٠) تبين أن هناك فروق بين متوسطات كل من الذين مؤهلهم الأكاديمي دراسات عليا وبين متوسطات الذين مؤهلهم الأكاديمي (دبلوم، جامعي)، وذلك لصالح الذين مؤهلهم الأكاديمي (دبلوم، جامعي)، بينما تبين عدم وجود فروق بين باقي متوسطات الذين مؤهلهم الأكاديمي دبلوم وبين متوسطات الذين مؤهلهم الأكاديمي جامعي.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا الى المسمى الوظيفي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " التباين الأحادي "، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٣١): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – المسمى الوظيفي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معايير الترشح في الانتخابات التشريعية	بين المجموعات	0.080	2	0.040	0.263	0.770
	داخل المجموعات	4.842	32	0.151		
	المجموع	4.921	34			
دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية	بين المجموعات	0.006	2	0.003	0.021	0.979
	داخل المجموعات	4.524	32	0.141		
	المجموع	4.530	34			
جميع مجالات الاستبانة	بين المجموعات	0.084	2	0.042	0.563	0.575
	داخل المجموعات	2.398	32	0.075		
	المجموع	2.482	34			
الهدف من المشاركة في الانتخابات	بين المجموعات	0.171	2	0.085	1.131	0.335
	داخل المجموعات	2.417	32	0.076		
	المجموع	2.588	34			
المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية	بين المجموعات	0.356	2	0.178	1.226	0.307
	داخل المجموعات	4.645	32	0.145		
	المجموع	5.001	34			

من النتائج الموضحة في جدول (٣١) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى المسمى الوظيفي.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى (α≤0.05) حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا الى مكان الإقامة.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " التباين الأحادي "، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٣٢): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – مكان الإقامة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معايير الترشح في الانتخابات التشريعية	بين المجموعات	0.159	3	0.053	0.344	0.794
	داخل المجموعات	4.763	31	0.154		
	المجموع	4.921	34			
الهدف من المشاركة في الانتخابات	بين المجموعات	0.137	3	0.046	0.576	0.635
	داخل المجموعات	2.452	31	0.079		
	المجموع	2.588	34			
المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية	بين المجموعات	0.765	3	0.255	1.867	0.156
	داخل المجموعات	4.236	31	0.137		
	المجموع	5.001	34			
دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية	بين المجموعات	0.152	3	0.051	0.358	0.784
	داخل المجموعات	4.378	31	0.141		
	المجموع	4.530	34			
جميع مجالات الاستبانة	بين المجموعات	0.101	3	0.034	0.440	0.726
	داخل المجموعات	2.381	31	0.077		
	المجموع	2.482	34			

من النتائج الموضحة في جدول (٣٢) تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى مكان الإقامة.

- **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا الى الانتماء السياسي.**

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار " التباين الأحادي "، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول (٣٣): نتائج اختبار "التباين الأحادي" – الانتماء السياسي

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسطات المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معايير الترشح في الانتخابات التشريعية	بين المجموعات	0.279	4	0.070	0.450	0.771
	داخل المجموعات	4.643	30	0.155		
	المجموع	4.921	34			
الهدف من المشاركة في الانتخابات	بين المجموعات	0.313	4	0.078	1.032	0.407
	داخل المجموعات	2.275	30	0.076		
	المجموع	2.588	34			
المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية	بين المجموعات	0.233	4	0.058	0.366	0.831
	داخل المجموعات	4.768	30	0.159		
	المجموع	5.001	34			
دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية	بين المجموعات	0.543	4	0.136	1.020	0.413
	داخل المجموعات	3.988	30	0.133		
	المجموع	4.530	34			
جميع مجالات الاستبانة	بين المجموعات	0.245	4	0.061	0.821	0.522
	داخل المجموعات	2.237	30	0.075		
	المجموع	2.482	34			

من النتائج الموضحة في جدول (٣٣) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة تعزى إلى الانتماء السياسي.

أهمية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة:

لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة أهمية كونها تُساهم في محاربة الانقسام الفلسطيني وتجاوز تقسيم الوطن بين حركتي فتح وحماس، وضخ دماء شابة جديدة قادرة على تجاوز كل التحديات القائمة، وإيجاد حكومة حاضنة للمقاومة والقضاء على الفساد من خلال تطبيق قانون الكسب غير المشروع، وتحسين صورة فلسطين على المستويات العربية والإقليمية والدولية، كما تساهم بإعادة ثقة الشعب الفلسطيني بقيادته، وتعزيز الموقف الفلسطيني أمام التحديات التي يفرضها الاحتلال، وإنهاء المسار السياسي الفاشل.

كما أن لها ضرورة ملحة من أجل تلبية متطلبات النهوض بالشعب الفلسطيني، وتلبية متطلبات صموده وقدرته على التقدم نحو تحقيق أهدافه في إقامة الدولة والعودة، والخلاص من الفساد وتلبية احتياجات المواطنين اليومية، ووقف الاستيطان وتحرير الأسرى.

السيناريوهات المتوقعة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مُقبلة:

وفي ظل تلك الدعوات المتجددة لإجراء الانتخابات العامة الفلسطينية وإعلان الرئيس عباس، إلا أن سيناريو الإلغاء أو التأجيل يزداد ترجيحاً، مما يزيد من تخوفات بعض المختصين من وجود عوامل وإشكاليات قد تحول الانتخابات من نعمة إلى نقمة، ويبقى التساؤل أنه في حال إصدار مرسوم رئاسي بإجراء الانتخابات؛ فهل ستكون انتخابات رئاسية وتشريعية ومجلس وطني، أم انتخابات تشريعية فقط في الضفة وغزة والقدس، أم ستقتصر فقط على الضفة الغربية؟.

تمر الحالة الفلسطينية والإقليمية بظروف استثنائية لا تخفى على أحد، وتأتي الدعوة للانتخابات في ظل استمرار الانقسام السياسي الفلسطيني، وفشل إجراء الانتخابات المحلية سابقاً، وتغول السلطة التنفيذية على كل من السلطة التشريعية والقضائية، وعدم استقرار المراكز والأوضاع القانونية في الحالة الفلسطينية جراء الانقسام الفلسطيني البغيض، مما يثير العديد من التعقيدات القانونية الحقيقية أمام العملية الانتخابية في حال حدوثها، كما أن سيناريو عدم إجراء الانتخابات وارد جداً، ولكن يمكن أن نشهد في نطاقه إصدار مرسوم رئاسي يحدد موعد إجرائها، وما يعزز هذا الاحتمال ما جاء في خطاب

الرئيس من تحسب مسبق من عدم التمكن من إجراء الانتخابات بقوله "إن من يعرقل إجراء الانتخابات سيتحمل المسؤولية أمام الله والمجتمع الدولي والتاريخ."

كما يفترض إجراء الانتخابات التشريعية في الضفة الغربية فقط دون قطاع غزة، وهذا السيناريو غير مستبعد، لأن السلطة أجرت قبل فترة الانتخابات المحلية في الضفة الغربية دون قطاع غزة.

من شأن تطور فرص تحقق هذا السيناريو، أن يطيح بالرهان على إمكانية أن تشكل الانتخابات خطوة باتجاه إنهاء الانقسام وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية، بل وأن يهدد بتحويل الانقسام إلى انفصال مؤسساتي.

كما يفترض أن يقوم الرئيس عباس بإصدار مرسوم لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة، ومن ثم يقوم أحد الأطراف بتعطيلها لاحقاً، كما حصل مثلاً في الانتخابات المحلية سنة ٢٠١٦، حيث أصدرت محكمة العدل العليا في رام الله قراراً بوقف إجراء الانتخابات المحلية في قطاع غزة، واستئنافها في محافظات الضفة الغربية، بسبب طعون قدمت تطعن في إجراءات الانتخابات في قطاع غزة من حيث القضاء الذي ينظر بالطعون وغير ذلك.

الفصل الخامس

مناقشة نتائج الدراسة

المبحث الأول: مناقشة نتائج الدراسة الميدانية

مناقشة السؤال الأول: ما معايير الترشح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١؟

يوجد العديد من المعايير للترشح في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١، تمثلت في المساهمة في إعطاء دور قيادي للشباب الفلسطيني في الاختيار، واعتبار المستوى التعليمي للمُرشح عاملًا أساسيًا في عملية اختيار المُرشح، إضافة إلى القدرة على التأثير على الجماهير في الدائرة الانتخابية دور في اختيار المرشحين، والاعتماد على التوزيع الجغرافي والمُحاصصة للمناطق وضعها بعين الاعتبار في عملية اختيار المرشحين.

حيث يتفق هذا القول مع **نظرية المشاركة والديمقراطية** وتنص هذه النظرية أن هنالك علاقة مباشرة وطردية بين مستوى التعليم والمشاركة السياسية، فكلما ارتفع مستوى التعليم زادت المشاركة السياسية

مناقشة السؤال الثاني: ما الهدف من المشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١؟

هناك مجموعة من الأهداف التي وضعتها القوائم الانتخابية للمشاركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١، كان من أبرزها: تفعيل دور الشباب الفلسطيني وتأثيرهم بالشأن الوطني وأن يأخذوا دورهم في الانتخابات تحديدًا وفي القضايا الوطنية بشكل عام، تحقيق حياة معيشية للشباب بحرية وأمان وثقافة وطنية وأن يكون لهم دور فعال في صنع القرار في المؤسسات الرسمية والخاصة، إشراك الشباب في الانتخابات التشريعية والرئاسية ومن ثم للمجلس الوطني والتي لم يُشارك في هكذا انتخابات وتقدير قيمة الممارسة الديمقراطية، السعي إلى تطوير قوانين الحريات ومتابعة تطبيقها من قبل السلطة التنفيذية ضمانًا لحرية كل أفراد المجتمع في التعبير عن رأيهم بحرية ومحاربة كل أشكال الاعتقال السياسي خاصة لفئة الشباب، بذل جهود بتشجيع المشاريع الهادفة لتطوير كفاءات الشباب وقدراتهم على المستوى العلمي والتطبيقي والارتقاء بالمستوى الثقافي والتعليمي للوطن، إضافة إلى الدفاع عن حقوق الفئات المهمشة وذوي الاحتياجات الخاصة وتفعيل القوانين التي تكفل لهم حقهم في الحياة الكريمة، خاصة مع ارتفاع نسب الإعاقة بسبب الحروب المتلاحقة والاعتداء الصهيوني على الشباب الفلسطيني والحصار المطبق، ودعم تفعيل قانون الشباب الفلسطيني وإجراء تعديلات على مواد قانون العمل الفلسطيني حيثما

يستدعي ذلك، والطفل الفلسطيني، وكذلك القوانين التي من شأنها أن تحمي حقوق الشباب والمرأة والأحداث.

مناقشة السؤال الثالث: ما المعيقات والتحديات لتشكيل القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١؟

هناك العديد من المعيقات والتحديات لتشكيل القوائم الانتخابية في الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١، كان من أبرزها: عدم توفر الدعم المالي لمشاركة الشباب، وعدم التفاؤل بأن الانتخابات ستفرز قيادة شابة مستقلة وأن هناك سيكون دور كبير للمال السياسي في شراء ذمم المنتخبين وخصوصًا من التنظيمات الكبيرة، آلية الوصول إلى الشباب وإقناعهم، إضافة إلى ضعف تعاطي الشباب مع القوائم لعدم ثقتهم حسب التجربة، صعوبة البحث عن شباب يُريد التغيير وتجتمع به كل الصفات في أن يكون عضو مجلس تشريعي، ثابت على الحق لا يلين أمام الضغوط، مستعد أن يُضحي من أجل الشعب.

مناقشة السؤال الرابع: ما دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١؟

مهّدت التصريحات الفلسطينية الرسمية خلال الأيام الأخيرة للقرار الصادر في ٣٠ أبريل ٢٠٢١، والخاص بتأجيل الانتخابات التشريعية التي كان من المقرر إجراؤها في ٢٢ مايو من العام نفسه. التأجيل الذي أعلن، كما كان متوقعاً، قبل بداية فترة الدعاية الانتخابية التي كان محدداً لها أن تبدأ في اليوم نفسه، فرض واقعاً صعباً على مجمل المشهد الفلسطيني وفرص إجراء الانتخابات التشريعية. كما طرح تساؤلات مهمة عن الانتخابات التالية ممثلة في الانتخابات الرئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني بوصفها الخطوات المفترضة لإنهاء حالة الانقسام، وتشكيل المؤسسات المنتخبة وفقاً لشرعية جديدة تسهل من مواجهة تحديات الداخل وفرص التفاوض المستقبلية.

وعلى صعيد الداخل الفلسطيني والأطراف المعنية بتقريب وجهات النظر بين السلطة والفصائل، يبدو المشهد أكثر تعقيداً، فبعد أن كان الجميع على مقربة من الانتخابات، وبعد أن أعلنت عدة فصائل عن مشاركتها وتحدثت عن أهميتها بصورة مغايرة لمواقفها السابقة، أصبحت الانتخابات بعيدة ومعها فرص مشاركة تلك الفصائل والقوى في المؤسسات السياسية والحصول على مساحتها في اتخاذ القرارات، وربما فرصتها في توضيح حجم ما تتمتع به من دعم ومساندة لدى الناخب الفلسطيني. ويصبح من الصعب إجراء سلسلة أخرى من المفاوضات الفلسطينية- الفلسطينية من أجل الوصول إلى تفاهمات مشابهة مع تراجع مصداقية تلك الاتفاقات، من وجهة نظر العديد من الفصائل، وفي ظل سهولة تجاوزها على أرض الواقع بقرارات منفردة من قبل السلطة، وفقاً لها.

من جانب آخر، تتقلص فرص إجراء الانتخابات التشريعية، وربما الانتخابات الفلسطينية عموماً، بعد إعلان قرار التأجيل، خاصة بعد أن تم تمريره باسم مشاركة القدس ومكانة القدس الشرقية بوصفها عاصمة الدولة الفلسطينية المرتقبة. وإذا كانت الانتخابات بدون القدس تهدد مكانة المدينة المقدسة في التسوية في انتخابات تتم في مايو ٢٠٢١، فالطبيعي أن تهدد مكانة المدينة في انتخابات تتم

في أية تواريخ أخرى لا توافق فيها إسرائيل على إجراء الانتخابات في المدينة، بما يشبه إعطاءها حق الفيتو على إجراء الانتخابات، ويضع ثقل القرار على الجانب الإسرائيلي ويعقد فرص إجراء الانتخابات الفلسطينية في ظل التفاصيل الحالية.

كما أن يوجد العديد من الدوافع لتأجيل الانتخابات التشريعية الفلسطينية لعام ٢٠٢١، من أهمها: عدم وجود نية حقيقية لدى القيادة الفلسطينية لتنظيم الانتخابات، وخوف الفصائل الفلسطينية من التغيير وفقدان التأثير السياسي، والانقسام السياسي كان له دور كبير في تأجيل الانتخابات التشريعية، وارتفاع عدد القوائم الانتخابية إلى (٣٦) قائمة ما يُعبر عن أزمة سياسية عميقة وفراغ قيادي في الساحة الفلسطينية السياسية، إضافة إلى التدخلات العربية والإقليمية، ولا نغفل عن دور الاحتلال الإسرائيلي وما مارسه من تدخلات في إجراء الانتخابات التشريعية ومنع مشاركة أهالي القدس الشرقية في الانتخابات، وضعف الاتصال والتواصل بين الفصائل الفلسطينية.

مناقشة السؤال الخامس (أ): هل توجد فروف ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (الجنس)؟

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (الجنس)، حيث أنه لم تختلف آراء الذكور من الفئة المستطلعة عن آراء الإناث حول مشاركة الشباب في الانتخابات التشريعية والرئاسية الفلسطينية، كون الفئتين يدعمن عملية مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية، على أمل أن تحقق هذه الانتخابات أمالهم، وطموحاتهم.

مناقشة السؤال الخامس (ب): هل توجد فروف ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (الفئة العمرية)؟

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (الفئة العمرية)، حيث أن كافة الفئات العمرية للمستطلع آراءهم أن هناك دور كبير في مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية، من أجل تعزيز نظرية المشاركة والديموقراطية في المجتمع.

مناقشة السؤال الخامس (ج): هل توجد فروف ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (المؤهل الأكاديمي)؟

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (المؤهل الأكاديمي)، حيث أن الفئة المستطلعة بمختلف مؤهلاتهم الأكاديمية كانت لديهم آراء متقاربة حول أهمية المشاركة الشبابية في الانتخابات التشريعية، كون الفئة الشابة المتعلمة تحمل معها أفكار وتطلعات تدعم المجتمع الذي تعيشه.

مناقشة السؤال الخامس (د): هل توجد فروف ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (المسمى الوظيفي)؟

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (المسمى الوظيفي)، حيث أن الفئة المستطلعة بمختلف مسمياتهم الوظيفية لديهم آراء متقاربة حول أهمية المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني وخاصة في الانتخابات التشريعية، حيث أن أغلب الشباب يعملون في مختلف القطاعات، وكل شخص يسعى إلى تنمية قطاعه.

حيث يتفق هذا القول مع نظرية **المشاركة والديمقراطية** والتي تنص على ان هنالك علاقة مباشرة وطردية بين مجال العمل الصناعي والمشاركة السياسية، مما يعني أي أن المشاركة السياسية تزداد في المجتمعات الصناعية، وتنقسم هذه النظرية إلى نظريتين أساسيتين

مناقشة السؤال الخامس (ه): هل توجد فروف ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (مكان الإقامة)؟

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (مكان الإقامة)، حيث أن الفئة المستطلعة بمختلف أماكن تواجدهم لديهم آراء متقاربة لمدى أهمية المشاركة السياسية للشباب الفلسطيني وخاصة الذين لم يشاركوا في انتخابات ٢٠٠٦.

مناقشة السؤال الخامس (و): هل توجد فروف ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) حول استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (الانتماء السياسي)؟

تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول متوسطات استجابات عينة الدراسة لمدى مشاركة الشباب الفلسطيني في الانتخابات التشريعية تبعًا لمتغير الدراسة (الانتماء السياسي)، حيث أن الفئة المستطلعة انتماءاتهم السياسية لديهم آراء متقاربة حول أهمية مشاركة الشباب السياسية في الانتخابات التشريعية، بناء على ذلك تسعى هذه الفئة باستخدام مختلف الوسائل مثل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني من أجل زيادة وعي الشباب حول أهمية المشاركة في عملية الانتخابات.

قائمة المصادر و المراجع

أولًا: الكتب

أبراش، إبراهيم (٢٠١١). علم الاجتماع السياسي مقارنة ابسمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي. ط١، غزة: مكتبة ومطبعة الطالب جامعة الأزهر.

البحر، غيث والتنجي، معن (٢٠١٤). التحليل الإحصائي للاستبيانات باستخدام برنامج IBM SPSS Statistics. ط١، مركز سبر للدراسات الإحصائية والسياسات.

البحراوي، سيد (٢٠١٨). دليل الباحثين في كيفية قراءة نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS وكيفية التعليق على النتائج. ط١، القاهرة: الدار المصرية للطباعة والنشر.

الجرجاوي، زياد (٢٠١٠). القواعد المنهجية لبناء الاستبيان. ط٢، غزة: مطبعة أبناء الجراح.

الجوهري، عبد الهادي (١٩٨٤). المشاركة الشعبية: دراسة في علم الاجتماع السياسي. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

دبور، أيمن (٢٠١٣). نظريات التنمية السياسية. الجامعة الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، الرياض.

سالم، وليد وآخرون (٢٠٠٩). الشباب في فلسطين واقع وآفاق وسياسات مقترحة. رام الله: بدون دار نشر.

سعد، إسماعيل (٢٠٠٥). النظريات والمذاهب والنظم دراسات في العلوم السياسية. القاهرة: دار المعرفة الجامعية.

شعبان، خالد (٢٠١٢). تعزيز المشاركة السياسية للشباب في الحياة السياسية الفلسطينية. دراسة مقدمة إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

صافي، يوسف (٢٠٠٨). تجربة المجلس التشريعي الفلسطيني (١٩٩٦- ٢٠٠٨). غزة: مركز هدف لحقوق الإنسان.

عبد العاطي، صلاح (٢٠١٤). مقال الشباب الفلسطيني بين التحديات والبدائل. نشر بتاريخ ٨ سبتمبر ٢٠١٤.

غنايم، مدحت (٢٠١٤). تفعيل دور المرأة في المشاركة السياسية: دراسة تأصيلية. ط١، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.

مركز الإحصاء أبو ظبي (٢٠١٧). دليل تنفيذ استطلاعات الرأي: أدلة المنهجية والجودة- دليل رقم (١١). ط١، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.

ثانيًا: الرسائل العلمية

أبو طه، حاتم سميح (٢٠١٥). الثقافة السياسية وأثرها على المشاركة السياسية لدى الشباب في محافظة رفح: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

إسماعيل، جواد (٢٠١٧). دور الانتخابات في إدارة الحياة السياسية الفلسطينية وتحقيق الأهداف الوطنية الفلسطينية العليا. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

البزم، إبراهيم (٢٠١٤). أثر النظم الانتخابية التشريعية في تشكيل النظام السياسي الفلسطيني (١٩٩٦-٢٠١٢): دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

جبر، حسام (٢٠١٨). التفكير الناقد وعلاقته بالمشاركة السياسية واتخاذ القرار لدى طلبة الجامعات الفلسطينية. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الدجني، حسام (٢٠١٠). فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦ وأثره على النظام السياسي الفلسطيني. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

دويكات، سامح (٢٠١٦). دور الشباب الفلسطيني الجامعي في المشاركة السياسية والفعاليات الجماهيرية الوطنية (١٩٩٣- ٢٠١٥). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

شقفة، عطا أحمد (٢٠١١). الاتجاهات السياسية وعلاقتها بالانتماء السياسي والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى الشباب الجامعي في قطاع غزة. أطروحة دكتوراه، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر.

عامر، باسل (٢٠١٤). أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها في عملية التحول الديمقراطي في فلسطين ١٩٩٣- ٢٠١٣. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

عامر، صبع (٢٠٠٨). دور المشاركة السياسية في ترقية الحكم الصالح في الجزائر ما بين ١٩٩٩-٢٠٠٤. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.

عبد الهادي، زهير (٢٠٠٧). التغيرات في ملامح النخبة السياسية الفلسطينية الجديدة على ضوء نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية الثانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين.

عودة، ياسر (٢٠١٤). المشاركة السياسية الاتجاه والممارسة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وتأثير الاتزان لدى طلبة جامعة القدس المفتوحة. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

المجدلاوي، محمد (٢٠١٦). أثر الوعي السياسي للشباب الفلسطيني في المشاركة السياسية في قطاع غزة: دراسة ميدانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

هادي، سهيلة (٢٠١٥). دور المشاركة السياسية في تحقيق الاستقرار السياسي: دراسة حالة مصر ٢٠٠٠- ٢٠١٤. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر.

يوسف، سناء (٢٠٠٩). دور الشباب الفلسطيني في رسم السياسات داخل المؤسسات الشبابية وأثره على التنمية: متطوعو المؤسسات الشريكة لمركز بيسان للبحوث والإنماء نموذجًا (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧). رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

ثالثًا: المجلات والدوريات

البني، حاتم وآخرون (٢٠١٣). مقياس المشاركة السياسية. مجلة القراءة والمعرفة، جامعة عين شمس، كلية التربية، الجامعية المصرية للقراءة والمعرفة، العدد ١٣٥.

حرب، جهاد (٢٠٠٠). تأثير النظام الانتخابي على الأداء الرقابي للمجلس التشريعي. سلسلة تقارير قانونية (٢١)، الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله.

الحسيني، صبري (٢٠١٣). الشباب الجامعي والمشاركة السياسية: تحليل سوسيولوجي. المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، كلية الآداب، مجلد ٢، العدد ١.

الخوالدة، صالح (٢٠١٨). المشاركة السياسية للمرأة الأردنية: مشاركة المرأة الأردنية في الانتخابات البلدية ٢٠٠٧- ٢٠١٣. مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، مجلس النشر العلمي، مجلد ٤٦، العدد ١.

رمضان، عبد الرحمن (٢٠١٢). تنمية مهارات اتخاذ القرار لدى طلاب كلية التربية باستخدام الفكر الفلسفي لدى بيرديائف. مجلة كبية التربية، جامعة طنطا، مصر، المجلد ٤٨.

سعيد، نادر وعبد المجيد، أيمن (٢٠٠٤). الانتخابات الفلسطينية من وجهة نظر الجمهور الفلسطيني: الإمكانيات والمحددات وملف الناخبين. برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله، المعهد الجمهوري الدولي.

سليمان، سمير ومحمود، رمضان (٢٠١٦). أهمية المشاركة السياسية للشباب. التنمية الإدارية، الجهاز المركزي المصري للتنظيم والإدارة، مجلد ٣٢، العدد ١٥٠.

شعبان، خالد (٢٠٠٨). دور الصحف الفلسطينية في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني. مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، مجلة جامعة الأقصى، المجلد الثاني عشر، العدد الثاني.

شقاقي، خليل (١٩٩٦). الانتخابات والنظام السياسي الفلسطيني. غزة: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية.

عبد الغني، أحمد محمد (٢٠١٩). أنماط المشاركة السياسية: دراسة ميدانية للطبقات الشعبية بمدينة بني سويف. المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، العدد ٢٣.

عودة، ريهام (٢٠١٤). استخدام مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الحراك الشبابي من أجل إنهاء الانقسام الفلسطيني. مجلة سياسات العدد ٢٩، أكتوبر.

لجنة الانتخابات المركزية (١٩٩٦)، تقرير لجنة الانتخابات التشريعية الأولى. رام الله، فلسطين.

لجنة الانتخابات المركزية (٢٠٠٦). تقرير لجنة الانتخابات التشريعية الثانية. رام الله، فلسطين.

مجدلاني، أحمد (٢٠٠٢). المجلس التشريعي الفلسطيني: الواقع والطموح. منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية في فلسطين، رام الله.

المعوشرجي، فوزي محمد (٢٠١١). المشاركة السياسية للمرأة الكويتية: تحليل بنائي تاريخي. حوليات آداب عين شمس، جامعة عين شمس، كلية الآداب، عدد خاص.

مغربي، بدر (٢٠٢٢). الأساس الدستوري للانتخابات التشريعية الفلسطينية. مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٤، العدد ٦٠.

نوفل، أحمد سعيد (١٩٩٨). المجلس التشريعي الفلسطيني: دراسة في السلوك الانتخابي لبرامج المرشحين. مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ١٤، العدد ٢.

هلال، جميل (٢٠١٣). رؤية نقدية استشرافية "الحراكات الشبابية الفلسطينية". المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية، مسارات، رام الله.

الورفلي، إبراهيم (٢٠١٤). المشاركة السياسية. جامعة بنغازي، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، مجلة علمية إلكترونية محكمة، جامعة بنغازي، العدد ٥٩.

رابعًا: المواقع الإلكترونية

موقع لجنة الانتخابات المركزية (٢٠١٣). www.elections.ps

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا (٢٠١٤). دور الشباب في عملية التغيير المجتمعي. نشر بتاريخ ٢١ أبريل ٢٠١٤، الموقع الإلكتروني: http://www.wafainfo.ps/atemlate.aspx

المرعشي، فيصل براء (٢٠١٧)، اقتراب الجماعة. موقع الموسوعة السياسة، https://political-encyclopedia.org/dictionary/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%A8%20%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9.

خامسًا: المقابلات الشخصية:

أبو حجلة، إبراهيم (٢٠٢٣). مقابلة شخصية ممثلًا عن قائمة "التغيير الديمقراطي"، تاريخ المقابلة ١٢ يوليو ٢٠٢٣.

حويل، جمال (٢٠٢٣). مقابلة شخصية ممثلًا عن قائمة "قائمة الحرية"، تاريخ المقابلة ٤ يوليو ٢٠٢٣.

دار علي، جواد (٢٠٢٣). مقابلة شخصية ممثلًا عن قائمة "العودة". تاريخ المقابلة ٢٤ يوليو ٢٠٢٣

عمرو، زياد (٢٠٢٣). مقابلة شخصية ممثلًا عن قائمة (حراك طفح الكيل). تاريخ المقابلة ١٤ يوليو ٢٠٢٣.

العمور، عودة (٢٠٢٣)، مقابلة شخصية ممثلًا عن قائمة "فلسطين تجمعنا"، تاريخ المقابلة ٦ يوليو ٢٠٢٣.

عويضات، محمد طه (٢٠٢٣). مقابلة شخصية ممثلًا عن قائمة "الحركة الوطنية حق". تاريخ المقابلة ٢٠ يوليو ٢٠٢٣

المدهون، محمد (٢٠٢٣). مقابلة شخصية ممثلًا عن قائمة "القدس موعدنا" حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، تاريخ المقابلة ٢ يوليو ٢٠٢٣

يعيش، ضياء (٢٠٢٣). مقابلة شخصية ممثلًا عن قائمة "الحرية والكرامة"، تاريخ المقابلة ٨ يوليو ٢٠٢٣

يوسف، حسام (٢٠٢٣). مقابلة شخصية ممثلًا عن قائمة (كرامتي الشبابية المستقلة"، تاريخ المقابلة ٧ يوليو ٢٠٢٣.

سادسًا: المراجع الأجنبية

Jact Ringler (2008). Political learning in adolescence: A survey of political awareness and attitudes of University Student، United States international University.

Olsen Marvin (1968): The Process Of Social Organization، N. Y.، Rinharts and Winston.

المـــــــــــلاحـــــــــــــق

ملحق رقم (١)
الاستبانة بصورتها الأولية

الجامعة العربية الأمريكية– رام الله
كلية الدراسات العليا

دراسات الشرق الأوسط

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....
تحية طيبة وبعد:

يقوم الباحث أمين السمودي بإعداد دراسة تهدف إلى توضيح معايير الترشح في الانتخابات الرئاسية والتشريعية للعام ٢٠٢١ ودوافع وأسباب قرار إلغاؤها بمرسوم رئاسي.

وعنوان الدراسة " **الشباب الفلسطيني والمشاركة السياسية: مقارنة تحليلية بين الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٦** "، وذلك استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط بالجامعة العربية الأمريكية "فرع رام الله"، وللمساعدة في إنجاز هذه الدراسة فقد أعد الباحث هذه الاستبانة المكونة من خمسة محاور حول المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية للعام ٢٠٢١ والتي تم إلغاؤها، لذا أرجو من سيادتكم التكرم بقراءة هذه الاستبانة بدقة، والإجابة على كل فقرة بتحديد درجة رأيك فيها بوضع علامة (√) في الخانة المناسبة أمام كل فقرة من فقراتها، أرجو منكم عدم ترك أي فقرة دون إجابة، وذلك للأهمية والضرورة.

علمًا بأن المعلومات المقدمة لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

شكرًا لكم حسن تعاونكم

الباحث: أمين السمودي

القسم الأول: البيانات الشخصية:

الرجاء وضع إشارة (×) أمام الإجابة التي تنطبق عليك:

الجنس: ( ) ذكر ( ) أنثى

الفئة العمرية: ( ) من ٢٥ سنة فأقل ( ) من ٢٥- ٣٥ سنة

( ) من ٣٦- ٤٥ سنة ( ) من ٤٦- ٥٥ سنة ( ) من ٥٦ سنة فأكثر

الحالة الاجتماعية: ( ) أعزب/ آنسة ( ) متزوج/ة ( ) مطلق/ة ( ) أرمل/ة

المؤهل الأكاديمي: ( ) ثانوية فأقل ( ) دبلوم ( ) جامعي ( ) دراسات عليا

مكان الإقامة: ( ) القدس ( ) رام الله ( ) بيت لحم ( ) نابلس

( ) جنين ( ) طولكرم ( ) قلقيلية ( ) سلفيت

( ) طوباس ( ) الخليل ( ) أريحا ( ) قطاع غزة

الانتماء السياسي: ( ) فتح ( ) حماس ( ) الجهاد الإسلامي ( ) الجبهة الشعبية

( ) الجبهة الديمقراطية ( ) مستقل ( ) أخرى: .....

القسم الثاني: فقرات الاستبانة:

المحور الأول: معايير الترشح في الانتخابات الرئاسية والتشريعية

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١. الالتزام بالنظام القانوني للترشح في الانتخابات الرئاسية والتشريعية					
٢. الانتماء لحزب سياسي وحشد التأييد له لخوض الانتخابات					
٣. الكفاءة والجدارة الأخلاقية في مرشح الانتخابات الرئاسية والتشريعية					
٤. القدرة على التأثير على الجماهير في الدائرة الانتخابية					
٥. تقديم برنامج انتخابي يخدم كافة شرائح المجتمع في الدائرة الانتخابية					
٦. الإعداد الجيد للحملة الانتخابية للمرشح في الدائرة الانتخابية					
٧. امتلاك الثقافة والمعرفة الجيدة حول المجتمع الفلسطيني وتشكيلاته بأديانه وطوائفه					
٨. تحييد الوساطة والمحسوبية والرشاوى في الحملة الانتخابية للمرشح					
٩. تمتع المرشح بالنزاهة والشفافية لكسب أكبر عدد من الأصوات					
١٠. المساهمة في مشاركة كافة فئات المجتمع في الحياة السياسية وخاصة الشباب					

المحور الثاني: الطموح السياسي لدى الشباب الفلسطيني

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١. قضايا الشباب تعتبر أبرز مسؤوليات الدولة بكافة طاقاتها وإمكانياتها					
٢. مؤسسات المجتمع المدني تساهم بالارتقاء بمطالب الشباب الفلسطيني وتحقيق مطالبهم					
٣. الانتخابات تساهم بتفعيل دور الشباب وتعزيز مشاركتهم السياسية					
٤. استهداف الشباب وتقديم الخدمات لهم من أبرز الأهداف للمشاركة السياسية					
٥. المساهمة في دعم المشاريع الشبابية وتطويرها وتوفير التمويل اللازم					
٦. فتح المجال للتطوع الشبابي في كافة المجالات لتطوير وتنمية قدرات الشباب					
٧. المساهمة بتسويق الأفكار السياسية والاقتصادية للشباب الفلسطيني أثناء الحملات الانتخابية					
٨. استغلال الطاقات والمواهب لدى الشباب الفلسطيني وتنميتها وتطويرها					
٩. تحفيز الشباب على تطوير مشاريعهم من أجل بناء الوطن					
١٠. إعطاء الفرصة للشباب لوضع خطط فعالة لإنهاء الانقسام الفلسطيني					

المحور الثالث: دوافع المشاركة في الانتخابات الرئاسية والتشريعية

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تعزيز الحضور السياسي للقوائم في الشارع الفلسطيني					
٢. استنهاض القاعدة التنظيمية للفصائل الفلسطينية في الضفة وإعادة تنظيم صفوفها					
٣. حشد الرأي العام ضد الأداء السياسي لحركة فتح والسلطة الفلسطينية					
٤. خلق ظروف لمشاركة كافة شرائح المجتمع الفلسطيني في الانتخابات					
٥. تهيئة المشاركة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة لكافة فئات المجتمع الفلسطيني					
٦. تفويت الفرصة أمام الاحتلال لعرقلة إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية					
٧. ضخ دماء جديدة في الساحة السياسية الفلسطينية تشتمل على الشباب من كلا الجنسين					
٨. العمل على تحسين جودة أداء المؤسسات الحكومية وتقديم أفضل خدمة للجمهور					
٩. العمل على المساءلة التشريعية لأي تجاوزات تتسبب بها الحكومة داخل المجلس التشريعي					
١٠. مساهمة المرأة في العمل السياسي وداخل أروقة المجلس التشريعي					

المحور الرابع: الانقسام السياسي

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تغيير المعادلة السياسية للفصائل الفلسطينية لإيجاد أفضل الطرق لإنهاء الانقسام السياسي					
٢. تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية ساهم بتعزيز حالة التفرقة بين الفصائل الفلسطينية					
٣. تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية أعطت الضوء الأخضر لانقسام فلسطيني جديد					
٤. القرار ساهم بزيادة المشهد الفلسطيني الداخلي تعقيدًا ووجود شرخ سياسي كبير					
٥. قرار التأجيل أدخل الشعب الفلسطيني في نفق مظلم ومستقبل سياسي غامض					
٦. قرار التأجيل ساهم في دخول الشعب الفلسطيني بمخاوف جديدة وحالة من عدم الثقة بالقيادة الفلسطينية					
٧. قرار التأجيل ساهم في إبطاء عملية إصلاح النظام السياسي ومعالجة إفرازات الانقسام الداخلي					
٨. سيادة الإحباط وحدوث عكس التوقعات لدى الشارع الفلسطيني					
٩. ساهم قرار التأجيل بغياب نظام سياسي فلسطيني مستقل					
١٠. تكريس حالة فصل غزة عن الضفة الغربية وتعميق الانقسام الأيديولوجي					

المحور الخامس: دوافع تأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية

الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
١. تدخلات الاحتلال الإسرائيلي في كيفية إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية					
٢. تدخلات عربية وإقليمية ساهمت بتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية					
٣. زيادة فرص حركة حماس بتحقيق انتصار كاسح وفقًا لاستطلاعات الرأي					
٤. تدهور الوضع الاقتصادي في الضفة وقطاع غزة ساهم بتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية					
٥. ازدياد فجوة الانقسام السياسي في فلسطين ساهم بتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية					
٦. المعطيات الأمنية لدى الاحتلال الإسرائيلي ساهم بتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية					
٧. عودة العمليات المُسلحة وتشكيل كتائب المقاومة في مدن الضفة ساهم بتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية					
٨. موقف الاحتلال الإسرائيلي من مشاركة القدس في الانتخابات الرئاسية والتشريعية					
٩. ضعف الاتصال والتواصل بين الفصائل الفلسطينية ساهم بتأجيل الانتخابات الرئاسية والتشريعية					
١٠. عدم جاهزية المجتمع الدولي للرقابة على الانتخابات الرئاسية والتشريعية تسبب بالتأجيل					

ملحق رقم (٢)
الاستبانة بصورتها النهائية

الجامعة العربية الأمريكية– رام الله
كلية الدراسات العليا

دراسات الشرق الأوسط

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته....
تحية طيبة وبعد:

يُجري الباحث أمين سمودي في برنامج ماجستير دراسات الشرق الأوسط دراسة بعنوان "**الشباب الفلسطيني والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية مقارنة بين جولات الانتخابات التشريعية ١٩٩٦– ٢٠٢١**"، وذلك استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط بالجامعة العربية الأمريكية، تحت إشراف الدكتور أمجد أبو العز.

وللمساعدة في إنجاز هذه الدراسة فقد أعد الباحث هذا الاستبيان المكون من أربع محاور حول المشاركة في الانتخابات التشريعية الثالثة، ويستهدف الاستبيان استطلاع آراء رؤساء القوائم الانتخابية الذين قرروا المشاركة في الانتخابات الثالثة التي تم إلغاؤها سنة ٢٠٢١. لذا يُرجى من حضرتكم التكرم بقراءة فقرات الاستبانة ووضع علامة (صح) أمام كل فقرة في العمود الذي يتلاءم ووجهة نظركم، علمًا بأن هذه المعلومات ستستخدم لغرض البحث العلمي فقط.

شكرًا لكم حسن تعاونكم

الباحث: أمين سمودي

القسم الأول: البيانات الشخصية:

الرجاء وضع إشارة (×) أمام الإجابة التي تنطبق عليك:

الجنس: ( ) ذكر ( ) أنثى

الفئة العمرية: ( ) من ٢٥- ٣٥ سنة ( ) من ٣٦- ٤٥ سنة ( ) من ٤٦- ٥٥ سنة ( ) من ٥٦ سنة فأكثر

الحالة الاجتماعية: ( ) أعزب/ آنسة ( ) متزوج/ة ( ) مطلق/ة ( ) أرمل/ة

المؤهل الأكاديمي: ( ) ثانوية فأقل ( ) دبلوم ( ) جامعي ( ) دراسات عليا

المسمى الوظيفي: ( ) قطاع حكومي ( ) قطاع خاص ( ) منظمات غير حكومية

مكان الإقامة: ( ) مدينة ( ) قرية ( ) مخيم ( ) مجتمع قروي

الانتماء السياسي: ( ) فتح ( ) حماس ( ) الجهاد الإسلامي ( ) الجبهة الشعبية ( ) الجبهة الديمقراطية ( ) مستقل ( ) أخرى: .....

القسم الثاني: فقرات الاستبانة:

المحور الأول: معايير الترشح في الانتخابات التشريعية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١.	ساهم الانتماء للحزب والحركة وحشد التأييد لخوض الانتخابات في اختيار المرشحين للقائمة					
٢.	شكلت الكفاءة والجدارة والسمعة الحسنة عامل أساسي في اختيار المرشحين للفصيل					
٣.	لعب عامل القدرة على التأثير على الجماهير في الدائرة الانتخابية دوراً في اختيار المرشحين					
٤.	شكلت المشاركة في وضع وصياغة البرنامج الانتخابي للقائمة عامل أساسي في اختيار المرشحين للدوائر الانتخابية.					
٥.	شكّل امتلاك الثقافة والمعرفة الجيدة بالمجتمع الفلسطيني عمل أساسي في اختيار المرشحين					
٦.	لعبت العلاقات الشخصية دورا كبيرا في اختيار المرشحين					
٧.	شكل العُمر عاملًا أساسيًا في عملية اختيار المرشح					
٨.	اعتمدت القائمة التوزيع الجغرافي والمحاصصة المناطقية بعين الاعتبار في عملية اختيار المرشحين للقائمة					
٩.	شكل الانتماء القبلي أو الطائفي دورًا في اختيار مرشحي القائمة					
١٠.	ساهمت رغبة القائمة في إعطاء دور قيادي للشباب الفلسطيني في الاختيار					
١١.	تدخلت أطراف إقليمية في عملة اختيار المرشحين					
١٢.	لعب المستوى التعليمي عاملًا أساسيً في عملة اختيار المرشح					

المحور الثاني: الهدف من المشاركة في الانتخابات

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١.	الهدف الأساسي لتشكيل القائمة هو إعطاء دور الشباب وتعزيز مشاركتهم السياسية					
٢.	محاربة الفساد يُعتبر عاملا أساسيا في خوض الانتخابات					
٣.	شكّل دعم وتبني خيار المقاومة السلمية عاملًا أساسيًا في الدفع لتشكيل القائمة الانتخابية					
٤.	تبني المقاومة العسكرية الشاملة ضد الاحتلال عاملًا أساسيًا في المشاركة للانتخابات					
٥.	هدفت القائمة من المشاركة في الانتخابات الوصول إلى السلطة					
٦.	تعتبر الأهداف السياسة أولوية على جدول البرنامج الانتخابي للقائمة					
٧.	تعتبر الأهداف الاقتصادية أولوية على جدول البرنامج الانتخابي للقائمة					
٨.	تعتبر الأهداف الاجتماعية أولوية على جدول البرنامج الانتخابي للقائمة					
٩.	من أولويات القائمة الانتخابية إنهاء الانقسام الفلسطيني – الفلسطيني					
١٠.	فقدان الأمل في التغيير عاملًا أساسيًا في قرار خوض الانتخابات في قائمة منفصلة					
١١.	عدم إعطاء الحركات والفصائل الفلسطينية فرص سياسية يعتبر عاملًا أساسيًا في خوض الانتخابات بقائمة جديدة					
١٢.	فقدان الأمل بالتغيير في ظل وجود الأحزاب والفصائل الفلسطينية الموجودة لعب دورا أساسيا في قرار تشكيل القائمة والمشاركة في الانتخابات					
١٣.	ايماننا بان الشباب الفلسطيني يمتلك الخبرات الشبابية القادرة على التغيير الذي ينشده الشعب الفلسطيني كن دافعا لنا للمشاركة					
١٤.	رغبتنا في تعزيز العلاقات الإقليمية والدولية والمشاركة في الفعاليات الدولية لعب دور في مشاركتنا في الانتخابات					
١٥.	رغبتنا في إعطاء ملف الأسرى والمعتقلين الأهمية الكبرى في المناقشات والمداولات لخوض الانتخابات دافعا أساسيا للمشاركة					
١٦.	ايماننا بأهمية تعزيز الحق الفلسطيني في مقاومة الاحتلال وجدار الفصل العنصري والاستيطان شكل دافع لرئيس للقائمة للمشاركة في الانتخابات					
١٧.	ايماننا ان بالتغيير لا يمكن أن يكون ممكنا إلا إذا جاء من الداخل عامل أساسي في اخاذنا قرار المشاركة في الانتخابات					

المحور الثالث: المعيقات وتحديات تشكيل القوائم الانتخابية :

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١.	وضع البرامج السياسية كانت من أكثر التحديات التي واجهتنا خلال عملية تشكيل القائمة ووضع أهدافها وبرامجها.					
٢.	الحصول على مصادر تمويل الحملات الانتخابية كان من ابرز التحديات لقائمتنا الانتخابية.					
٣.	شكّل تحديد الكوتا النسائية تحدي للقائمة الانتخابية في سعيها لاختيار مرشحيها من النساء					
٤.	مواجهة العديد من التحديات السياسية والاجتماعية التي تتعلق بمشاركة العنصر النسائي في القوائم الانتخابية كان من ابرز التحديات التي واجهتنا.					
٥.	شكل صعوبة الاتصال والتواصل بين أعضاء القوائم الانتخابية في محافظات الوطن تحدي كبير للقائمة					

٦.	إلقاء الضوء إعلاميا على برامج وخطط القائمة الانتخابية كان تحديا أمام القائمة في سعيها للحصول على تغطية إعلامية والتواصل مع الجمهور الفلسطيني					
٧.	شكّل التواصل مع الأسرى الراغبين في الدخول بالقوائم الانتخابية عائق أمام القائمة الانتخابية.					
٨.	نعتقد انه تم إعطائنا الحرية في تنظيم اللقاءات الجماهيرية والتواصل الفعال والنشط مع المجتمع الفلسطيني					
٩.	اعتبار انتماء القوائم المستقلة بشكل غير مباشر للقوائم الانتخابية المنافسة الرئيسية كان من أبرز التحديات					
١٠.	شكّلت الولاءات الخارجية للقوائم الانتخابية سواء لأسباب سياسية أو اقتصادية تحديا للقائمة					
١١.	حاولت السلطة الفلسطينية التأثير على سير عملية اختيار المرشحين للقائمة					
١٢.	حاولت الأجهزة الأمنية الفلسطينية التأثير على سير اختيارنا لمرشحينا والتأثير على خططنا الانتخابية					
١٣.	تم تشكيل القائمة وبرامجها بكل حرية وأجواء ديمقراطية					
١٤.	وجود قناعة بالقدرة على استقطاب الشباب في ظل المنافسة بين الأحزاب والفصائل الفلسطينية الرئيسية كان من ابرز التحديات التي واجهناها.					

المحور الرابع : دوافع تأجيل الانتخابات التشريعية

الرقم	الفقرات	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
١.	نعتقد ان تدخل الاحتلال الإسرائيلي في إجراء الانتخابات التشريعية ساهم في تاجيلها؟					
٢.	نعتقد ان التدخلات العربية والإقليمية ساهمت بتأجيل الانتخابات التشريعية؟					
٣.	لعب تدهور الوضع الاقتصادي في الضفة وقطاع غزة دورا بتأجيل الانتخابات التشريعية؟					
٤.	تأجيل الانتخابات الفلسطينية نتيجة للانقسام الفلسطيني -الفلسطيني ساهم بتأجيل الانتخابات التشريعية؟					
٥.	باعتقادنا ان موقف الاحتلال الإسرائيلي من مشاركة القدس في الانتخابات التشريعية كانت سبب عدم عقدها ؟					
٦.	غياب الحوار الوطني بين الفصائل الفلسطينية ساهم بتأجيل الانتخابات التشريعية؟					
٧.	باعتقادنا ان عدم جاهزية المجتمع الدولي للرقابة وقبول نتائج الانتخابات التشريعية ساهم بتاجيلها؟					
٨.	نعتقد ان تأجيل الانتخابات يعود لعدم وجود نية حقيقية لدى القيادة الفلسطينية تنظيم الانتخابات؟					
٩.	نعتقد ان خوف الفصائل الفلسطينية من التغيير وفقدان التأثير السياسي عامل أساسي في تأجيل الانتخابات؟					
١٠.	تعتقد ان ارتفاع عدد القوائم الانتخابية إلى ٣٦ قائمة يعبر عن أزمة سياسية عميقة وفراغ قيادي في الساحة الفلسطينية السياسية؟					
١١.	ارتفاع عدد القوائم الانتخابية إلى ٣٦ قائمة مؤشر على سعي فلسطيني حقيقي للتغيير؟					
١٢.	ارتفاع عدد القوائم الانتخابية إلى ٣٦ ساهم في تكريس للانقسام الفلسطيني؟					
١٣.	القوائم الانتخابية الفلسطينية المستقلة بمثابة مخرج من سيطرة الفصائل الفلسطينية؟					

برأيك ما أهمية إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة؟

.....
.....
.....
.....
.....

ما رؤيتك والسيناريوهات المتوقعة لإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مقبلة؟

.....
.....
.....
.....
.....

مع تمنياتي لك بالتوفيق.... شاكرًا لك حسن تعاونك

ملحق رقم (٣)

أسئلة المقابلة

١. ما الأهداف والطموحات الوطنية التي كنتم ترغبون في تحقيقها للشباب الفلسطيني؟
٢. هل واجهتم مشكلات ومعيقات للانخراط بين صفوف الشباب الفلسطيني أثناء التحضير للانتخابات؟ وكيف تم علاجها؟
٣. هل وجدتم أن هناك نسبة رضا من قبل الشباب الفلسطيني حول القوائم الانتخابات المشاركة؟
٤. إلى أي مدى كانت هناك متابعة لاستطلاعات الرأي حول مدى المشاركة في الانتخابات؟
٥. هل كان هناك أي تواصل بينكم وبين القوائم الانتخابية الأخرى، وإلى أي مدى كانت درجة التواصل؟
٦. هل وجدتم أي دعم من قبل المؤسسات الأهلية والمبادرات الشبابية أثناء التحضير للانتخابات؟
٧. ما أبرز التحديات التي واجهتكم كقوائم انتخابية من خلال ترتيبها وتنظيمها واختيار مرشحيها؟
٨. ما الموقف من القرار الرئاسي بإلغاء الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي كانت مقررة العام الماضي؟
٩. كيف تنظرون لمستقبل العمل السياسي في ظل حالة الانقسام الراهنة؟
١٠. ما الإنجازات والمشاريع التي من الممكن أن تقدمها القوائم الانتخابات الشبابية في حال تمت الانتخابات؟
١١. هل واجهتم صعوبات في الاتصال والتواصل مع وسائل الإعلام المحلية والإقليمية لإيصال رسالتكم؟ وما طبيعة تلك الصعوبة؟
١٢. هل ترى بأن العامل الديني له تأثير واضح في سلوك الناخبين؟
١٣. الانقسام الفلسطيني الداخلي يعتبر أكبر معضلة تواجه المجتمع... هل لديكم خطة ضمن برنامجكم الانتخابي لإنهائه؟
١٤. ما هي المعايير التي تم اختيار المرشحين للقوائم الانتخابية؟
١٥. كيف يمكن تفعيل دور الشباب في المجتمع المدني لمواكبة التحول الديمقراطي من خلال المشاركة في الانتخابات؟

ملحق رقم (٤)
قائمة بأسماء المحكمين

م.	اسم المُحكّم	الجامعة
١.	د. أيمن يوسف	الجامعة العربية الأمريكية
٢.	د. عبد الرحيم الشوبكي	جامعة النجاح الوطنية
٣.	د. جمال حويل	الجامعة العربية الأمريكية

Abstract

The participation of youth in the decision-making process is considered one of the most important and necessary steps in society, because they have an active role in it. Young people join political parties and join them in pursuit of change, and in the hope of achieving ambitions and hopes. The researcher discussed Palestinian youth as one of the most important makers of political change in Palestine, the most influential of them in all aspects of public life, and he worked on conducting a study entitled "Palestinian Youth and Political Participation: A Comparative Analytical Study between the 1996-2021 Legislative Election Rounds."

This study aimed to identify Palestinian youth and political participation: a comparative analytical study between the rounds of the legislative elections 1996-2021. The study population consisted of the heads of the electoral lists participating in the Palestinian legislative elections in 2021 by conducting the interview study tool, and (36) members of the lists. The electoral list, the Fatah movement list, was excluded, and (35) lists were recovered, with the aim of collecting their answers to the study questions and comparing them to draw the results of the study and answer its hypotheses. The researcher used the descriptive method in its analytical form, quantitatively and qualitatively, through the two study tools: the questionnaire and interviews.

During the study, the researcher reached a set of results, including: There are many criteria for running in the Palestinian legislative elections of 2021, including contributing to giving a leadership role to Palestinian youth in the selection, and considering the educational level of the candidate as an essential factor in the process of selecting the candidate, in addition to the ability to influence the masses. The electoral district has a role in selecting candidates, and relying on the geographical distribution and quotas of regions is taken into account in the process of selecting candidates, as this statement is consistent with the theory of participation and democracy. This theory states that there is a direct and direct relationship between the level of education and political participation. The higher the level of education, the greater the participation. Political.

It turned out that there are a set of goals set by the electoral lists to participate in the Palestinian legislative elections for the year 2021, the most prominent of which were: activating the role of Palestinian youth and their influence on national affairs and for them to take their role in the elections specifically and in national issues in general, and achieving a life of living for young people in freedom, security and a national culture. And to have an effective role in decision-making in official and private institutions, and to involve young people in the legislative and presidential elections and then for the National Council, which did not participate in such elections, and to appreciate the value of democratic practice.